فارس أشتي أحمد جابر شوكت أشتي

الاحتباس الديمقراطي في الأحزاب اللبنانية

نماذج:

الحزب الشيوعي اللبناني

ني الحر

فارس أشتي أحمد جابر شوكت أشتي

الاحتباس الديمقراطي في الأحزاب اللبنانية

نماذج:

الحزب الشيوعي اللبناني
حزب الله
التيار الوطني الحر

الاحتباس الديمقراطي في الأحزاب اللبنانية

فارس أشتي أحمد جابر شوكت أشتي

الطبهة الأولى: ٢٠١٠

التـوزيـع: الفرات للنشر والتوزيع

ص. ب: ٦٤٣٥ /١١٣ بيروت ــ لبنان

هـاتـف: ٩٦١ ١ ٧٥٠٠٥٤

فـاكـس: ٩٦١ ١ ٧٥٠٠٥٣

التوزيع عبر الإنترنت: WWW.alfurat.com

مقدمة

الأحزاب السياسية والديمقراطية في بلادنا قضية إشكالية، سواء في حقل انبناء السلطة حيث الديمقراطية أحد أساليبه أو في حقل بناء القوة حيث الحزب أحداها أو في حقل تقاطعهما وتشاركهما، حقل الاجتماع السياسي.

فالديمقراطية، كرؤية وتقنيات لإنتاج الشعب سلطة في الدولة، قضية إشكالية اولى، فهل هي كذلك، كما هو سائد في الأنظمة الحديثة؟ أم هي بدعة تخالف الإرادة الإلهية المسّيرة للبشر، بمرشد أو بأمير مؤمنين؟ وهل هي تعبير عن إرادة أفراد/مواطنين من الشعب؟ أم هي تعبير عن إرادة محكومة بأساطير جامعة وبمصالح نابذة؟ وهل هي رؤية وتقنيات تمارس تجاه الذات والغير في آن؟ أم تقنيات دون رؤية يطالب بممارسة الغير لها دون الذات؟

والحزب نفسه، كإطار جامع لأفراد رغبوا في الحضور السياسي، تحقيقاً لمصالحهم ولطموحاتهم، قضية إشكالية ثانية، فهل هو كذلك، كما عرف في الأنظمة الحديثة؟ أم هو تعبير عن جماعات أولية (قبلية وطائفية وأتنية)؟ وهل هو تعبير عن إرادة آدمية/بشرية، كما يفترض الاجتماع السياسي؟ أم هو تعبير عن إرادة إلهية سماوية؟

ووظيفة الحزب استهداف المشاركة في السلطة، كلياً أو جزئياً، لتحقيق

مصالح أعضائه ومن يمثل قضية إشكالية ثالثة، فهل هو كذلك كما درجت ممارسة نظرائه في الأنظمة الحديثة؟ أم أن وظيفته تحقيق الدولة المشتهاة أو تحقيق رسالة تاريخية في استحضار روح الأمة أو الدين أو المذهب؟

والدولة، حقل اشتغال الأحزاب والديمقراطية، قضية إشكالية رابعة، خلافاً للسائد في الدول الحديثة، فلبنان، كدولة غير مسلَّم بوجودها، هي مثار خلاف واختلاف بين مسلِّم ببداهتها، وهم قلَّة، وغير مسلِّم بذلك لصالح دولة افتراضية، سورية أو عربية أو إسلامية، أو لصالح «دولة مضمرة» هي الطائفة أو المنطقة.

في ظل هذه القضايا الإشكالية، يصبح البحث في دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في لبنان ملحاحاً، إن لضرورات البحث أو لضرورات الممارسة.

فهل الحزب الهادف لبناء دولة متجاوزة لحدود لبنان هو حزب؟ وهل هو حزب مطّور للديمقراطية، وهو ناقض لبنية الاجتماع السياسي نفسه؟ وهل الحزب الحامل لرسالة دينية هو حزب أم مذهب؟ وهل يساهم في تطوير الديمقراطية وهو المُسّلم بإرادة إلهية مسيرة لشؤون البشر يناقض القول بتسيير البشر لشؤونهم؟

وهل الحزب المعبر عن بنية أولية (طائفة أو قبيلة...) هو حزب؟ وهل هو قادر على تطوير الديمقراطية ووجوده نابذ لوجودها وبنيته معارضة لها ولأصولها؟

وبالمقابل، ألا يتناقض الاعتراض على قول مناقض للبديهيات المفترضة، كما آلت إليها تجارب الحداثة، مع مبدأ الحرية الملازم للديمقراطية؟ ثم أليس «قمع» الرافضين للدولة والرافضين لانبناء السلطة من الشعب والعاملين علىتمثيل تجمعاتهم الأولية نقضاً للحرية والديمقراطية نفسها؟

وألا يمثِّل التسليم المطلق ببداهة الحداثة في السياسة، قولاً و ممارسة، تسليماً بسيطرة القوى السائدة وسردياتها الكبرى وطمساً للقوى المهمشة وسردياتها الصغرى؟

هذه وتلك قضايا مضافة لتعميق البحث السياسي في الاحزاب وفي ممارستها السياسية بغية فهم كنه العمل الحزبي في بلادنا.

قد يكون التسليم ببداهة الدولة والممارسة على ضوئها مدخلاً يتيح القول المتجاوز لها، اتساعاً أو ضيقاً، دون أن يضير نماء الديمقراطية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أنّ الأبحاث الواردة في هذا الكتاب انطلقت من إدراك هذه القضايا الإشكالية وحاولت تقديم مقاربة لبعضها على مستوى الأحزاب السياسية، بعامة، واختارت ثلاث نماذج تمثل حالات مميزة في الحياة الحزبية: التيار الوطني الحر، حزب الله، الحزب الشيوعي اللبناني.

وقد جاءت في سياق تحول الديمقراطية إلى «موضة» يتغنى بها الجميع ويضيفونها، ككلمة، إلى اسمائهم أو برامجهم دون وعي لفلسفتها، أو بـ«وعي زائد» لها، ودون ممارسة لتقنياتها بحيث سُلب معناها فغدت: وصفة سحرية: لعلاج كل «الامراض المزمنة» فأصبحت واحدة منها بدلاً من أن تكون علاجاً لها.

لا تشكل هذه الأبحاث تأريخاً لهذه الاحزاب، كما لا تدعي الإحاطة الشاملة بها، وإنما هي مقاربة محددة لتبيان مساهمة هذه الأحزاب في التطور الديمقراطي في لبنان، أو عجزها عن السير في مسالكها.

وهذه المساهمة المفترض أن تكون إيجابية قد تكون سلبية، ويتوقف ذلك على مدى قناعة الحزب بالديمقراطية، رؤية وتقنيات، وتعميمه لثقافتها ومدى التزامه في بنيته الداخلية وفي مفهوم تداول السلطة فيها بهذه الديمقراطية واحترامه لنتائجها. فهل باستطاعة حزب لا يؤمن بالديمقراطية ان يطورها في المجتمع؟ وهل باستطاعة حزب لايمارس الديمقراطية داخله أن ينتج ديمقراطية خارجه؟ وهل باستطاعة حزب لم يستقر على فهم محدد للديمقراطية يمارسه ان يساهم في بناء نظام ديمقراطي؟

وقد أتى اختيار هذه النماذج من ضمن مشروع لدراسة الاشكالية الديمقراطية في البلدان العربية ولما يمثله كل نموذج منها من خصوصية في العمل الحزبي اللبناني.

فالتيار يمثل فرادة في تشكله الحزبي واستثنائية في ممارسته الديمقراطية، وحزب الله يمثل نموذجاً للعمل الحزبي الاسلامي في الريادة في استخدام اسم حزب وفي المزاوجة بين الدعوة الدينية والعمل السياسي والغامضة في قناعاتها الديمقراطية، وكلاهما يتكئ على بنية طائفية يغرف منها ويصب فيها، والحزب الشيوعي يمثل نموذجاً للأحزاب العريقة النشأة والعابرة للطوائف، بنية وفكراً، والساعية إلى تحول في بنيتها الديمقراطية دون مغادرة فكرها الشمولي لكن العاجزة، رغم العمر المديد، على أن تكون إضافة ديمقراطية حقيقية.

عمل جماعي

الأحزاب السياسية
والتطور الديمقراطي في لبنان

فارس أشتي وشوكت أشتي

عُرفت الأحزاب السياسية الحديثة في المجتمعات الرأسمالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر حين اكتمال تأسيس الدولة الحديثة حيث النصاب السياسي محدداً؛ أرضاً وشعباً وسلطة سيدة، وحيث الإنسان الفرد مواطناً حراً ومتفرداً في علاقته بالمجتمع والدولة.

فالحزب/الأحزاب كإطار جامع لأفراد ومجموع برؤية فكرية يبغي الاستيلاء على السلطة أو المشاركة فيها تحقيقاً لمصالح المنضوين ضمنه والقيمين عليه والمندرجين في الولاء له قديم/قديمة قدم الاجتماع السياسي. حيث قيام التفاوت والغلبة والتنافس على الأمرة.

إلا أن الحديثَ منه الذي عرفته المجتمعات الرأسمالية وعُرفت الأحزاب باسمه هو القائم على الانتماء الفردي الحر، فكرياً وتنظيماً، وعلى إعلان ابتغاء السلطة، فكراً وبرنامجاً، وعلى قبول الآخرين بما يمثلون وما يمثلون.

وما كان لهذا الحديث أن يقوم دون تحول في الاقتصاد نحو الصناعة وتحول في المجتمع نحو الرأسمالية، وتحول في السياسة نحو دولة أرضية لا سماوية محددة الهوية البشرية والإطار الجغرافي وقائمة على مبدأ تداول السلطة حيث العودة إلى الشعب/المواطنين لأخذ رأيهم (مبدأ الانتخاب) كأفراد/مواطنين يتمتعون بحقوقهم وبحرياتهم، وأبرزها: حرية الرأي والصحافة، ويتنافسون من أجل مصالحهم تنافساً مفضياً إلى تداول السلطة حيث ميدان الأحزاب: نشأة ونشاطاً ومآلاً.

بهذا ارتبط أنبناء الحزب السياسي الحديث بحقل اجتماع سياسي قائم على الديمقراطية ونشأت على قاعدة هذا التلازم أنواعاً عدة للأحزاب: ليبرالي، اشتراكي، شيوعي، وانتظمت في نظام معلن أم مضمر لعملها فكانت كثيرة في العدد معبرة عن الفئات الاجتماعية المتباينة في المصالح والرؤى ضمن التراتبية الاجتماعية التي فرضتها الصناعة وما استتبعت من نشوء تجمعات مدينية وعلاقات رأسمالية.

I. إشكالان

إلا أن هذا التلازم بين الحزب السياسي والديمقراطية جوبه بإشكالين:

الأول: الإشكال ما بعد الحداثي في الدول ذات الأنظمة الرأسمالية إذ أدى التطور في وسائل الإنتاج، وبخاصة في وسائل الإعلام، إلى تبدل في وظيفة عناصر تكوين الحزب السياسي فخُفُتَ صوت الحزبيين لصالح ارتفاع صوت القيادة وبَهُتَ الإطار الفكري الجامع لصالح المصلحة الجامعة فأصبح الحزب هو المركز، بما يمثل من مصادر تمويل ووسائل إعلام يقود الحزب بها ويستعيض عنه بها في مواجهة المراكز ــ الأحزاب الأخرى، بحيث أثر سلباً على الديمقراطية في موقعين:

١. **إضعاف الحزب نفسه**، كتجمع حر وطوعي فاعل بأعضائه، في إنتاج القيادة الحزبية والقرار الحزبي لصالح أوليغارشية حزبية مالكة لمواقع المال والإعلام وحائلة دون تداول السلطة داخله.

ومع أن الأوليغارشية ملازمة للتنظيم حيث وجد ــ حسب رأي ميتشل ــ إلا

أنها في هذه المرحلة أصبحت أوليغارشية احتكارية حال تملكها لوسائل السيطرة دون تداول السلطة.

٢. **تشويه الديمقراطية، كنظام لإنتاج السلطة** قائم على وجود الفرد/المواطن الذي يتمتع بحرية الرأي والاختيار، إذ أدت ضخامة وسائل الإعلام وكثافة رسالتها وشمول موضوعاتها إلى التلاعب بعقول الناخبين وتشويه خياراتهم بحيث أصبح المواطنون مستهلكين وأسرى ما يسمعون ويرون فتتكون آراءهم وإيديولوجياتها وبالتالي مواقفهم تبعاً لذلك(١).

ومع أن التشويه قديم وملازم لقيام الأنظمة الديمقراطية، إلا أن الكلفة المرتفعة لتملك وسائل الإعلام أضعف فرص التنافس على الرأي العام وأبقاه، إن وجد، تنافساً بين متشابهين، اقتصادياً واجتماعياً.

الثاني: الإشكال ما قبل الحداثي في الدول الحديثة الاستقلال حيث تأسست الأحزاب السياسية اقتداء بالآخر في بنية مجتمعية غير رأسمالية وفي نصاب سياسي غير مكتمل المعالم وفي سياق الإجابة عن سؤال الهوية لا الديمقراطية، الأمر الذي أثر على التلازم بين الديمقراطية والأحزاب في ثلاثة مواقع:

١ ـ **في انبنائه جواباً على سؤال الهوية لا سؤال الديمقراطية** إذ تأسس في سياق الدعوة للاستقلال وبناء الدولة القومية الذي أدى إلى تغليب الهمّ الوطني على الهمّ الديمقراطي عندها وأدى عند البعض ممن لم يفلح بنضاله في إقامة الدولة القومية، وإن أقام دولة، إلى بقاء السؤال معلقاً بين الدولة والأمة، الدولة القائمة والدولة الأمة المرجوة.

---

(١) ناقش العديد من الباحثين هذا الإشكال ومنهم:

- John Kenneth white and Philip Daves (ed), political Parties and the Collapse of the old orders, State University of New York Press, 1988.

- Francesco Fox Piven, Labor Parties in Postindustrial Societies, Oxford University, New York, 1992.

- Richard Gunther (ed), Political Parties old concepts and New challenges, Oxford University Press, 2002.

وقد أدى هذا الانبناء إلى تشكل الحزب/الأحزاب كقوة/قوى تبغي العزة القومية ــ على مستوى الخطاب ــ لا كتجمع حر يبغي الوصول إلى السلطة.

٢ ــ **تلبس الحزب بالحزبيات ما قبل الحديثة**، القبلية والطائفية والدينية، إذ حل الانتماء الأولي محل الانتماء الثانوي وحل الفرد/الموالي محل الفرد/المواطن، وحلت العقيدة محل البرنامج، فأُشكلت قضايا البناء الديمقراطي في بنية الحزب وسلوكه، إن في طوعية الانتماء وحريته أو في طبيعة الولاء وحدوده أو في قبول الآخر.

٣ ــ **دخول التحولات التي أصابت المجتمعات الرأسمالية المعاصرة**، والمذكورة في الإشكال الأول، والمفضي إليه، في مجتمعات الدول الحديثة الاستقلال، ومن ضمنه بنية الأحزاب، فأصبحت الأحزاب في هذه الدول المنشغلة في مراحل سابقة بهموم الوطن المنجزة أو المعلقة والملتبسة بحزبية ما قبل حديثة وما تحويه من انفلات وإطلاقية مندغمة بعناصر التحول ما بعد الحديث من حيث المركزة في القيادة والولاء عبر وسائل الإعلام والمهنية في الإدارة الحزبية.

وتشكلت في هذه الدول أحزاب تتداخل فيها المركزية الحديثة مع المركزية الإقطاعية أو الطائفية أو العشائرية ويتداخل الولاء الطائفي مع الامتهان في العمل الحزبي ويتداخل إنتاج السلطة مع المبايعة الدائمة لها.

II. نموذجية المشهد اللبناني

يعتبر المشهد الحزبي في لبنان نموذجاً للأحزاب في الدول الحديثة الاستقلال من ناحيتين على الأقل:

الأولى: وجود الأحزاب وقوتها في الحياة السياسية وتعدد أنواعها بين أحزاب على شاكلة الأحزاب الحديثة: ليبرالية، اشتراكية، شيوعية، وأحزاب على شاكلة الأحزاب التقليدية وأحزاب تقليدية بلبوس حديث وأحزاب حديثة بلبوس تقليدي. هذا الوجود يؤشر على وجود الديمقراطية من جهة، وعلى التباسات بناء الحزب السياسي من جهة أخرى.

الثانية: النصاب السياسي المترجرج في لبنان، إذ رغم مرور حوالي ٩٠ سنة على قيام الكيان اللبناني باسم دولة لبنان الكبير (١٩٢٠) ومرور حوالي ٦٠ سنة على إعلان استقلاله (١٩٤٣) وانضمامه إلى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ورغم مرور حوالي ٢٠ سنة على اتفاق الطائف (١٩٨٩) الذي كرست، في مقدمة الدستور المعدل، بموجبه نهائية الوطن اللبناني، فإن نصابه السياسي لم يصبح بديهية عند أبنائه والفاعلين السياسيين منهم بشكل خاص، بفعل القضية الفلسطينية ومجاورتها، جغرافياً، للبنان التي ربطت دائماً بين استقلال لبنان والقضية القومية وبفعل صغر حجم لبنان الذي يجعله منجذباً إلى المحاور العربية والعالمية أكثر منه جاذباً وبفعل البنية الطائفية لنظامه التي يستقوي أركانها بالخارج في مواجهة بعضهم البعض.

لم تغير التطورات التي عرفها تاريخ لبنان الحديث، السياسية والاقتصادية والاجتماعية من نموذجية المشهد الحزبي، فكان الالتباس بين أحزابه الحديثة وحزبياته التقليدية والتداخل بينها قائماً باستمرار وكان الاشتباك بين حزبياته وأحزابه حول الدولة والهوية مستمراً وكانت التكنولوجيات الحديثة ومنتجاتها وثقافتها كما الصراعات الخارجية، إقليمية ودولية، سريعة الدخول إليه والفعل فيه(٢).

---

(٢) يمكن الرجوع إلى: دراسة الباحثين: شوكت أشتي وفارس أشتي بعنوان «**تطور الأحزاب السياسية في لبنان**» والمنشور على موقع www.appstudies.org

وإلى دراسات عديدة تشير إلى هذه القضايا ومنها:

ــ كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ١٩٧٣، دار النهار، بيروت، ط. ١.

ــ محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال، ١٩١٨ ـ ١٩٤٥**، العام ١٩٧٧، بيروت، جامعة بيروت العربية، ط. ١.

ــ سليمان تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، ١٩٧٧**، دار ابن خلدون، بيروت، ط. ١.

ــ باسم الجسر، **الصراعات السياسية والوفاق ١٩٢٠ ـ ١٩٧٥**، العام ١٩٨١، دار النهار، بيروت، ط. ١.

ــ فضل شرورو، **الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان (١٩٣٠ ـ ١٩٨٠)**، العام ١٩٨١، دار المسيرة، بيروت، ط. ١.

ــ فارس أشتي، **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ ـ ١٩٧٧**، العام ١٩٨٩، الدار التقدمية ــ المختارة ــ لبنان.

ــ أدمون رباط، (ت: حسن قبيسي)، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، العام ٢٠٠٢، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت.

III. متغيرا المشهد الحزبي الراهن وتأثيرهما

ينطبق الأمر على المشهد الحزبي الراهن الذي يعيشه لبنان، فهو معقود على متغيرين أساسيين يحكمانه: الأول: اتفاق الطائف.، والثاني: اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وخروج القوات العسكرية السورية من لبنان. وهما متغيران إقليميان ودوليان بقدر ما هما لبنانيان.

المتغير الأول، (اتفاق الطائف) الأقدم من الثاني ـ والبادي، ظاهرياً، خروجه من المشهد الراهن أو بالأحرى تاريخيته فيه ـ حاضر بفعالية، في المشهد الراهن من ناحيتين على الأقل:

الأولى: أنه النص المؤسس للنظام القائم، إن بنصوصه الناظمة لعمل المؤسسات الدستورية أو بتوازن القوى الإقليمية والدولية، فضلاً عن القوى الداخلية، التي وضعته وحمته.

الثانية: الصراع المعلن قليلاً والمضمر كثيراً حول تعديله، إن بالقول بعدم تطبيقه أو تعذر تطبيقه أو ضرورة تطبيقه أو بالقول المعلن بانتقاصه من حصة الموارنة أو المضمر بعدم حصول الشيعة على ما يستحقون منه.

والمتغير الثاني: (اغتيال رفيق الحريري وخروج القوى العسكرية السورية من لبنان)، الأحدث من المتغير الأول والبادي، ظاهرياً، ثانويته قياساً على الأول وتبعيته له، نصاً على الأقل، هو المتغير الأهم في المشهد الحزبي الراهن للتداعيات التي أحدثها الاغتيال محلياً وإقليمياً ودولياً من جهة أولى، وللضغوط التي رافقت الخروج من جهة ثانية، ولعدم التسليم محلياً وإقليمياً به من جهة ثالثة.

١ ـ تأثير اتفاقية الطائف:

أثر كل من المتغيرين على الأحزاب السياسة، **فاتفاقية الطائف، كنص**، لم تضف جديداً على النص الدستوري السابق فيما يتعلق بالأحزاب وعملها، وما أُضيف يُختصر بـ:

* تأكيد حقوق الإنسان في الحريات كافة، الواردة في الفصل الثاني ـ الباب الأول من الدستور وإعلان الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق

الأمم المتحدة في مقدمة الدستور، إنشاء المجلس الدستوري وصدور قانون بذلك (٢٥، ١٤/٧/١٩٩٣) الذي يحد من تدخل السلطة ويضبط دستورية عملها معطياً، ضمناً، ضمانات لحرية الأحزاب.

* إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي وصدور قانون بذلك (٣٨٩، ١٢/١/١٩٩٥) الذي أدخل الأحزاب، ولو بصفة استشارية، وعبر القطاعات المهنية والنقابية، في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية[٣].

أما **اتفاقية الطائف، كممارسة**، فقد كرست وجود الأحزاب السياسية وفعاليتها، وبخاصة الأحزاب المشاركة في الحرب، فأصبحت الأحزاب/الميليشيات فيها في مرحلة ٨٢ ــ ١٩٨٩ هي الأحزاب المشاركة في الحكم: حركة أمل، التقدمي الاشتراكي، حزب الكتائب، مسقطة دور الزعماء في طوائفها، فضلاً عن حزبين قديمين وغير طائفيين (البعث العربي الاشتراكي، والحزب السوري القومي الاجتماعي)، وجماعات دينية (الجماعة الإسلامية وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية وحزب الله) تمثلوا في البرلمان لأسباب خاصة بكل منهم في العلاقة بالنظام السوري.

واتفاقية الطائف، كمرجعية، أثرت على المشهد الحزبي في:

ــ فرط التحالفات الحزبية، إذ لم تشهد مرحلة ما بعد الطائف حتى استشهاد الحريري قيام تحالفات حزبية خلافاً للمراحل التي سبقت وللمرحلة التي تلت، لا بل طمست الثنائية الحزبية التي حكمت ما قبل الطائف[٤].

ــ استبعاد الأحزاب المعارضة للمرجعية السورية ضمن الاتجاهين المعروفين:

---

(٣) راجع: ــ اتفاق الطائف.
ــ القانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠.
ــ عارف العبد، **لبنان والطائف**، ٢٠٠١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط. ١.

(٤) برزت تسميات عديدة لأنصار العماد عون في هذه المرحلة توحي بالتحالف: الجبهة القومية، الحركات الموحدة للمقاومة، ثم المكتب المركزي للتنسيق الوطني. إلا أنها لم تتجاوز التوحيد والتنسيق بين أنصار العماد عون نفسه ولم تصل إلى مستوى جبهة بين قوى سياسية. ولم يصل التقارب بين أحزاب عارضت حكومة الرئيس الحريري أو والته إلى درجة تشكيل تحالف معلن، بل كانت كل منها تغرد متناغمة مع الآخرين على وقع موسيقى المايسترو.

* ففي الاتجاه الوحدوي، حُل حزب البعث العربي الاشتراكي ولوحق أعضاؤه واعتقل بعضهم واغتيل بعض آخر[٥]. كما قمعت حركة الناصريين المستقلين، واستبعدت منظمة العمل الشيوعي[٦]، والحزب الشيوعي اللبناني[٧].
* وفي الاتجاه الكياني حُل حزب القوات اللبنانية واعتقل قائده ولوحق أعضاؤه[٨]. كما لوحق أنصار التيار الوطني الحر وأُبعد زعيمه[٩].

٢ ـ تأثير اغتيال الحريري وخروج القوات السورية.

أولاً: على مستوى التوازنات الطائفية/الحزبية أدى إلى خلخلة التوازنات التي بُني عليها الانتظام السياسي في لبنان، بما فيه من تحاصص داخلي وتوازن إقليمي ورعاية دولية.

اغتيال الحريري أشعر السُنة كطائفة وتيار المستقبل كحزب وازن ضمنهم بإضعاف موقعهم وموقفهم، وبالتالي حصتهم، في النظام السياسي اللبناني. وخروج القوات السورية أشعر الشيعة كطائفة، وحزباها الرئيسيان، أمل وحزب الله، بإضعاف موقعهم وموقفهم، وبالتالي حصتهم في النظام السياسي اللبناني، وجعل مقاومة الثاني وسلاحه وطموحاته التحررية، قومياً وإسلامياً، مستهدفة وما يستتبع ذلك من إضعاف موقعها الداخلي. واغتيال الحريري وخروج القوات السورية أشعر

---

(٥) صدر المرسوم رقم ٢٢٣١ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٥ بحل الحزب، مع جملة جمعيات غير ذي فعالية وبعضها غير موجود فعلياً، لعلاقته الحزبية مع الحكم في العراق ولمناوئته للحكم وللسياسة السورية في لبنان.

(٦) أقدمت حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي بعد حركة ٦ شباط ١٩٨٤، على اقتحام مكاتب حركة الناصريين المستقلين والتي لم تعد بعدها للنشاط السياسي. واستمر ذلك بعد نهاية الحرب (الطائف). والمقتحمان، بعد حركة ٦ شباط هما آنذاك، ضمن الفلك السوري، وربما كان الاقتحام بأمر.
كما استفردت المنظمة، لتباين قديم ومستمر مع المرجعية السورية ولانفراط تحالف قديم إن بالانخراط في لعبة السلطة، فعلا أو اشتهاء أو لتباين مع المعارضة المستجدة.

(٧) لم يتح للحزب الشيوعي اللبناني فرصة دخوله للبرلمان، رغم إقدامه على الترشح في أكثر من منطقة ورغم قوته الشعبية، قياساً بالحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وعدم الإتاحة هذه كانت ضمن تركيب اللوائح التي أشرفت عليها المرجعية السورية.

(٨) حُلّ حزب القوات اللبنانية بالمرسوم رقم ٤٩٠٨ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٣ بعد مجزرة كنيسة سيدة النجاة في ٢٧ شباط ١٩٩٤ واتهام القوات اللبنانية بها فتمّ اعتقال قائدها في ١٩٩٤/٤/٢١.

(٩) أُبعد الجنرال ميشال عون عن لبنان في ١٩٩١/٨/٢٩ بعد أن مكث لاجئاً في السفارة الفرنسية أثر عملية ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ التي أسقطت حكومته.

الموارنة كطائفة وقواها السياسية الرئيسية: القوات والكتائب والتيار الوطني الحر، بإمكانية استعادة موقع ودور افتقدوه بعد اتفاق الطائف. كما أشعر الطوائف الصغرى وفي مقدمتها الدروز وأحزابها باهتزاز مواقعها وبالتفتيش عن ضمانات لها في الخريطة الجديدة. كما أفقد الأحزاب غير الطائفية توزانها فارتجت بين العودة للإيديولوجية وبين التفتيش عن موقع في صراع لا يترك لها هامشاً لموضع مستقل.

وقد عبّر الاغتيال والخروج وما سبقه من قرارات دولية عن اختلال التوازن الإقليمي أيضاً والرعاية الدولية. كما أدت هذه الخلخلة إلى اشتداد الصراع الحزبي واحتدامه، كما في كل اللحظات التاريخية التي عرفتها الشعوب.

ثانياً: على مستوى الثنائية الحزبية، أدى اغتيال الحريري وخروج القوات السورية إلى العودة المتأججة للثنائية الحزبية بعد ركود طويل نسبياً خلال مرحلة ما بعد الطائف (١٩٨٩ ــ ٢٠٠٥)، لم تنعقد خلالها محاور حزبية، وإن كانت الأحزاب موجودة، فكان التنسيق أو الخلاف بينها عبر المرجعية السورية نفسها، فقد انعقد تحالفان، ١٤ آذار و٨ آذار، فور اغتيال الرئيس الحريري كانت القضية المختلف عليها العلاقة مع سوريا، وما تستتبعه من موقف من المحكمة الدولية وسلاح حزب الله.

وبدأ، بعد الانعقاد لا قبله، الاتفاق عند كل منهما على «البرنامج» والعلاقات التنسيقية وما هو على شاكلتها من مستلزمات التحالف.

ثالثاً: انخراق السقف السياسي، فأصبحت كل القضايا بما فيها ما افترض أنه بديهي مطروحة على النقاش وأصبح ما افترض أنه معيار أو معايير للانتظام السياسي خارج الاستخدام أو مشوهة.

IV ــ تجدد الثنائية الحزبية وجديدها

ويبدو الأبرز في المشهد تجدد الانقسام التقليدي الذي عرفه لبنان منذ تأسيسه (١٩٢٠) إلى الطائف (١٩٨٩) والمتمثل بسيطرة اتجاهين على الحياة الحزبية: الاتجاه الوحدوي والاتجاه الكياني والتي تمحورت قضاياه حول الكيان (١٩٢٠ ــ ١٩٣٦) وهويته (٣٦ ــ ١٩٤٥) وسياسته الخارجية (١٩٥٨) والموقف من

القضايا العربية والعمل الفدائي (٦٩ ــ ١٩٨٢).

وكان الموقف من سوريا والصراع الدائر في المنطقة وما استتبع ذلك من المحكمة الدولية، وسلاح المقاومة وسيادة لبنان، قضايا الصراع بين هذين التيارين، حيث أكد التيار الكياني على استقلال لبنان وسيادته وما استتبع ذلك من رفض للتدخل السوري في الشؤون اللبنانية وربط المقاومة الإسلامية، سلاحاً وقراراً، بالدولة، والتحفظ على الانضمام لأي من المحورين الإقليميين مع ميل للمحور الأمريكي. في حين لم ينفِ التيار الوحدوي القول باستقلال لبنان والسيادة إلا أنه قرنه ببقاء المقاومة وسلاحها واستقلال قرارها أو تحول الدولة إلى مقاومة وبالعلاقة الإستراتيجية مع المحور السوري ــ الإيراني وبالعداء للمحور الأمريكي.

إن ما يقدمه المشهد الحزبي الراهن من جديد يمكن تبيانه على مستويات متعددة:

١. **تبدل مواقع القوى فيه والمتمثل** بـ:

- انخراط تيار المستقبل، بما يمثل من عصبية سُنية، ضمن الاتجاه الكياني، وهو الأول منذ تأسيس الكيان اللبناني، إذ كانت العصبية السنية الأساسية ضمن التيار الوحدوي، دون أن يعني ذلك عدم وجود عصبيات غير فاعلة في الاتجاه الآخر، تاريخياً وراهناً، ولم تعدل زيارة سعد الحريري، كرئيس للحكومة، بعد انتخابات ٢٠٠٩ من هذا الانخراط.
- انخراط الحزب التقدمي الاشتراكي، بما يمثل من عصبية درزية ضمن الاتجاه الكياني، وهو الأول منذ استقلال لبنان إذ كان هذا الحزب وعصبيته أساسية بين الدروز ضمن الاتجاه الوحدوي وكانت العصبية الدرزية الأخرى (اليزبكية) ضمن الاتجاه الكياني، وقد أصبحت هذه العصبية (الجنبلاطية) الأقوى بين الدروز في الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ــ ١٩٨٩) وبعدها بحيث غدت، شعبياً وبرلمانياً، هي الأساسية وانخراطها ضمن تحالف ١٤ آذار مع آخرين. ولم يستقر إعادة الموضعة التي انتهجها الحزب بعد انتخابات ٢٠٠٩ في الاتجاه الوحدوي.

ـ انخراط التيار الوطني الحر بما يمثل من عصبية مارونية وازنة ضمن الاتجاه الوحدوي، وهو الأول منذ تأسيس الكيان اللبناني، إذ كانت العصبية المارونية، بتلاوينها المتعددة ضمن التيار الكياني وهي عصبه ومن هو خارجه وجهاء أو أفراد غير ذي فعالية كبيرة. وتحالفه مع حزب الله وحركة أمل، الركنان الأساسيان في تحالف ٨ آذار. وقد شكل هذا الانخراط انقساماً حاداً في هذه العصبية.

٢. **صعود الأحزاب الإسلامية**، إذ شهدت مرحلة ما بعد الطائف دخولاً فاعلاً لأحزاب إسلامية على المشهد الحزبي تتمثل بثلاث قوى أساسية: الجماعة الإسلامية، وجمعية المشاريع الخيرية، وحزب الله.

يعود هذا الصعود والتعبير عنه برلمانياً لأسباب متعددة أبرزها: صعود التيارات الإسلامية بعد الثورة الإيرانية، طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية وطريقة تشكيل اللوائح اللذين خطط لها النظام السوري لاعتبارات سياسية أرادها.

فالجماعة الإسلامية قديمة الوجود(١٠)، إلا أن حضورها كان دعاوياً أكثر منه سياسياً، وإن كانت غايتها سياسية «إقامة المجتمع الإسلامي وسعيها لمكافحة الاستعمار ومخلفاته وأنظمته وتشريعاته»(١١)، وكانت على الهامش بين القوى الفاعلة. فلم يُعرف عنها انخراطها في أي من الاتجاهين الأساسيين، الكياني والوحدوي لوضع إشكالي عانت منه طويلاً.

فالجماعة، بالاسم والفكر، أقرب إلى الاتجاه الوحدوي، لا بل يفترض أنها في صلبه، إلا أن انضواء هذا الاتجاه ضمن الاتجاه الناصري، عربياً، والسوفياتي، دولياً، ومشاركة الشيوعيين فيه وموقفه المعارض للمملكة العربية السعودية جعلها تبتعد عنه لخلاف حركة الإخوان المسلمين نظيريها المصري والسوري، مع حكم عبد الناصر وحكم البعث(١٢) ولافتراق إيديولوجي، مع الاتحاد السوفياتي

(١٠) تأسست في العام ١٩٦٤ كفرع لحركة الإخوان المسلمين.

(١١) النظام الأساسي للحركة.

(١٢) حصل خلاف، بعد ود، بين حكم عبد الناصر وحركة الإخوان المسلمين منذ العام ١٩٥٤ تطور إلى ملاحقة كوادر الحركة واعتقالات واسعة بينهم أدت إلى إعدام أحد قادتهم السيد قطب وملاحقة كوادرها.

والأحزاب الشيوعية، وللجوء بعض كوادر حركة الإخوان المسلمين في أكثر من بلد عربي إلى السعودية.

برز حضور الجماعة الإسلامية السياسي بعد الطائف عبر المشاركة في الانتخابات النيابية لأكثر من دورة وفي أكثر من منطقة ونجاح بعض مرشحيها في الانتخابات.

ففي انتخابات العام ١٩٩٢ رشحت الجماعة فتحي يكن في طرابلس (الشمال) وأسعد هرموش في الضنية والمنية (الشمال)، وزهير العبيدي في بيروت، وعلي الشيخ عمار في صيدا (الجنوب)، ومحمد سعيد صالح في البقاع الغربي وراشيا، وعبد الكريم عطوي في العرقوب (الجنوب)، ومحمد مشهور الصلح (بعلبك)، وأنور الخطيب (الشوف) والأخيران صديقان.

وقد فاز فتحي يكن واسعد هرموش وهما مرشحان منفردان وفاز زهير العبيدي وحده من لائحة غير مكتملة ونال مرشحوها غير الفائزين أصواتاً متفاوتة في الأهمية قياساً بالناجحين في مناطقهم، وأبرزها ما ناله علي الشيخ عمار (نعني أصوات الناجح).

وفي انتخابات ١٩٩٦، رشحت أسعد هرموش في الضنية وخالد الضاهر في عكار وكان ضمن لائحة الإنماء والتغيير، وفتحي يكن في طرابلس منفرداً، ورشحت زهير العبيدي في بيروت منفرداً، وعلي الشيخ عمار في الجنوب منفرداً أيضاً.

وقد فاز خالد الضاهر فقط في حين نال الثلاثة أصواتاً متقاربة في الأهمية وأبرزها للمرشح علي الشيخ عمار.

في انتخابات العام ٢٠٠٠، رشحت كل من خالد الضاهر في عكار، وزهير

وكذا كان الأمر في سوريا، أثناء عهد الوحدة المصرية ــ السورية (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) للخلاف الناصري معهم، وبعد استلام البعث للسلطة (١٩٦٣) لخلاف إيديولوجي وسياسي أدى إلى إعلان بعض مجموعاته العصيان وقمع السلطة الشديد لهم وتحريم وجودهم (١٩٨٢). وقد كانت السعودية والأردن ملجأ الفارين من الملاحقة.

العبيدي في بيروت ــ الدائرة الثانية ولم يفز أي منهم رغم حصول بعضهم على أصوات وازنة.

في انتخابات العام ٢٠٠٥، ترشح أحد قادتها خالد الضاهر في عكار دون قرار منها ولم يتمكن من الفوز أو الحصول على ما حصل عليه من أصوات الدورة السابقة.

ويبدو في حراكها الانتخابي فعالية في المناطق ذات الكثافة السُنية وقد تراجع بشكل ملحوظ من ٨ مرشحين ونائبين في العام ١٩٩٢ إلى ٥ مرشحين ونائب واحد في العام ١٩٩٦ إلى ٥ مرشحين فقط في العام ٢٠٠٠ إلى شبه مرشح واحد في العام ٢٠٠٥.

وفي انتخابات العام ٢٠٠٩ اكتفت بمرشح واحد مضمون نجاحه (عماد الحوت)، ضمن تحالف ١٤ آذار في بيروت وكان خالد الضاهر ضمن لائحة ١٤ آذار في عكار دون إعلان ترشحه باسمها.

مع الالتباسات التي رافقت كل دورة انتخابية، إنْ في تشكيل الدوائر أو بتشكيل اللوائح أو في رضى الراعي الإقليمي (النظام السوري)، فأعطتها صعوداً في العام ١٩٩٢ وتراجعاً بعده، فإن حضور الجماعة السياسي أصبح ثابتاً، بنواب أو بدون نواب، ولم يكن اقتصار الترشيح غير الرسمي على منطقة واحدة في الدورة الأخيرة دليل ضعف الجماعة بل تعبير عن خيار أرادته بأن لا تكون ضمن أي من الفريقين، آنذاك، وقد لعبت وما زالت، تلعب دوراً فاعلاً على قاعدة التقارب مع فريق ٨ آذار، في القضية القومية والتقارب مع فريق ١٤ آذار في القضايا اللبنانية، وهو التقارب الأرجح في سياساتها[١٣].

---

(١٣) المعلومات الواردة عن المرشحين والنواب مأخوذة عن:
ــ فارس سعاده، **الموسوعة الانتخابية**، الجزء ٧، بيروت ١٩٩٨.
ــ مكتب الإحصاء والتوثيق، **الموسوعة الانتخابية النيابية**، ط. ١، ١٩٩٧ وهي مكونة من أجزاء عدة لكل دائرة انتخابية.
ــ المركز اللبناني للدراسات، **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب** (عمل جماعي بإشراف فريد الخازن وبول سالم)، دار النهار، بيروت، ١٩٩٣.
ــ المركز اللبناني للدراسات، **الانتخابات النيابية في لبنان** (عمل جماعي)، منشورات المركز، بيروت ٢٠٠٢. =

أما **جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية** فهي جمعية خيرية يعود تأسيسها إلى العام ١٩٣٠ وجددت في العام ١٩٨٣، على ضوء توجه ديني لمجموعة من المؤيدين للشيخ عبد الله الهرري. واقتصر نشاطها الجديد على العمل الخيري من جهة والدعوة الإيمانية تبعاً لآراء الشيخ. ولم يُعرف عنها قبل اتفاق الطائف أي نشاط سياسي. وقد عرف حضورها السياسي بعد الطائف إذ شاركت في الانتخابات النيابية في أكثر من منطقة ولأكثر من دورة وبأكثر من مرشح.

ففي انتخابات العام ١٩٩٢، رشحت طه ناجي في طرابلس وكان ضمن لائحة الائتلاف الوطني (كرامي ــ فرنجية) وكان الوحيد الذي لم يفز ونجح محله فتحي يكن. كما رشحت في بيروت عدنان طرابلسي ضمن لائحة الإنعاش الوطني وكان الفائز الوحيد فيها.

في انتخابات ١٩٩٦ رشحت طه ناجي في طرابلس فنال ٣٨٠٩٥ صوتاً ورشحت عدنان طرابلسي في بيروت ضمن لائحة الوحدة الوطنية دون أن يفوزا. في انتخابات العام ٢٠٠٠ رشحت كل من طه ناجي في طرابلس، وعدنان الطرابلسي في بيروت ــ الدائرة الثالثة دون أن يفوزا.

في انتخابات العام ٢٠٠٥، رشحت الجمعية طه ناجي منفرداً عن طرابلس كما رشحت بدر الطبش في بيروت ــ الدائرة الأولى، وعدنان طرابلسي في بيروت ــ الدائرة الثالثة ولم يفز أي منهم.

ولم يكن لها أي مرشح في انتخابات ٢٠٠٩.

تبدو الجمعية في حراكها السياسي فعالة في بعض المناطق ذات الكثافة السنية (طرابلس، بيروت) وقد تراجع وجودها في البرلمان من مرشحين إثنين ونائب في العام ١٩٩٢ إلى مرشحين في العام ١٩٩٦ وثلاثة مرشحين في الدورتين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥.

= ــ المركز اللبناني للدراسات، **الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٥** (عمل جماعي)، منشورات المركز، بيروت، ٢٠٠٧.

ــ جريدة **النهار** وبخاصة تواريخ ٨ ــ ١٤ ــ ٢١ حزيران ٢٠٠٥.

وهذه المراجع للقوتين اللاحقتين (جمعية المشاريع وحزب الله).

وقد أدى اشتراك الجمعية في الانتخابات، أياً كانت ملابسات تقسيم الدوائر وتشكيل اللوائح ورضى الراعي الإقليمي (النظام السوري)، إلى حضور ثابت لها في العمل السياسي. استطاعت، مثلاً، أن تحافظ على (٥ آلاف صوت) في بيروت رغم حدة المعركة الانتخابية، وخيار الجمعية الأقرب إلى ٨ آذار[١٤].

أما **حزب الله** المؤسس في مناخ الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩) وفي بيئة اشتغال العمل الفدائي الفلسطيني، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ فقد انخرط في مقاومة إسرائيل كهم سياسي لبناني وحيد وفي الدعوة التعبوية ضد الاستكبار العالمي وضد إسرائيل وفي إطار مشروع الثورة الحسينية (كل أرض كربلاء وكل يوم عاشوراء) ضد الظلم، دون أن يولي القضايا السياسية اللبنانية اهتماماً مباشراً[١٥].

بدأ حضور الحزب السياسي فاعلاً بعد الطائف مع استمرار عمله المقاوم الذي أصبح حكراً عليه وبدا ذلك في قرار المشاركة في الانتخابات النيابية ثم المشاركة فيها بأكثر من منطقة ولأكثر من دورة وبأكثر من مرشح وصولاً إلى المشاركة في الوزارة وتشكيل مركز استقطاب رئيسي.

فقد ناقش حزب الله، عبر لجنة اختارها مجلس الشورى فيه، مشروعية المشاركة، من الوجهة الإسلامية وحجم المصالح والمفاسد المترتبة عنها وإمكانيتها في تعديل الأولوية، وقد رأت المصلحة في المشاركة وعدم الحؤول دون تبديل الأولوية ورفعت الاقتراح إلى ولي الفقيه الإمام الخامنئي الذي أجاز المشاركة[١٦]. وأعلن الحزب المشاركة على ضوء هذه الإجازة.

---

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) يمكن القول إن القضيتين اللتين حملهما الحزب هما قضيتان سياسيتان تطالان الوضع السياسي اللبناني، بشكل غير مباشر، فمواجهة الاحتلال الإسرائيلي هي قضية أولى في السياسية اللبنانية تحمل رافعها إلى موقع صنع السياسة.
وقضية مواجهة الاستكبار العالمي والظلم تطرح، ضمناً، مواقع ومواقف القوى الحاكمة في لبنان وطبيعة النظام السياسي فيه، فضلاً عن طبيعة الكيان نفسه.

(١٦) حسين هاشم، **حزب الله في البرلمان اللبناني**، رسالة دبلوم في علم الاجتماع السياسي، معهد العلوم الاجتماعية، ص. ٣٦ ــ ٣٩.

ففي انتخابات العام ١٩٩٢، شكل الحزب لائحة غير مكتملة في بعلبك ــ الهرمل مكونة من ٤ حزبيين و٤ حلفاء نجحوا كلهم. وكان له مرشحاً منفرداً في كل من زحلة والبقاع الغربي ــ راشيا ولم يفز أي منهما. وكان له مرشحاً ضمن لائحة في المتن الجنوبي الذي نجح.

كما شكل في محافظتي الجنوب والنبطية لائحة تحالفية مع حركة أمل فازت بكامل أعضائها وكان له فيها مرشحان فازا مع اللائحة بكاملها. وكان له مرشحاً منفرداً في بيروت فاز بتبادل الأصوات مع مرشحين من طوائف أخرى ولوائح متنافسة، كما فاز مرشحه الوحيد في المتن الجنوبي.

بذلك تمكن الحزب من تشكيل كتلة برلمانية من ١٢ نائباً، ثمانية منهم حزبيين.

في انتخابات العام ١٩٩٦، شكل الحزب لائحة كاملة في بعلبك ــ الهرمل بالتحالف مع حركة أمل والسيد حسين الحسيني كان له فيها ٣ حزبيين وحليفين وقد فازت اللائحة بكاملها كما شكل مع حركة أمل لائحة في الجنوب كان له فيها ثلاثة مرشحين وقد فازت بكامل أعضائها.

ولم يتمكن مرشحه في بيروت من الفوز. وكذلك مرشحه في المتن الجنوبي وهو ضمن لائحة الوفاق نجح منها مرشح ماروني واحد.

وبذا تراجع عديد كتلته البرلمانية إلى ٨ نواب، ستة منهم حزبيون.

في انتخابات العام ٢٠٠٠، شكل لائحة في بعلبك ــ الهرمل بالتحالف مع حركة أمل والسيد حسين الحسيني وكان له فيها ٣ مرشحين وحليفين وقد فازت بكامل أعضائها. كما شكل لائحة في الجنوب والنبطية مع حركة أمل وكان له فيها ٤ مرشحين وحليف واحد وقد فازت بكامل أعضائها. كما كان له مرشحين في كل من بيروت والمتن الجنوبي، تحالف الأول مع لائحة الرئيس الحريري التي فازت بكامل أعضائها وتحالف الثاني مع اللائحة التي فازت

ولم يكن للحزب مرشحين في البقاع الغربي ــ راشيا أو في زحلة.

وبذا عاد عديد كتلته إلى حجمها الأسبق ١٢ نائباً، بينهم تسع حزبيين.

وفي انتخابات العام ٢٠٠٥، شكل الحزب لائحة في بعلبك ــ الهرمل بالتحالف مع حركة أمل والسيد حسين الحسيني والحزب السوري القومي الاجتماعي كان له فيها ٤ مرشحين وحليفين وقد فازت اللائحة بكاملها. كما شكل لائحة في الجنوب والنبطية مع حركة أمل وكان له فيها ٥ مرشحين حزبيين وحليف وقد فازت بكامل أعضائها. وكان له مرشحين في بيروت والمتن الجنوبي، تحالف كل منهما مع لائحة الحريري وفازا في الانتخابات.

وبذا ارتفع عديد كتلته إلى ١٤ نائباً بينه ١١ حزبياً.

وقد شارك، لأول مرة، في الوزارة بوزيرين[١٧].

وفي انتخابات العام ٢٠٠٩، خاض المعركة بالتحالف الكامل مع قوى ٨ آذار، واكتفى بترشيحات له في بعلبك الهرمل وفي دوائر الجنوب وبعبدا وبيروت وزحله، وقد نجح له ١٢ نائباً بينهم ١٠ حزبيين، وقد اشترك في الحكومة التي شكلت بعدها بوزيرين

يبدو الحزب في حراكه الانتخابي قوة صاعدة فقد حافظ على قوته البرلمانية منذ العام ١٩٩٢ وعززها في انتخابات العام ٢٠٠٥ ليدخل بعدها في مرحلة جديدة من عمله السياسي عبر الاشتراك للمرة الأولى في الوزارة بوزيرين وعبر انغماسه الفعلي في قضايا السياسة اللبنانية كافة، ولم يحل اشتراكه في حرب تموز ٢٠٠٦ وصموده ضد الاجتياح الإسرائيلي دون الاستمرار في هذا الانغماس الذي عززه عبر مطالبته، مع حلفائه، بالثلث المعطل في الوزارة واعتصامه في ساحة الشهداء واشتراطه ذلك من أجل تسهيل انتخابات رئاسة الجمهورية وإقامته شبكة علاقات تحالفية في المناطق كافة وبين كل الطوائف بحيث غدا القوة الأساسية والقائدة في تجمع ٨ آذار.

وفضلاً عن هذه الأحزاب الإسلامية، ظهر، بعد اغتيال الحريري مجموعة قوى إسلامية بعضها منخرط في ٨ آذار وبعضها الآخر قريب من اتجاه ١٤ آذار وبعضها الثالث غير معني بقضايا الصراع اللبناني. وأبرزها: جبهة الإنقاذ الإسلامية

---

(١٧) المصدر السابق والأسبق.

(٢٠٠٦/١١/٢٩)، جبهة العمل الإسلامي (٢ آب ٢٠٠٦)، تيار العدالة والتنمية (٢٠٠٦/١/٢١)، حركة مسلمون بلا حدود (٣٠ نيسان ٢٠٠٦)، التيار الشيعي الحر (٢٠٠٦/١١/٥)، الحركة الإسلامية المستقلة (٢٠٠٧/٢/٢٠)، حزب التحرير الإسلامي (٢٠٠٦).

٣ ـ **فعالية الأحزاب السياسية** وتأثيرها على النظام السياسي التي تظهر في ثلاثة مواقع:

الأول: البرلمان حيث نجد عشر كتل برلمانية (كتلة تيار المستقبل، كتلة نواب حزب الله، كتلة الحركة الإصلاحية الكتائبية، كتلة نواب الحزب السوري القومي الاجتماعي، كتلة نواب القوات اللبنانية، كتلة نواب حزب البعث، كتلة التيار الوطني الحر، كتلة اليسار الديمقراطي، كتلة حزب الكتائب، كتلة التجدد الديمقراطي) من أصل ١٦ كتلة تحمل اسم الحزب الرئيس فيها. وهناك كتلتان متحمورتان حول حزب سياسي ومن لم تحمل اسم الحزب: كتلة التنمية والتحرير، وكتلة اللقاء الديمقراطي، فالأولى تتمحور حول حركة أمل والثانية حول الحزب التقدمي الاشتراكي. ينضوي في كتلتين من الكتل الأربع الباقية حزبيين: كتلة النائب ميشال المر، والمستقلين.

يعني هذا أن الكتل الحزبية هي المسيطرة في البرلمان اللبناني، رغم أن عدد الحزبيين فيها (٥٨ حزبياً) هو دون نصف عدد أعضاء المجلس النيابي (١٢٨ نائباً).

الثاني: حقل الاجتماع السياسي، إذ يظهر في الإعلام والنشاطات النقابية والمهنية سيطرة شبه كاملة للأحزاب السياسية، فالتظاهرات الاحتفالية والاعتصامات السياسية واضحة المعالم الحزبية وكذلك التحركات النقابية فضلاً عن الانتخابات التي لها الطابع الحزبي ذاته.

الثالث: عديد الأحزاب ويتمثل هذا العديد بانتعاش أحزاب قديمة وبتأسيس أحزاب جديدة. فبلغ عدد الأحزاب القديمة ٢٧ حزباً، والأحزاب الجديدة ٢٨ حزباً، فضلاً عن تيارات معلنة ضمن هذه الأحزاب. ويشير هذا العديد (٥٥ حزباً)

إلى فعالية الأحزاب، على ما بينها من تفاوت في القوة والحجم، فهذا العدد من الأحزاب كبير قياساً لعدد سكان لبنان وهو كبير ايضاً قياساً للفئات الاجتماعية التي يمكن أن يعبر عنها بحيث يؤشر، ظاهرياً على الأقل، إلى إشباع في الحراك السياسي مجتمعياً.

وتحكم هذه الفعالية السياسية المشهد السياسي الراهن برمته عبر ثنائيتين:

أ. ثنائية ١٤/٨ آذار فعصب اتجاه ١٤ آذار أحزاب سياسية: تيار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي، القوات اللبنانية، حزب الكتائب. وعصب اتجاه ٨ آذار أحزاب سياسية: حزب الله، التيار الوطني الحر، حركة أمل.

ب. ثنائية ضمن كل طائفة إذ تلحظ الثنائية الحزبية هذه وبالتماس معها وعلى مستوى الطوائف نلحظ الانقسام داخل الطوائف حزبياً، فعلى مستوى الموارنة، تتقاسم حراكها السياسي وتمثيلها التيار الوطني الحر، القوات اللبنانية، الكتائب، تيار المردة. على مستوى السنة، تتقاسم حراكها السياسي تيار المستقبل، الجماعة الإسلامية، حزب الاتحاد، جمعية المشاريع الخيرية. على مستوى الشيعة، حزب الله وحركة أمل. على مستوى الدروز، الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب الديمقراطي اللبناني، حركة التوحيد. على مستوى الأرمن، الطاشناق، الهانشاق.

تخرج عن الثنائية الحزبية في الطوائف طائفتان، الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك اللتين لم تتقاسم كل منهما الحزبية الطائفية. وما زال هناك زعماء تقليديين يمثلوها برلمانياً (ميشال المر ــ أرثوذكس، وأيلي سكاف ــ كاثوليك) وأحزاب غير طائفية تتحرك ضمنها (الشيوعي والسوري القومي الاجتماعي).

رغم الاعتراض الوجيه الذي قد يوجه إلى هذه الأحزاب بأنها ما زالت أحزاب/ طوائف أكثر منها أحزاب حديثة. فإن المشهد الحزبي يضعف هذا الاعتراض من نواحٍ عدة:

الأولى: أن هذه الأحزاب تسمي نفسها أحزاباً وتبني تنظيماً «وطنياً» غير طائفي، ما عدا القلة وتطرح قضايا سياسية وتعلن نيتها الصريحة الاستيلاء على الحكم أو المشاركة فيه.

الثانية: إنّ الأحزاب «الحديثة» اعترفت بهذه الأحزاب وشاركتها العمل الجبهوي، كأحزاب واستتبعت لها في القضايا الكبرى.

الثالثة: إن التجربة السياسية اللبنانية داخلت بين أنماط الأحزاب الثلاث: القديمة (طائفية وعشائرية ودينية) والجديدة وما بعد حديثة بحيث أنتجت نموذجاً جديداً للأحزاب: القديم في الحديث والحديث في القديم.

في النهاية، إن هذا الصعود في قوة الأحزاب السياسية، برلمانياً وشعبياً، وفعاليتها ناجم عن عدة عوامل ومفضي إلى جملة نتائج، وقد تكون الحرب اللبنانية (٧٥ ــ ١٩٨٩) هي لحظة التحول التي ظهرت في اتفاق الطائف وما بعده.

وقد تجمعت عدة عوامل إلى هذا التحول:

١. الحرب نفسها، فهي وإن باشرت فيها الأحزاب من الاتجاهين، تعبئة وممارسة، قد فرضت منطقها الدافع إلى العمل المنظم من ناحيتين:

الأولى، تمكين القوى الحزبية من زيادة فعاليتها التنظيمية فأصبحت الأحزاب ميليشيات أكثر منها أحزاب برامج وعقائد، وبنت تراتبية تنظيمية فاعلة، يغلب عليها الطابع الأمري.

الثانية، الاندفاع الجماهيري نحو التكتل، تأسيساً لجديد أو انضواء في قديم، لغياب الدولة كحامية للفرد من جهة، ولاتخاذ الحرب طابعاً طائفياً اقتلاعياً من جهة ثانية.

وقد أدى ذلك إلى ضمور الزعامات الفردية إن بالانكفاء أو بالتحالفات أو بالتحول إلى زعامة/حزب.

٢. الاختراعات التكنولوجية في مجال الإنتاج والاتصالات التي يسرت التواصل فوسعت سوق العمل فدفعت المؤسسات الصغرى نحو الاندماج أو الخروج من السوق وبرزت الشركات العملاقة، وأبرزها الشركات المتعددة الجنسية، التي تسيطر علىٰ الأسواق.

قد أثرت هذه الاختراعات على الأحزاب السياسية من عدة نواحي:

ـ تغيير في بنية الحزب التنظيمية إذ حل الاتصال عبر الهاتف الجوال والانترنت والتلفزيون محل الاتصال عبر البنية التنظيمية فضعفت الأخيرة لصالح القيادة فأصبح الحزب هو القيادة.

ـ تغيير في أساليب عمل الحزب، وبخاصة العمل الإعلامي، إذ أصبح التلفزيون وسيلة أساسية لا تقارن الصحيفة والكتاب والمنشور به.

ـ اتجاه الأحزاب الليبرالية الممثلة للقوى الرأسمالية إلى الاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة ودخولها طرفاً فاعلاً في الحقل السياسي، وبخاصة الدعائي، لم تكن عليه في مرحلة الكتاب والجريدة. وانكفاء الأحزاب الاشتراكية والشيوعية لعجزها عن مجاراة الأولى في امتلاك وسائل الإعلام الحديثة ومنافستها.

وقد أدى هذا الأمر، لبنانياً، إلى دخول بعض الزعماء التقليديين ذوي القاعدة الرأسمالية أو بعض الرأسماليين ذوي الطموح السياسي ساحة العمل الحزبي عبر امتلاك وسائل إعلام حديثة فرضت نفسها.

ـ نماء الشعور بالخوف لدى الفئات الهامشية في المجتمع إزاء تنامي سيطرة القوى الرأسمالية، دولاً ومؤسسات اقتصادية ووسائل إعلام، واتجاهها نحو التقوقع، دفاعاً وملاذاً، حول الدين والطائفة أو العشيرة.

٣. تفكك الكتلة السوفياتية وأثر ذلك، سلباً، على الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، كفكر ومواقع، فتراجعت لتراجع فكرها حيث تباينت الرؤى وتزايدت الانقسامات ووهنت الهمم لفقدان الدعم وتعذر تأمينه. كما أثرت، إيجاباً، على نماء الأحزاب الليبرالية والتقليدية، «لثبوت» فشل هذه الأحزاب ولخلو الساحة منها.

وقد تضافرت هذه العوامل لتفعل الحركة الحزبية وإن بوجهة مغايرة لما سبق، وتعزز دخول الوسائل الحديثة في البنى التقليدية فتمأسست الطوائف بأحزاب وخرجت الأحزاب غير الطائفية من الساحة.

V ـ التحولات في المشهد الحزبي

أفضت هذه التحولات في المشهد الحزبي اللبناني إلى:

١. **نماء الأحزاب الطائفية**، ومؤشراته كثيرة:

ـ القوة البرلمانية إذ تشكل الكتل البرلمانية ذات الثقل الحزبي الطائفي، ١٦ من أصل ٢٢ مقابل ٤ كتل حزبية غير طائفية، لم يكن بالإمكان تشكلها خارج انضواء أعضائها إلى إحدى الكتل الأولى فنواب حزب البعث والحزب السوري القومي الاجتماعي نجحا على لوائح حزب الله وحركة أمل ونواب اليسار الديمقراطي وكتلة التجدد الديمقراطي نجحا على لائحة تيار المستقبل.

وكذا القول في النواب الحزبيين الذين لم يشكلوا لائحة فقد ارتضوا أن يكونوا في كتل لأحزاب طائفية (طاشناق، هانشاق) أو بقوا مستقلين (أسامة سعد)، فضلاً عن نجاحهم ضمن لوائح هذه الأحزاب.

ـ الفعالية الشعبية، إذ تشهد التحولات الشعبية وبخاصة السياسية منها، ضخامة الحشود التي تلبي دعوات هذه الأحزاب.

٢. **ضمور الأحزاب العلمانية والقومية** مقارنة بين وضعها الفاعل في المراحل السابقة ووضعها التابع في المرحلة الراهنة فقد كانت في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية (١٩٧٥)، وبخاصة ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٥، والمرحلة الأولى من الحرب (١٩٧٥ ــ ١٩٨٢) المحرك الأساسي للنشاطات الشعبية والسياسية والمطلبية، وإن لم يكن لها تمثيل سياسي، فقد وازت في الحضور السياسي الأحزاب الطائفية والزعامات التقليدية، لا بل بزتها في القدرة على التحريك الجماهيري.

أما في المرحلة الراهنة، فقد عجزت عن أن تأخذ موقعاً مستقلاً عن الأحزاب الطائفية في تحركاتها الشعبية، سياسية كانت أم نقابية، وإن رغب بعضها في ذلك، فضلاً عن عجزها عن خوض الانتخابات بالاستقلال عنها، سواء بالبرنامج أو بتشكيل اللوائح، وإن أمكن لبعضها الحصول على مقاعد نيابية فهي متأتية عن مواقع أخرى وأسباب مباينة.

٣. **التبدل في البنية الاجتماعية للأحزاب**، فقد غلب الانتماء إلى الطبقة الوسطى، اجتماعياً، بين المنتمين إلى الأحزاب السياسية في المراحل السابقة، وإلى

المثقفين، ولم يكن العمال والفلاحون عصب هذه الأحزاب، بما فيها الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، وكان حراك هذه الفئات الاجتماعية، وبخاصة الفلاحين، وسكان الريف مربوط بالزعامات التقليدية، وكان حراكها في الأحزاب الطائفية حراك حول زعامة الحزب في الغالب لا حول الحزب، وإن كانت هذه الأحزاب ذات قاعدة جماهيرية أكثر من غيرها.

وقد أصبح الانتماء للأحزاب في المرحلة الراهنة شعبياً بشكل أساسي ويغلب عليه الطبقات الدنيا إذا أخلى المثقفون ساحة العمل الحزبي أو بالأحرى أصبح وجودهم أقل عدداً وأدنى فعالية قياساً للفئات الأخرى.

٤. **التبدل في البنى التنظيمية** من بناء عقلاني حديث، وسري أحياناً، إلى بناء عصبوي وعلني غالباً، دون أن يعني ذلك افتقاد البنية الحديثة في هذه الأحزاب والتي اتخذت شكلين:

- شكل ديمقراطي يتمثل في مكاتب تشغيلية شبيهة بمكاتب الشركات والمؤسسات.
- شكل عسكري يأخذ طابعاً سرياً إلى أقصى الحدود وتحوطه شبكة من المكاتب والمؤسسات ذات اختصاصات محددة ترتبط به وتتحرك باسمه.

٥. **ضمور مؤسسات المجتمع المدني**، رغم ازدياد عددها، إذ ضعفت استقلاليتها إما باستتباع ما هو قائم أو باستنبات ما هو مستجد.

ورغم العلاقة القديمة والوطيدة بين الأحزاب وما قام من مؤسسات نقابية وثقافية واجتماعية، فإنها لم تكن علاقة استتباع، بالنوعية والكمية نفسهما، إذ كان لهذه الهيئات هامشاً من الاستقلالية، بإرادة من الأحزاب أو بغير إرادة، في الهيئات نفسها، وفي الهيئات التابعة للأحزاب، والذي قد يعود لضعف الأحزاب من جهة، وإلى طبيعة هكذا مؤسسات من جهة ثانية، أو لهامش الحرية الذي ترك مجالاً للحرية من جهة ثالثة، أو للكلفة المتدنية في تشغيل هذه المؤسسات من جهة رابعة.

٦. **ارتفاع الكلفة التشغيلية للأحزاب**، إذ أدى كبر الأحزاب عددياً وفعاليتها

سياسياً إلى الحاجة إلى مصادر تمويل لم تكن تتطلبه الأحزاب في المرحلة السابقة الذي غلب على الانتماء إليها الطابع غير المأجور وغلب على وسائلها التعبوية البدائية غير المكلفة (المنشور وسيلة إعلام والنادي مكان لقاء والشارع مكان نشاط) وغلب على قادتها الدخل الكافي (أساتذة الجامعات، أطباء، موظفين).

أما المشهد الراهن فيتطلب كلفة تشغيلية مرتفعة إن في الحاجة إلى وسائل إعلام حديثة (تلفزيون، إذاعة، صحيفة) تتطلب رأسمالاً كبيراً للتأسيس ورأسمالاً كبيراً للتشغيل، أو في الحاجة إلى حضور تحشدي في المناسبات للمنافسة أو في الحاجة إلى إنفاق مالي كبير في الانتخابات، أو في البنية المجتمعية للقادة.

وقد أدى ارتفاع الكلفة التشغيلية للأحزاب إلى:

ــ الاتكال على مؤسسات رأسمالية كبيرة، تدعم الحزب لتلبية مصالحها الاقتصادية الآنية أو المستقبلية، أو لتلبية نداء العصبية الطائفية أو الدينية، وما تضمره من مصلحة غير مباشرة عبر عزة الطائفة ومكانتها والثواب في الآخرة.

ــ الاتكال على دعم دول ترى في دعم هذا الحزب أو ذلك تعزيزاً لموقعها في المشهد السياسي أو ردعاً لمواقع آخرين فيها أو توافقاً بين الحزب والدولة في الطبيعة والاتجاه والمصلحة، وبخاصة أن الاجتماع السياسي اللبناني ذا طبيعة خاصة في انفتاحه على الخارج.

VI ــ الديمقراطية الملتبسة في المشهد الحزبي

إن المشهد الحزبي الراهن في نماء الأحزاب وفعاليتها واتساع دائرة المنخرطين فيها يدفع للسؤال: هل يشكل ذلك مؤشراً على تحول ديمقراطي في بنية النظام السياسي أو بالأحرى هل هذا النماء في الأحزاب هو نماء في الديمقراطية؟

إنَّ المشهد السياسي اللبناني، تاريخياً، هو مشهد ديمقراطي من حيث انبناء السلطة وتداولها على أساس نص مكتوب ومعروف وثابت (الدستور وقوانين الانتحاب) ومن حيث النص على الحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطن.

هذا المشهد الديمقراطي، تاريخياً، محكومة ديمقراطيته بإرادة مؤسسي النظام

(الانتداب الفرنسي) الذين أرادوه نظاماً على شاكلة نظامهم الديمقراطي البرلماني، رغم ما اعتور الممارسة الانتدابية من افتئات على الديمقراطية إن تعطيلاً للدستور أو تدخلاً في العمليات الانتخابية، كما أنها محكومة بوجود الطائفية، (أحزاباً أو زعماء أو أعرافاً في ممارسة السلطة) التي حالت دون إلغاء الممارسة الديمقراطية كما في بلدان عربية شبيهة في انبناء نظام بلبنان بذريعة أولوية القضية القومية أو القضية الاجتماعية أو الاثنان معاً.

وبقدر ما كان للطائفية وأحزابها دوراً في المحافظة على الممارسة الديمقراطية والحريات العامة وفي نماء الأحزاب غير الطائفية، فإنها كانت حائلاً دون أن تأخذ الديمقراطية مداها في التطور وفي شفافية إنتاج السلطة وتداولها في موقعين على الأقل:

الأول: تطبيق كامل مبادئ الديمقراطية في المساواة وحكم القانون إذ ينقض التوزيع الطائفي للدوائر الانتخابية وللمقاعد البرلمانية، والمناصب الوزارية مبدأ المساواة بين المواطنين، وهو أس في العملية الديمقراطية.

الثاني: دورية تعطيل المتحقق من الممارسة الديمقراطية إذ كان الإجحاف بحق الطوائف أو زعمائها، حقيقة أو وهماً، مدعاة، مع أسباب أخرى خارجية، لتجاوز حدود اللعبة الديمقراطية وتعطيلها بالجوء إلى العنف، تهديداً وتهويلاً وممارسة.

إن المشهد الحزبي الراهن، بفعالية أحزابه وبالثنائية الحادة في اصطفافاته، قد أحدث تحولات كبيرة في العملية الديمقراطية في لبنان، نظاماً وأحزاباً وثقافة.

فعلى مستوى النظام السياسي نلحظ الآتي:

١. **التحول الواقعي للنظام الانتخابي من نظام أكثري إلى نظام حزبي،** فالنظام الانتخابي اللبناني القائم على الدوائر الصغرى والنظام الأكثري عزز الزعامات الفردية والعلاقات الشخصية بين الزعيم والناخبين وكان إلى حدٍ كبير شبيه بالشكل الأول للنظام البرلماني في أوروبا في القرن التاسع عشر، ولم يلغِ بروز زعامة طائفية متجاوزة حدود منطقة انتخابية الزعامات في

هذه المناطق التي اصطفت، لاعتبارات سياسية أو (غيرها) مع هذه الزعامة أو تلك.

إلا أن صعود الأحزاب بفعل التطورات التي ذكرت جعلت النظام الانتخابي نظاماً حزبياً أو في طريق التحول إلى نظام حزبي، وإن لم يكرس قانوناً، وأصبح الاقتراع على أساس اللائحة الحزبية وكذا الترشيح والتمويل، والأمثلة كثيرة على ذلك، إذ لم تترك الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٩) وما قبلها (٢٠٠٥) موقعاً لترشيح فردي، حتى ولو كان المرشح زعيماً تقليدياً ونائباً لأكثر من دورة إذ انضوي في لائحة حزب أو أسس حزباً خاض الانتخابات باسمه.

٢. **تعطيل العملية السياسية** من حيث تماهي أحزاب عدة مع طوائفها الأمر الذي جعل مشاركة الحزب أو ممانعته عن المشاركة، أياً كان حجمه، مشاركة أو ممانعة للطائفة الأمر الذي أخل بتركيبة النظام اللبناني من الوجه الطائفي وأدى بالتالي إلى الإخلال بالوجه الديمقراطي للنظام[١٨]. إذ لم يعرف تاريخ لبنان الحديث احتكار حزب أو زعيم أو مرجعية دينية طائفية، كما هو الحال الآن، فكان إبعاد حزب أو زعيم أو مرجعية عن المشاركة يستعاض عنه بحزب أو زعيم آخر الأمر الذي حافظ على استمرار العملية السياسية.

٣. **ضياع الحدود بين المعارضة والموالاة**، إذ أدى تماهي الحزب مع الطائفة إلى استمرار مشاركة الحزب في السلطة عبر حصوله على حصة الطائفة في كل المرافق والمؤسسات والموازنات، أي كان موقفه السياسي، فضلاً عن قدرته، من هذا الموقع، على لعب دور الحاكم سلباً في سياسات البلد. ومعنى هذا أن الأحزاب السياسية الفاعلة، سواء في موقع الموالاة أو المعارضة، هي أحزاب في السلطة إن في التأثير على القرار السياسي أو في الاستفادة من مغانم السلطة أو في تشكيل اللعبة السياسية نفسها.

---

(١٨) كل القوانين الانتخابية وقبلها الدستور اللبناني تحمل وجهان: وجه ديمقراطي في إنتاج السلطة وممارستها شبيه بالأنظمة الديمقراطية، ووجه طائفي يقيد العملية الديمقراطية بقيود طائفية، تقسيم الدوائر، توزيع المقاعد النيابية والوزارية، الحصص في الإدارات.

وعلى مستوى الأحزاب نفسها نلحظ الآتي:

١. **التباس في الحراك الحزبي**، فمن جهة أولى هناك فعالية لحراك الأحزاب ذات الطابع الطائفي ومن جهة ثانية هناك ضعف في حراك الأحزاب ذات الطابع اللاطائفي.

فالأحزاب اللاطائفية ضعف دورها السياسي قياساً على معطيات الوضع السياسي الراهن، كما ضعفت استقلالية هذه الأحزاب، إن بالموقف النظري أو بالممارسة العملية، وأصبح موقفها النظري ملتبساً مع موقف الأحزاب الطائفية وممارستها العملية تابعة لها، لاعتبارات «قومية» أو «أممية»، كما ضعف أيضاً قياساً على معطيات الوضع السياسي الماضي حيث كانت أفعل فيه قياساً بزعماء زعماء الطوائف وقادتها.

٢. **موات الحياة الديمقراطية داخل الأحزاب**، إذ تمحورت هذه الأحزاب حول زعيم/قائد والموالاة للحزب، لا بل الانتماء اليه، هو ولاء وإنتماء لهذا الزعيم القائد فهو محور الارتكاز في الحزب، وتصبح العملية الديمقراطية داخل الحزب (مؤتمرات، انتخابات وما شاكل) تقف دونه، أي أنها ديمقراطية لا تمس مركز القرار في الحزب وهذا المس هو أس الديمقراطية.

يستثنى من هذه الحالة حزب الله، وإن كرس أمينه العام الأخير قائداً وزعيماً يجدد له، وهذا الاستثناء لا يلغي الموات بل يؤيده من موقع آخر، هو احتكام الحزب في قراراته، بما فيها إنتاج السلطة داخله، إلى مرجعية دينية يتبع لها، وهذه المرجعية التي يقلدها الحزب والحزبيون دائمة.

لا يعني هذا القول بالموات أن الحياة الديمقراطية الداخلية في الأحزاب كانت منتعشة في المراحل السابقة، حيث عرفت الأحزاب استمرارية لقادتها وقياداتها. إلا أن هذه الاستمرارية مختلفة عن الاستمرارية الراهنة من عدة نواح:

الأولى: الإقرار العلني باللاستمرارية أو بالتجدد الدوري وبشمولية العملية الديمقراطية المراكز كلها.

الثانية: انبثاق الاستمرارية من أحد موقعين أو الموقعين معاً وهما:

١. تميز فكري أو نضالي أو تأسيسي لصاحب المركز بجعل المنضوين إلى الحزب مسلمين، طوعاً، بأرجحية وبضرورة بقائه في الموقع الأول.
٢. اعتماد المناورة في العملية الانتخابية إن باعتماد الدوائر الانتخابية أو نسب التمثيل أو التمثيل أو التكتل وغير ذلك من الأساليب المؤيدة إلى الاستمرار في الموقع، ديمقراطياً، وإن كان مشوباً بعيوبها.
٣. خفوت الخطاب الفكري بين الأحزاب السياسية إذ انكفأ الصراع الفكري يسار/يمين، عروبة/انعزالية وبرز خطاب سياسي متأرجح بين الهوية والتكتيك.

وعلى مستوى الثقافة الديمقراطية، نلحظ الخلل فيها، فالديمقراطية، فضلاً عن كونها نظاماً لإنتاج السلطة في المجتمع، هي رؤية فلسفية وثقافة وقوامها:

الاحتكام إلى الشعب/المواطنين، كجماعة، وإلى البرنامج، كعمل، وإلى القانون كمعيار حاكم وإلى القبول بالآخر، كائناً وفكراً وعملاً. بداهة الدولة كإطار ناظم للاجتماع السياسي، بحدودها وشعبها ودستورها وسلطتها السيد.

وقد أصاب هذا القوام للديمقراطية خلخلة، رغم وجود الأحزاب وكثرتها وفعاليتها الراهنة وهي خلخلة في موقعين: موقع مبادئ وقيم النموذج الديمقراطي الذي عرفته أوروبا الرأسمالية، موقع مبادئ وقيم التجربة اللبنانية نفسها.

فالاحتكام إلى الشعب، كتجمع لمواطنين أحرار، تحول إلى احتكام إلى الشعب، كطوائف أو كأمة غاب عنها الفرد كمواطن حر، وإن اقترع فردياً.

هذا التحول أبعد الممارسة الديمقراطية عن نموذجها كما أضعف محاولات بناء نموذج جديد للديمقراطية في التجربة اللبنانية عبر أشكال عدة من الممارسة أهمها:

ــ نمو الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية والقومية وفعاليتها النقابية والسياسية، شعبياً وبرلمانياً.

ــ الثنائية في الطوائف والمناطق التي دفعت الولاء إلى الطائفة إلى زاوية ثانوية وشجعت الانتخاب على أساس قضايا برنامجية ومصالح انتخابية.

والاحتكام إلى البرنامج، كمشروع واعد للعمل السياسي، تحول إلى احتكام للإيديولوجية، دينية كانت أم طائفية أم قومية، بحيث بعد العمل السياسي للأحزاب عن ما يفترضه النموذج الديمقراطي من سعي لتحقيق مصلحة في إطار المصالح العليا للجماعة وانتظامها الأساسي، كما أضعف أشكال العمل السياسي الذي عرفته التجربة السياسية في المراحل السابقة. فالاصطفافات السياسية الراهنة اصطفت حول هوية لبنان وموقعه، فضلاً عن وجود الطوائف وحصصها.

والاحتكام إلى الدستور والقانون كمعيار حاكم للاجتماع السياسي تحول إلى احتكام للقوة المعراة، بحيث بعد العمل السياسي عن ما يفترضه النموذج الديمقراطي من احتكام لنصوص الدستور الناظم للاجتماع السياسي والنصوص القانونية الناظمة للحياة العامة، كما أضعف أشكال العمل السياسي التي عرفتها التجربة اللبنانية.

فالدستور والقوانين الناظمة للاجتماع السياسي تحدد أصولاً يحتكم إليها في حالات النزاع سواء باللجوء إلى المؤسسات لتفسير المختلف عليه أو بالتسليم بنتائج تطبيق القانون أو بالقبول بدورية إنتاج السلطة، أياً كانت عيوبه، وفي كل قانون عيوب تشوب صحة التمثيل.

ما تشهده الاصطفافات الحزبية الراهنة هو الاحتكام إلى قوة الشارع ومقدار التحشد، وهو احتكام سليم في إطار الممارسة الديمقراطية وفيها يؤشر إلى نماء القوة الذي تفترض أن يعبر عنه في لحظة الاستفتاء أو الانتخاب وليس الآن الآن، وليس غداً.

وقد عرفت التجربة نماء قوى سياسية حاولت توظيفه دون إخلال بالأصول الدستورية والقانونية، كما في نماء الجبهة الاشتراكية الوطنية في العام ١٩٥١ والتي استطاعت مع عوامل أخرى فرض الاستقالة على الرئيس بشارة الخوري وكما في نماء الحلف الثلاثي الذي تمكن من تشكيل قوة انتخابية في العام ١٩٦٨ استطاع معها فرض خياره في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٧٠.

أما **القبول بالآخر**، وهو أس الديمقراطية، فلسفة، وثقافة وممارسة، قد

تحول إلى نفي الآخر إن بإخراجه من حقل الاجتماع السياسي ونفي إمكانية قبوله أو باتهامه بالخيانة، فضلاً عن انقطاع الاتصالات والحوار معه. وهو ما ينفي مبادئ قيم النموذج الديمقراطي كما يغاير ما عرفته التجربة اللبنانية من قبول الآخر، وإن كان مشروطاً في بعض المراحل، وكان نفي الآخر أو عزله لحظة استثنائية.

أما **بداهة الدولة** بحدودها وشعبها ودستورها وسلطتها السيدة، فقد انتكس مع ازدياد فعالية الأحزاب الطائفية وحدة انقساماتها، فهذه البداهة في النموذج الديمقراطي قضية إشكالية في التجربة اللبنانية، إلا أنها تراجعت عبر تاريخ لبنان الحديث من خلاف حول الدولة نفسها بين رافض لها وقابل بها، إلى خلاف على هوية الدولة، لبنانية فينيقية أو لبنانية عربية إلى خلاف حول السياسة الخارجية للدولة، مع المحور الغربي الرأسمالي أم مع المحور الشرقي الاشتراكي ومع الأنظمة العربية المحافظة أو الأنظمة العربية التقدمية إلى خلاف حول الموقف من وسائل دعم القضية الفلسطينية. وقد حسم اتفاق الطائف أو هكذا تفترض هذه البداهة بالقول بنهائية لبنان وعروبته.

إلا أن فعالية الأحزاب وحدّة انقساماتها أعاد هذا الحسم للبداهة إلى ما قبلها وبشدة أكثر فازداد انضواء كل اتجاه ضمن منظومة إقليمية ودولية انضواء وأضح المعالم ومعلن دون لبس.

كما ازداد طرح الخيارات أمام القضية الفلسطينية، دعماً لشعبها وحركاتها ومواجهة لإسرائيل وسياساتها، حيث تباينت الخيارات بين أولوية دعم القضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل وأولوية الانكفاء عنها وأولوية المشاركة في حدود إمكانية الدولة، بمكوناتها كافة.

يمكن الاستنتاج من هذه التحولات أن نماء الأحزاب السياسية وفعاليتها في لبنان لم يفضِ إلى تحول ديمقراطي في النظام السياسي اللبناني، إن في بنيته أو في ثقافته، أو في الأحزاب نفسها.

فهذا النماء في قوة الأحزاب الذي حكم الانتخابات النيابية الأخيرة في العام

٢٠٠٥ ويتحكم في المشهد السياسي الراهن هو دليل تحول ديمقراطي في الشكل، إلا أنه لا ديمقراطي في المضمون من حيث خروج الأحزاب عن بديهيات الديمقراطية في التسليم بإطار الاجتماع السياسي (الدولة) وبمعايير الاحتكام إلى النص (الدستور والقوانين).

كما أنه لا ديمقراطي من حيث خروج التشكيلات الحزبية الفاعلة عن بديهيات التشكل الحزبي الحديث في الانتماء الفردي الحر والعقلاني وفي إقرار بتداول السلطة في الحزب.

كما أنه لا ديمقراطي من حيث عدم قبول الآخر في الحقل السياسي والفكري.

المصادر والمراجع

ـ شكلت دراسة الباحثين فارس وشوكت أشتي المعنونة بـ: **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**، والمنشورة على موقع: www.appstudies.org قاعدة المعلومات الأساسية لهذا البحث.

ـ أدمون رباط، (ت: حسن قبيسي)، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٢.

ـ باسم الجسر، **الصراعات السياسية والوفاق ١٩٢٠ ـ ١٩٧٥**، دار النهار، بيروت، ط. ١، ١٩٨١.

ـ سليمان تقي الدين، **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، دار ابن خلدون، بيروت، ط. ١، ١٩٧٧.

ـ فارس أشتي، **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥**، الدار التقدمية، المختارة، لبنان، ١٩٨٩.

ـ فضل شرورو، **الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠ ـ ١٩٨٠**، دار المسيرة، بيروت، ط. ١، ١٩٨١.

ـ كمال صليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار، بيروت، ط. ١، ١٩٧٣.

ـ محمد جميل بيهم، **النزعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال ١٩١٨ ـ ١٩٤٥**، جامعة بيروت العربية، ط. ١، ١٩٧٧.

ـ جورج أديب كرم، **أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين**، دار النهار، بيروت، ط. ١، ٢٠٠٣.

ـ المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، التزام وإستراتيجية سلام**، منشورات المؤسسة، ١٩٩٠.

ـ المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، **الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، تجدد والتزام**، منشورات المؤسسة، بيروت، ١٩٩٧.

ـ عارف العبد، **لبنان والطائف**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط. ١، ٢٠٠١.

ـ فارس سعاده، **الموسوعة الانتخابية**، الجزء ١٧، بيروت، ١٩٩٨.

ـ مكتب الإحصاء والتوثيق، **الموسوعة الانتخابية النيابية**، ط. ١، ١٩٩٧،

وهي مكونة من أجزاء عدة لكل دائرة انتخابية.

ـ المركز اللبناني للدراسات، **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب** (عمل جماعي بإشراف فريد الخازن وبول سالم)، دار النهار، بيروت، ١٩٩٣.

ـ المركز اللبناني للدراسات، **الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٠** (عمل جماعي)، منشورات المركز، بيروت، ٢٠٠١.

ـ المركز اللبناني للدراسات، **الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٥** (عمل جماعي)، منشورات المركز، بيروت، ٢٠٠٧.

ـ حسين قاسم، **حزب الله في البرلمان اللبناني**، رسالة دبلوم في علم الاجتماع السياسي، معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٤.

ـ الصحافة اللبنانية، وبخاصة **النهار والسفير**.

ـ موسوعة الأحزاب اللبنانية، بيروت، المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٦.

-- John Kenneth white and Philip Daves (ed), **political Parties and the Collapse of the old orders**, State University of New York press, 1988.

-- Francesco Fox Piven, **Labor Parties in Postindustrial Societies**, Oxford University, New York, 1992.

--Richard Gunther (ed), **Political Parties old concepts and New challenges**, Oxford University Press, 2002.

الحزب الشيوعي اللبناني الموروث ثقيل والواقع أليم ومسار الديمقراطية عسير

شوكت اشتي

«الأحزاب السياسية في الشرق نعم الدواء،
لكنها مع الأسف لا تلبث حتى تنقلب إلى بئس الداء»
جمال الدين الأفغاني

مقدمة

يمثّل الحزب الشيوعي اللبناني نموذجاً حياً لفكرة الحزب بالمفهوم الحديث. فقد ارتبط فكرياً بالأيديولوجية الماركسية ــ اللينينية كأساس نظري لفهم «العالم وتغييره»، واعتبر نفسه الطليعة المنظمة للطبقة العاملة، الهادف عبر تنظيمه ونشاطه السياسي إلى الاستيلاء على السلطة عن طريق الثورة والانقلاب لتغيير الأوضاع الاجتماعية وبناء المجتمع الاشتراكي الذي تنتفي فيه مظاهر الاستغلال الطبقي. لذلك اعتبر الحزب أنه يضم في صفوفه الأعضاء الأكثر نشاطاً ووعياً وتمثيلاً للطبقة العاملة وطموحاتها. فكيف تفاعل الحزب مع فكرته؟ وكيف بلور في حياته الداخلية نموذجه المنشود؟ وإلى أي مدى ساهم في عكس أفكاره على البنية المجتمعية؟ ... الخ.

تزداد هذه التساؤلات حضوراً مع عمق التحولات التي يشهدها العالم في ظل العولمة، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، الأمر الذي يجعل الحزب أمام تحديات غير مسبوقة في مسيرته السياسية. فكيف يمكن للحزب في إطار هذا «المناخ الجديد»، بمفاهيمه وقيمه وتجسيداته السياسية، والمختلف شكلاً ومضموناً عن ما عهده الحزب، أن يوائم بين ثقل الموروث الذي يحمله عبر تاريخه الطويل من جهة، والتحولات التي يشهدها العالم نتيجة العولمة وسقوط الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى؟

فإذا كان التراث الحزبي يختزن في بنيته الفكرية والتنظيمية والسياسية الكثير من الأنماط والقضايا والمفاهيم... التي غدت «تقليداً» حزبياً وَسَم الحزب وحدّد مسار تطوره، فإن التحولات التي رافقت العولمة وانهيار المنظومة الاشتراكية تحمل أنماطاً مغايرة وقضايا مختلفة سواء في فكرة الحزب بحد ذاتها، أو في دوره المجتمعي، أو في مسألة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي... الخ، أو في غيرها من القضايا.

وتبرز الديمقراطية ومستوى تجسيدها في حياة الحزب الداخلية من أهم هذه التحديات، بوصفها إحدى أهم المفاصل التي يفترض أن ترتكز عليها الحياة السياسية بعامة، وقيام الأحزاب والتنظيمات السياسية بخاصة، الأمر الذي يجعل تحقيقها في هيكلية الحزب وأطره التنظيمية من المداخل الأساسية لنشر ثقافتها وتعميمها مجتمعياً. وبخاصة أن الأحزاب السياسية في مجتمعنا العربي لم تولد في فضاء ديمقراطي ولم تكن الديمقراطية تمثّل محوراً من اهتماماتها المباشرة. وبالتالي لم تُطرح الديمقراطية كتحدٍ وهدف في مسار التجربة الحزبية العربية[١]، مما يجعل قضية الديمقراطية ومستوى حضورها وطبيعة هذا الحضور وجدّيته في حياة الحزب الداخلية قضية مركزية في هذه المرحلة، فإلى أي مدى يواكب الحزب الشيوعي اللبناني عملية التحول السياسي، وعملية الدمقرطة في المجتمع؟ وكيف

(١) فارس أبي صعب [وآخرون]، **الأحزاب السياسية في العالم العربي** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٦)، ص ٢٠.

يبلور هذا التحول في حياته الداخلية؟ وما هي أبرز المظاهر والممارسات والخطوات التي تؤصل الثقافة الديمقراطية وتفعّل سلوكياتها؟

أسئلة كثيرة تطرحها هذه الوضعية الإشكالية وتدفع لدراستها أو الإحاطة ببعض معالمها، أو محاولة الإجابة عن بعض تساؤلاتها، ولذلك فإن هذه المساهمة تنطلق من فرضية أولية تعتبر أن الحزب الشيوعي كنموذج معبر عن الأحزاب الحديثة في مجتمعنا ما زال يتخبط في خضم هذه التحولات، وهو غير قادر على تحديد مساره الديمقراطي بشكل طبيعي، الأمر الذي يجعله في وضع «انعدام الوزن»، مما يعكس نفسه على مجمل نشاط الحزب، ويجعل حياته الداخلية عاصفة وقلقة وغير مستقرة، تهدد وحدته ووجوده. لذلك تبقى الديمقراطية مسألة غير متجذّرة في حياته الداخلية، ومسارها متعثراً في بنيته التنظيمية.

أولاً: النشأة والمسار

يعتبر الحزب الشيوعي اللبناني من أقدم الأحزاب السياسية في لبنان (١٩٢٤)، ومن أوائل التجارب التنظيمية السياسية التي جسّدت فكرة الحزب بمفهومه الحديث. أي كإطار تنظيمي ــ سياسي يتعارض في الشكل والمضمون مع التشكيلات السياسية السائدة في تلك المرحلة، والمرتكزة بالأساس على قاعدة العصبيات التقليدية وانتماءاتها الأولية وتداعياتها المجتمعية والسياسية، فطرح الحزب نفسه، ولم يزل، على مساحة الوطن، كل الوطن، دون أن يتقوقع في طائفة أو مذهب ودون أن يَسجن نفسه في منطقة دون أخرى.

١ ـ الخصائص الأولى

مرت عملية تأسيس الحزب الشيوعي في لبنان بمحطات عديدة[٢]، غير أن

(٢) انظر على سبيل المثال: محمد دكروب، **جذور السنديانة الحمراء، حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني**، ط ٢ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٤)؛ س. أيوب، **الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ١٩٢٢ ـــ ١٩٥٨** (بيروت: دار الحرية، [د.ت.])؛ جاك كولان، **الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩، ـــ ١٩٤٦،** تعريب نبيل هادي، تقديم جاك بيرك (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧٤)؛ نذير جزماتي، **مساهمة في نقد الحركات السياسية في سوريا ولبنان، الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤ ـــ ١٩٥٨**، ط ١ (بيروت: [د.ن.]، ١٩٩٠)، وأرتين مادويان، **حياة على المتراس** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦).

نواته الأولى التي شكلت بداية «حزب الشعب»، كانت تقاطعاً لروافد متعددة من أبرزها:

عمالي/ نقابي مثّله فؤاد شمالي الذي اعتبره حنا بطاطو الشيوعي الأول في لبنان[٣].

ثقافي/ إنساني مثّله يوسف إبراهيم يزبك المثقف والصحافي والمؤرخ اللبناني.

سياسي/ محلي مثّله أرتين مادويان الذي كان من أبرز مناضلي شبيبة سبارتاكوس ــ سبارتاك الأرمنية.

تنظيمي/ أممي مثّله مبعوثو الأممية ــ الكومنترن، ومن أبرزهم جوزيف برغر. حيث كان لهؤلاء المبعوثين «مساهمة مباشرة» في جمع هذه الروافد لتأمين قيام الحزب الشيوعي اللبناني. فقد أدّوا دور المنشّط والمشّجع والمسّرع والمنظم للنمو. أي أن دورهم في ولادة الحزب كان دور «القابلة» وهو دور مهم وأساسي[٤].

إن التقاء هذه الروافد جاء انعكاساً لانتصار الثورة البلشفية، من حيث المبدأ، وبذلك كانت المنطقة سبّاقة في التنظيم الشيوعي كإطار للعمل الحزبي المنظّم. فقد عبرت هذه الولادة، ومنذ بداياتها، عن «اتجاه شيوعي مباشر». وعلى الرغم من أهمية هذا «الاتجاه الشيوعي المباشر»، فإن البعض يعتبر أنه (كاتجاه) لم يستمد نشأته من « الحركة الذاتية للبنية المجتمعية»، كما جرى في البلدان الصناعية المتقدمة التي انشقت فيها الأحزاب الشيوعية عن الأحزاب الاشتراكية (فرنسا، إيطاليا)، أو الاشتراكية الديمقراطية (ألمانيا)[٥].

بيد أن الموضوعية العلمية تفرض الإشارة إلى أن الروافد التي ساهمت في نشأة الحزب لم تكن خارج الواقع المجتمعي اللبناني وتفاعلاته. لذلك يشير غسان

(٣) حنا بطاطو، العراق، **الكتاب الثاني، الحزب الشيوعي**، ترجمة عفيف الرزاز، ط ١ (بيروت: مركز الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ص ٣١.

(٤) أرتين مادويان، المصدر نفسه، ص ١١ ــ ١٢.

(٥) س. أيوب، المصدر نفسه، ص ١٤ ــ ١٦، وشوكت اشتي، **الشيوعيون والكتائب، تجربة التربية الحزبية في لبنان** (بيروت: مؤسسة الإنشاء العربي، ١٩٩٧)، ص ٧٩ ــ ٨٠.

رفاعي إلى أن ظروف النشأة ترافقت مع بداية عهد الانتداب الفرنسي الذي فُرض بالقوة العسكرية والسياسية على أنقاض فشل الثورة الهاشمية وسقوط الحكومة الفيصلية في دمشق، وما نتج عنه من ضعف القوى السياسية التي كانت على علاقة بها. من هنا وفي ظل هذه الظروف جاء تأسيس الحزب الشيوعي تلبية لحاجة وطنية تتطلبها المرحلة الجديدة التي دخلتها الحركة الاستقلالية. وهذا ما أكّده بيان التأسيس الذي طالب باستقلال لبنان وتحريره. لذلك فإن الحاضن المجتمعي ــ الوطني كان عاملاً أساسياً جمع هذه الروافد وبلورها.

وعليه يمكن القول، ومهما كانت المواقف من «الاتجاه الشيوعي المباشر» الذي مثّله تأسيس الحزب الشيوعي اللبناني، أن هذا «الاتجاه» اتّسم في بداياته الأولى بالكثير من البساطة وانعدام الدّقة في تحديد أفكاره، وغلبة الطابع الرومنطيقي ــ الطوباوي على مفاهيمه الماركسية والاشتراكية والتنظيمية. وعلى الرغم من تعمّق هذا الاتجاه مع تقدم التجربة التنظيمية والسياسية للحزب الشيوعي، فقد بقيت هذه التجربة برمّتها محكومة بالتفسير «الرسمي» ــ السوفياتي. وظلت ماركسية الحزب وإطاره الفكري وبنيته التنظيمية (كما غيره من التجارب الشيوعية العربية) تستمد أصولها وشرعيتها في الوقت عينه من مدى تنفيذها لقرارات الكومنترن كحامل مؤسسي لهذا الفكر من جهة، ومن توجيهات المركز السوفياتي بالتحديد وتفسيراته النظرية من جهة أخرى[٦].

لقد ولدّت هذه الخاصّية نوعاً من «التبعية» للمركز وشمت مسار الحزب وكانت من العلامات المميزة في تاريخه. إن القول بـ«التبعية» ليس المقصود منها إلقاء التهم وتحميل المصطلح دلالات قيمية غير سوية. بل المقصود هنا هيمنة المركز ونموذجه على الحزب في لبنان بأشكال متعددة ومظاهر متنوعة، الأمر الذي جعلها إحدى أهم العوائق أمام تطور الحزب وتجديده. فالعلاقة مع «الخارج» وهيمنة الأخير على التجربة الناشئة أخذت أكثر من محطة:

---

(٦) فيصل دراج ومحمد جمال باروت (تحرير)، **الأحزاب والحركات اليسارية** (دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، [د.ت.])، ج ١، ص ٥٢.

المحطة الأولى: كانت عبر محاولة الحزب الشيوعي الفلسطيني السيطرة على الحزب الناشئ في لبنان. ولم يتم تحقيق «الاستقلال» إلاّ في المؤتمر السادس للأممية الشيوعية في موسكو عام ١٩٢٨. لأن الشيوعيين اللبنانيين كان لديهم مثل هذا الاتجاه «الاستقلالي»[٧].

المحطة الثانية: عبر العلاقة مع الحزب الشيوعي الفرنسي. وبخاصة بعد فوز الجبهة الشعبية الفرنسية في انتخابات أيار/ مايو ١٩٣٦ ومشاركة الشيوعي الفرنسي في السلطة. فقد عمد الحزب الشيوعي الفرنسي إلى تمتين علاقته بالحزب في سوريا ولبنان لتنسيق جهودهم المشتركة حول قضايا المصالح الفرنسية في سوريا وشمالي أفريقيا[٨]. واعتبر الحزب الشيوعي اللبناني أن هذه العلاقة كان لها مردوداً إيجابياً لجهة المفاوضات اللبنانية ــ الفرنسية من أجل استقلال لبنان، وبخاصة لجهة مساهمة نقولا شاوي ومساعدته للوفد اللبناني المفاوض في فرنسا، وهذا ما اعترفت به الحكومة اللبنانية في حينه وقام رئيس الوزراء اللبناني بالذات (سامي الصلح) بزيارته في مقر الحزب[٩].

المحطة الثالثة: عبر العلاقة مع الاتحاد السوفياتي. إذ من المفيد الإشارة إلى أن العلاقة مع روسيا رافقت البذور الأولى لنشوء الحزب عبر مبعوثو الكومنترن، ولم تكن غائبة عن المرحلتين السابقتين أو تتوقف خلالهما. وفي الثلاثينات من القرن الماضي وقع الشيوعي اللبناني تحت عبئين: السوفياتي والفرنسي[١٠]. بيد أن الحضور السوفياتي ازداد رسوخاً وثباتاً ودون أي منازع منذ أربعينات القرن الماضي. وبالتالي لم تعد هذه العلاقة تتغير أو تذبل أو تتحول... رغم ما حدث من اهتزازات في المعسكر الاشتراكي (روسيا ــ الصين) واستمرت قوية متينة راسخة يدور الشيوعي اللبناني في فلكها ويخضع «لاملاءاتها» إلى أن انهار الاتحاد

(٧) حنا بطاطو، المصدر نفسه، ص ٣٢، ومحمد دكروب، المصدر نفسه، ص ٣٣٩ ــ ٣٤٠.

(٨) س. أيوب، المصدر نفسه، ص ٦٧ ــ ٦٨.

(٩) ضاهر العكاري، **الصحافة الثورية في لبنان ١٩٢٥ ــ ١٩٧٥** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧٥)، ص ٥٧ ــ ٧٨.

(١٠) سامي ذبيان، **الحركة الوطنية اللبنانية**، ط ١ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧)، ص ١٦٢ ــ ١٦٣.

السوفياتي والمنظومة الاشتراكية.

إن هذه الهيمنة كان لها تأثيرات سلبية أصابت حياة الحزب الداخلية فعزّزت المركزية وقلّصت الديمقراطية وحصّنت القيادة الحزبية بوجه أية حركة اعتراضية واخترقت مواقفه السياسية المحلية والقومية، وخفّفت من جماهيريته... الأمر الذي جعل الحزب يجهد عبر تاريخه الطويل للتخفيف من ثقل وطأتها ويسعى بشكل دؤوب لتوضيح استقلاليته وتبيان طابعه «الوطني» المحلي وتأكيد «تحرره» من علاقاته مع الخارج. ففي كلمته أمام المؤتمر الوطني الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) اعتبر فرج الله الحلو أن قبول الحزب وترحيبه بحل الكومنترن ـ الأممية الشيوعية[١١] هو الرد النهائي على «جميع الأوهام» حول علاقة الحزب بالخارج من جهة، ويعطي من جهة أخرى الدليل القاطع على أن الحزب الشيوعي اللبناني هو حزب وطني، بل حزب تحرر وطني، ولم يبق له أية علاقة خارجية، لا فعلية ولا إسمية، وأنه ولد في لبنان العربي...(...)... وهو من لبنان لحماً ودماً[١٢]، الأمر الذي يكشف بعضاً من آثار هذه العلاقة السلبية وما تولّده من اهتزازات في صورته المجتمعية. وبخاصة أن معيار الأممية عند الأحزاب الشيوعية العربية، ومنها الحزب الشيوعي اللبناني، هو الوفاء للدولة السوفياتية والدفاع عن مواقفها كافة وحتى التكتيكية منها. لدرجة رفع هذه الأخيرة إلى مرتبة النظرية، وتكييف النظرية، بحد ذاتها، وفقاً لها ورسم سياسات هذه الأحزاب على أساسها، وتحديد مواقفها القومية استناداً إليها[١٣]. مما جعل الحزب الشيوعي يدور مباشرة أو غير مباشرة، إرادياً أو غير إرادياً في الفلك السوفياتي.

لقد ترسخت تجربة الحزب مع مرور السنين، غير أن خصائص الانطلاقة بقيت فاعلة في تحديد طبيعته والتحكم في مساره. أي أنه بقي أسير خصائص النشأة

(١١) أيوب، **الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨**، ص ١٠٠ ـ ١٠٤؛ مادويان، **حياة على المتراس**، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠، وجزماتي، **مساهمة في نقد الحركات السياسية في سوريا ولبنان**، الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨، ص ١٩.

(١٢) ضاهر العكاري، المصدر نفسه، ص ٤٢٩أ٤٣٠.

(١٣) أبي صعب، **الأحزاب السياسية في العالم العربي**، ص ٣٨.

الأولى. أو كما يقول موريس دوفرجيه بأن الأحزاب السياسية تحافظ على بذور الانطلاقة الأولى وتتأثر بها وتحمل بعضاً من سماتها وخصائصها[١٤] رغم تقدم تجربتها، الأمر الذي يجعل الموروث الحزبي في هذه النقاط بالتحديد جداراً ثقيلاً حال ويحول بشكل أو بآخر، دون تطوير البنية الحزبية وتجديدها.

٢ ـ انضباطية كاملة

على الرغم من المنطق الجدلي الذي يؤمن به الحزب الشيوعي اللبناني، ورغم عمره المديد وغنى تجربته فإنه بقي في وضع ساكن وشبه جامد سواء في الجانب الفكري أو التنظيمي.

لقد اطمئن الحزب إلى منطلقاته النظرية ومقولاته الفكرية وسلّم بها تسليم «المؤمن» بمعتقداته الإيمانية دون نقاش أو نقد أو مساءلة. وغالى الحزب في نظرته لمعتقده ولدوره فتحولت النظرية إلى ما يشبه المذهب الديني، وتحولت حياة الحزب الداخلية إلى «معبد» يمارس فيه المحازِب طقوسه الإيمانية بشكل آلي، مما ولّد عصبية فكرية ــ تنظيمية لها آلياتها الواضحة، ويحكمها قانون فكري ــ روحي يتمثل بالماركسية ــ اللينينية ومرجع زمني دنيوي يتمثل بالمركز ــ الاتحاد السوفياتي الذي يمارس سلطته الإيمانية عبر «كهنة» مطيعين تمثلهم قيادة «معصومة» تقلّدها مجموعة من المحازبين و«المريدين» الملتزمين الذين يمارسون طقوسهم «الإيمانية» بدقة متناهية في إطار تنظيمي محكم البناء شديد الضبط، الأمر الذي حوّل الحزب إلى ما يشبه «الزاوية» وعلاقة المحازب بالحزب إلى ما يشبه علاقة «الشيخ بالمريدين». وبالتالي صار الخروج عن السائد والمُتّبع نوعاً من التجديف والارتداد. ولعل موقف فرج الله الحلو «الرفيق سالم» في الأربعينات يُعدّ النموذج الأبرز عن وضعية الحزب وسكوته «الكامل» وانضباطيته «المطلقة»وجموده غير الموضوعي.

في ظل هذا المناخ التنظيمي يصبح الحديث عن مستوى حضور الثقافة

---

(١٤) موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلّد وعبد الحسن سعد، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)، ص ١٧.

الديمقراطية ومدى الممارسة الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية أمراً عسيراً لمحدودية هذا الحضور وارتباكات تلك الممارسة وهامشيتها. فلقد ركز الحزب في بنائه التنظيمي على فكرة التنظيم الحزبي كجهاز وآليات عمل أكثر من تركيزه على المضمون الديمقراطي لعمل هذا الجهاز. فالتنظيم الحزبي كبناء متراص ومتماسك احتل مركز الصدارة منذ البدايات الأولى لتأسيسه. فقد اعتبر في مراحله الأولى أن الانتقال إلى المرحلة التنظيمية ضرورة ملحة كونها ظاهرة تميّز الحزب الشيوعي عن أي تجمع أو حزب آخر[١٥].

كما أولت المؤتمرات الحزبية التي سبقت المؤتمر الوطني السادس (١٩٩٢) مسألة التنظيم بالمفهوم الستاليني الاهتمام الأبرز. ففي المؤتمر الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) أشار فرج الله الحلو في تقريره أمام المؤتمر أن التنظيم الحزبي هو «السلاح الثاني» للحزب بعد النظرية «الثورية العلمية». بل هو الذي يعطي لهذه النظرية قوتها[١٦]، والمؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) اعتبر أن ضعف الحزب عددياً وعدم توسعه يعود في جزء منه إلى الخلل التنظيمي[١٧]، والمؤتمر الثالث (١٩٧٢) ركّز على أهمية تطوير أشكال التنظيم[١٨]، والمؤتمر الرابع (١٩٧٩) أكّد على روحية المؤتمرين الثاني والثالث في المجال التنظيمي، وضرورته كونه يوفر أفضل الشروط لتنفيذ خطة الحزب التي تتمحور في جزئها الأساسي على بناء «الحزب الشيوعي الجماهيري المقاتل»[١٩]، وأعاد المؤتمر الخامس (١٩٨٧) تأكيد المنطلقات ذاتها في إطار التشبث بالمركزية الديمقراطية كأساس لبناء الحزب الثوري[٢٠].

---

(١٥) دكروب، **جذور السنديانة الحمراء، حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني**، ص ٢٨٧.

(١٦) ضاهر العكاري، المصدر نفسه، ص ٤٣١، عن **صوت الشعب**، عدد ٦٩٨، بتاريخ ١٩٤٤/١/١٧.

(١٧) **الوثائق الكاملة للمؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي اللبناني** (بيروت: منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، ١٩٨٨)، ص ١١٤.

(١٨) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة، الوثائق الكاملة للمؤتمر الثالث (٧ ـ ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢)**، بيروت، منشورات الحزب، ص ٩٤.

(١٩) **المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني، تقرير اللجنة المركزية**، تموز ١٩٧٩، ط٣، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، الفصل الأول، ص ٢٣٢ ـ ٢٤٠.

(٢٠) **المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني، الوثيقة التي أقرها المؤتمر الوطني الخامس (٣ ـ ٦ شباط ١٩٨٧)** منشورات الحزب، ص ١٦٧ ـ ١٧٠، و١٨٤ ـ ١٩١.

إذا كان التنظيم عاملاً مهماً في الحياة المجتمعية والسياسية، ومن عوامل القوة في الحزب السياسي، فالسؤال يتجه نحو تحديد طبيعة هذا التنظيم وآليات عمله، وتأثيراته على حياة الحزب وعلاقاته الداخلية.

إن مفهوم التنظيم الذي ساد في الحزب الشيوعي (كما في غيره) كان «استنساخاً» للنموذج السوفياتي الستاليني، الذي عزز عقيدة الحزب الواحد القائد، وعبادة الفرد والزعامة الأبدية وأضفى القدسية على تلك الزعامة، وآمن بالمركزية الشديدة والبيروقراطية الجامدة وقضى على التفكير المستقل والإبداع وأدى إلى عدم استيعاب الواقع الاجتماعي والتاريخي والنفسي لمجتمعنا[٢١].

إن المفهوم اللينيني بصيغته الستالينية هيمن على بنية الحزب التنظيمية وحياته الداخلية على قاعدة الانضباط الحزبي «الحديدي» والمركزة الشديدة. من هنا غدت المركزية الديمقراطية المستمدة من نظرية الحزب الثوري الأساس الذي يؤمّن وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية ووحدة عمله من جهة، وتشكل من جهة ثانية أساساً صلباً لعمل الشيوعيين كلهم كرجل واحد أثناء تنفيذ المهمات التي يقررها الحزب «ديمقراطياً»[٢٢]. وهنا أصبحت مظاهر المركزة والإلزام والطاعة والإمتثال ودقة التنفيذ... هي القيم السائدة في مفهوم الحزب للثقافة الديمقراطية وأسلوب ممارستها في بنيته التنظيمية وحياته الداخلية.

انعكس هذا الفهم على توزيع المهام وكيفية اتخاذ القرار وانبناء السلطة ومواقع الاعتراض وحضور الرأي الآخر. فالهيئات العليا (السكريتاريا، المكتب السياسي) تكاد تحصر مجمل الصلاحيات ضمن أطرها، الأمر الذي جعل العلاقة بين الهيئات الحزبيية أقرب إلى أن تكون علاقات تبعية لمصلحة الهيئة الأعلى ولمصلحة الأمين العام كشخص. لذلك احتل موقع الأمين العام على رأس الهرم التنظيمي مركز الثقل في البنية التنظيمية. فكان ضابط الإيقاع لكل هيئات الحزب، ونقطة الارتكاز في أي نشاط أو قرار. وعليه كان من الطبيعي انعدام «مطلق»

---

(٢١) بشير محمد الخضرا، **النمط النبوي ـ الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٧٩ ــ ٤٨٠.

(٢٢) **الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة، الوثائق الكاملة للمؤتمر الثالث**، ص ١٩٧.

للتوازن «المعلن» بين الديمقراطية والمركزية، لصالح إعلاء موقع الثانية وتهميش الأولى وتهشيمها. مما حوّل الحزب إلى «جيش منظّم» وعزز فكرة «الحزب التآمري» الذي يرفض أي رأي مخالف وأي حضور للأقلية ويمنع التواصل بين هيئاته خارج القنوات المحكمة الضبط، وجعل السلطة وحدة موحدة واحدة تجدد لنفسها وتعيد إنتاج السائد من خلال «لجنة الترشيحات» وآليات العمل التنظيمية بحجة الحرص على وحدة الحزب وخطه الثوري.

لذلك لم يكن غريباً مثلاً في ظل هذا الفهم للديمقراطية وممارستها داخل الحزب، وهذا الفهم لطبيعة حياة الحزب الداخلية من أن يغيب النظام الداخلي، كواقع وفكرة، عن حياة الحزب غياباً فعلياً لمدة أربع وأربعين سنة، من ضمنها عشرون سنة (١٩٢٤ ــ ١٩٤٤) غياباً كاملاً شاملاً مطلقاً، وأربع وعشرون سنة (١٩٤٤ ــ ١٩٦٨) غياباً في الممارسة العملية وحضوراً في الشكل ــ والاسم.

لذلك يمكن القول أن النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) يعتبر عملياً النظام الداخلي الأول في تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني. وقد بقي هذا النظام، من حيث المبدأ، في شكله ومضمونه الأساس لما أقرّته المؤتمرات الحزبية (الثالث، الرابع، الخامس) التي سبقت المؤتمر الوطني السادس (١٩٩٢). وعلى الرغم من أهمية ما أنجزه المؤتمر الوطني الثاني، فإن المفهوم الديمقراطي وآليات العمل في حياة الحزب الداخلية بقيت محكومة بمبدأ المركزية الديمقراطية منهجاً سلوكياً ومساراً سياسياً وآليات عمل تنظيمية.

٣ ــ ومضات ديمقراطية

بيد أن الحزب قبل المؤتمر الوطني السادس عرف «ومضات ديمقراطية» كان من أبرزها:

ــ مرحلة الثلاثينات من القرن الماضي وبالتحديد فترة المعاهدة الفرنسية ــ اللبنانية. حيث توسعت جماهيرية الحزب.

ــ النصف الأول من الأربعينات (١٩٤٢ ــ ١٩٤٦) خلال فترة النضال في سبيل الاستقلال الوطني. حيث كان الحزب مطمئناً إلى الآخرين في بيئته

المجتمعية ومرتاحاً في حياته الداخلية، مما وفّر تفاعلاً داخلياً ونشاطاً سياسياً وتوسعاً جماهيرياً.

ــ بداية الخمسينات (١٩٥٢ ــ ١٩٥٤) بعد وفاة ستالين، ثم المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الروسي وتقرير خروتشوف وما فضحه عن التجربة الستالينية.

ــ بداية الستينات وما شهده الحزب في أطره الداخلية من صراع داخلي أدى إلى المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨)، وما أعقبه في المؤتمر الثالث (١٩٧٢) وفترة الوجود الفلسطيني ومرحلة الاحتلال الإسرائيلية/ والمقاومة الوطنية، مما جعل حياة الحزب الداخلية أكثر مرونة.

لذلك يربط غسان رفاعي بين تفاعل الحزب مع القضايا المجتمعية وبيئته المحلية من جهة، وتعزيز «الومضات» الديمقراطية من جهة أخرى[٢٣]. ويعتبر أن سمات المجتمع اللبناني وطبيعته ساهمت بشكل أو بآخر في هذا الوضع الديمقراطي داخل الحزب وإن بحدود معيّنة. غير أنه يؤكد أن الاتجاه الديمقراطي في حياة الحزب الداخلية لم يكن يحظى بالإجماع. لذلك كان وما زال مؤشراً على الصراعات الداخلية. لأن تعزيز هذا الاتجاه ليس بالأمر السهل والبسيط.

إن أهمية هذه «الومضات الديمقراطية»، التي توضّحت بعد المؤتمر الوطني الثاني، ساهمت بالدرجة الأولى في توسيع قاعدة الحزب الجماهيرية. غير أن الأزمة تكمن في أن مسألة الديمقراطية بقيت بعيدة عن حياة الحزب الداخلية، أو كأنها شأن «خارجي» لا علاقة للحزب بها داخل صفوفه. لذلك لم يربط الحزب في الجانب الديمقراطي بين حياته الداخلية والبيئة المجتمعية، الأمر الذي حوّل الديمقراطية إلى «موقف كلامي»، أو إلى شعار يطرحه الحزب بوجه السلطة القائمة دون السؤال عن دوره في التربية على الديمقراطية أو عن مستوى الممارسة الديمقراطية في صفوفه. وهذا الوضع يبدو سمة عامة اخترقت الظاهرة الحزبية في لبنان بغض النظر عن مشاريعها الفكرية واتجاهاتها السياسية وطبيعة بنائها التنظيمي.

---

(٢٣) غسان الرفاعي، **مقابلة شخصية** بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١.

لا نغالي القول أن الفهم الحزبي للديمقراطية بين الداخل الحزبي وخارجه كان محكوماً بعلاقة عكسية. أن دعوة الحزب السلطة لاحترام الديمقراطية في البلد (الانتخابات النيابية والبلدية...)، لا تستلزم الاحترام في حياة الحزب الداخلية. فالحزبي مبشر بالديمقراطية واهميتها في البلد، ومتعامي «كليا» عن غيابها في «حزبه». وتزداد الأزمة خطورة من خلال ربط فاعلية الحزب بغياب الديمقراطية عن أطره التنظيمية. بمعنى كلما ازدادت الصرامة والانضباط والمركزية... داخل الحزب وانتفت مظاهر التعبير عن الرأي ومنعت أشكال الاعتراض والمعارضة، وتجمّدت الانتخابات أو «تفبركت» وتكرّست القيادات الحزبية ... كان الحزب موحداً، فاعلاً، نشطاً، مناضلاً، ومهاباً.... في المجتمع. والعكس صحيح. لذلك ساد، بشكل أو بآخر، الرأي القائل أن انضباطية الحزب وشدة مركزيته ضمانة لنشاط الحزب، الأمر الذي جعل الديمقراطية، فكرة وممارسة، وكأنها عائقا ومعوقا للحزب. وهذه إحدى الاستعصاءات التي لم تزل حاضرة عند البعض في الحزب حتى اليوم.

ثانياً: البيئة الحزبية

كان الحزب الشيوعي قبل مؤتمره السادس يعتبر نفسه أنه حزب العمال والفلاحين وجماهير الكادحين والمثقفين الثوريين وأنه يسعى لتحويل المجتمع تحويلاً ثورياً إلى الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي مسترشداً لبلوغ هدفه بالنظرية «الاشتراكية العلمية»: الماركسية اللينينية.

١ ـــ انحياز فكري

بيد أن هذا التحديد لطبيعة الحزب وهويته كان تعبيراً عن انحياز فكري وخيار نظري وموقف سياسي أكثر منه تعبيراً عن بنية سوسيولوجية في صفوفه وقواعده. لقد حالت أوضاع مجتمعية وسياسية واقتصادية دون أن تكون قاعدته معبّرة بالضرورة عن طموحاته النظرية. لذلك كان ممثلاً لهذه الشرائح بمواقفه وتطلعاته، الأمر الذي جعل بنيته يغلب عليها طابع الانتلجنسيا والمثقفين عامة والطلاب خاصة، والمتحدرين بأغلبهم من أصول ريفية، ومن الفئات المتوسطة أو «الميسورة» والبرجوازية الصغيرة.

لقد تعدّلت هوية الحزب بعد المؤتمر الوطني السادس. بحيث لم تعد الماركسية ـ اللينينية الخيار الوحيد «والعلم الكامل» ـ إذا جاز التعبير ـ بل استعادت «نسبيتها» كما يفترض ذلك المنهج الجدلي ـ العلمي ـ التاريخي. فأعاد الحزب النظر في نظرته لنفسه وتحديده لهويته، منطلقاً من عدم حصر تمثيله بالطبقة العاملة، كما كان سائداً في أدبياته وأدبيات الحركة الشيوعية.

إن الحزب الشيوعي لم يعد حزب الطبقة العاملة بالمعنى الحرفي. لأن مقولة الطبقة العاملة القائدة تحتاج إلى تدقيق أكبر. وعلى الرغم من أن هذا التدقيق لا يخرج بالضرورة، كما يشير غسان الرفاعي، عن التقويم العام للماركسية، باعتبار فكر الطبقة العاملة النقيض للرأسمالية، فإن التجديد هو في رفض الفكرة التي واكبت هذه الحقيقة ـ المقولة، وما تم تركيبه عليها. أي رفض اعتبار الطبقة العاملة متقدمة في ميدان العلم والفلسفة والفن... على جميع الفئات المجتمعية[٢٤].

هنا وسَّع الحزب مدى القاعدة المجتمعية التي يمكن أن يمثّلها ويمثّل مصالحها في الاجتماع السياسي اللبناني. فأصبح الحزب اتحاداً طوعياً بين لبنانيين تعاهدوا بحرية كاملة على العمل سوية من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية وسيادة القيم الإنسانية السامية ومن أجل الاشتراكية[٢٥].

من هنا حضرت فكرة العدالة الاجتماعية كبعُد أوسع وأشمل، ولم تعد الاشتراكية الهدف الأسمى لفكرة العدالة الاجتماعية. وهذا ما أكده الأمين العام للحزب جورج حاوي بعد المؤتمر السادس إذ قال: «نحن لا ننسحب من الاشتراكية كهدف استراتيجي لنا، فتمسكنا بها اليوم أكثر من أي وقت مضى. ونحن نرى في العدالة الاجتماعية شعاراً أكثر شمولاً وأكثر تجسيداً لمفهومنا عن

(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) **الأنظمة الداخلية للحزب**، المؤتمر الوطني السابع الاستثنائي (١٩٩٣) والثامن (١٩٩٩) والتاسع (٢٠٠٣).

الاشتراكية ثم إن نضالنا لأجل تحقيق الاشتراكية، وهي مسألة طويلة الأمد، لا يمنعنا من الاستمرار في النضال من أجل المطالب الشعبية»[٢٦].

٢ ــ البنية الاجتماعية

إن هذا التحول في طبيعة الحزب وهويّته لم يرافقه أي تغيّر، عملياً، في بنيته الاجتماعية، أو أي تعديل فعلي فيها. وإذا كان الحديث عن عدد الأعضاء أمراً غير ممكن في الحياة الحزبية اللبنانية، ومنها الحزب الشيوعي، فإن الحديث عن النسب[٢٧] المئوية لتحديد سوسيولوجيا الأعضاء تبقى مسألة نسبية بحد ذاتها وخاضعة للمناقشة. وتشير ماري دبس إلى أن بنية الحزب الاجتماعية معروفة من خلال تجديد البطاقة الحزبية ويمكن إجمالها على النحو التالي:

عمّال	٪ ٢٨,٨
مهن حرّة (طبيب، مهندس، محام)	٪ ١٥,٩
فنيين	٪ ١٤,٨
طلاّب	٪ ١٢,٩
أساتذة	٪ ٨,٩
تجّار	٪ ٢,٦

أما لجهة الحضور النسائي فإن الحزب لم يكن لديه تنظيم نسائي داخل بنيته التنظيمية، وقد تمّ مؤخراً تشكيل تنظيم «نسائي» باسم المناضلة الشيوعية «وردة بطرس» لطرح قضية المرأة كقضية في مجالات الحياة كافة. وهذه الهيئة إطار تلتقي فيه الشيوعيات فقط. كما أن نسبة حضور المرأة في الحزب فهي بحدود ١١ في المئة مقابل ٨٩ في المئة للرجال وهذا دليل على تراجع واضح جداً، لأن

(٢٦) **النداء**، ١٩٩٢/١/١٧ عن حشيشو في: **معلومات**، العدد ٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣)، تصدر عن المركز العربي للمعلومات، ص ٦٥.

(٢٧) يمكن مراجعة توزيع مندوبي المؤتمر الوطني السابع الاستثنائي بحسب العمر، الجنس، الوضع العائلي، الطائفة، المذهب، الوضع التعليمي، المهنة، الأجر الشهري، سنة الانتساب، ... في: **معلومات**، المصدر نفسه، ص ٧٩.

النسبة سابقاً كانت بحدود ٣٠ في المئة. ويعود هذا التراجع إلى انحسار مشاركة المرأة في بعض المناطق من جهة، وابتعاد النساء بسبب ظروفهن الخاصة من جهة ثانية، وعدم وضوح برنامج الحزب حول مسألة المرأة وقضاياها من جهة ثالثة[٢٨].

لقد أشار «مشروع التقرير التقييمي عن عمل قيادة الحزب» الذي طرح للنقاش في المؤتمر العاشر إلى هذه القضية، معتبرا انه لم يعد كافيا الكلام العام حول دور المرأة ومشاركتها. وبالتالي جعل مساهمة المرأة في القرار الحزبي شرطا لتطوير نظرة الحزب لهذه القضية كجزء من الخطة السياسية العامة في الحزب. من هنا اقترح رفع نسبة تمثيل المرأة بشكل جدي بغض النظر عن «عضوية الرفيقات في المؤتمر العاشر[٢٩] مع الاشارة إلى أن نسبة حضور «الاناث» في المؤتمر كانت بحدود (٩٪) مقابل (٩١٪) للذكور[٣٠].

غير أن «الوثيقة السياسية البرنامجية» التي صدرت عن المؤتمر، اكتفت بالتوجه إلى هيئات الحزب المختلفة وعلى كافة المستويات بضرورة مراعاة وجود المرأة في تلك الهيئات[٣١]. أن متابعة الموضوع بعد المؤتمر الأخير (العاشر ٢٠٠٩) تتبين أن تمثيل المرأة في المكتب السياسي انحصرت بـ ماري الدبس كما في السابق (١) من (١٩). أي بحدود (٥٪)، وفي اللجنة المركزية انتخب ٣ نساء من أصل ٥٩ عضوا. أي ما نسبته (٥٪)، وفي الهيئة الدستورية واللجنة المالية امرأة واحدة (١) في كل منهما من أصل (٧) أعضاء. أي ما نسبته (١٤٪)، في كل من الهيئتين.

إن التطور الواضح في هذه النقطة يتمثل في انتخاب ماري الدبس كنائب للامين العام. وهي ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ الحزب.

---

(٢٨) ماري دبس، **مقابلة شخصية**، ٢٠٠٨/٣/٣.

(٢٩) **مشروع التقرير التقييمي عن عمل قيادة الحزب المعد للنقاش في المؤتمر الوطني العاشر**، بيروت أوائل كانون الأول ٢٠٠٨

(٣٠) **النداء** الجمعة ١٣ آذر ٢٠٠٩.

(٣١) **الوثيقة السياسية البرنامجية**، المؤتمر الوطني العاشر، بيروت، شبط ٢٠٠٩، منشورات الحزب.

٣ ـ المنظمات المدنية

تعاني شبكة المنظمات المدنية، التي تدور بشكل أو بآخر في فلك الحزب، مما يعانيه الحزب من ارتباكات وخلافات. فالإتحاد الوطني للنقابات وضعه متعثر، ولجنة حقوق المرأة تراجع حضورها، واتحاد الشباب الديمقراطي انتقلت إلي صفوفه أزمة الحزب. ويبدو أن النجدة الشعبية المهتمة بالشأن الصحي والاستشفاء أكثر نشاطاً وفاعلية مقابلة بغيرها.

ويلاحظ تراجع لحضور الحزب في المؤسسات الإعلامية. فبعد أن كان الحزب أول من أصدر صحيفة **الإنسانية**[٣٢] عام (١٩٢٥) **وصوت الشعب** (١٩٣٧) **ومجلة الطريق** (١٩٤١) **والأخبار** (١٩٥١) **والنداء** (١٩٥٩) إضافة «للصحافة السرية» والنقابية، وإلى جانب الصحف والمجلات باللغة الأرمنية... فإن مستوى فاعلية الجانب الصحافي قد خفّت. فتم بيع جريدة **الأخبار**، وتوقفت مجلة **الطريق** وبقيت **النداء** تصدر، مبدئياً، كصحيفة نصف شهرية أو أسبوعية. كما أن إذاعة **صوت الشعب** تعاني من ارتباكات مادية، والحزب يعتبرها شركة مساهمة فيها شيوعيون وبالتالي لا تعود ملكيتها للحزب. إضافة إلى أن الحزب لا يملك محطة تلفزيونية.

٤ ـ الوضع المالي

إن جزءاً مهماً من أسباب هذا التراجع يعود، إضافة إلى التعثر السياسي والاختلالات الداخلية، إلى ضعف ميزانية الحزب بعد أن «تجففت» مصادر التمويل بغياب الحركة الوطنية. فقد تخلّى الحزب وبصورة نهائية، من حيث المبدأ عن فكرة التفرغ بعد اتفاق الطائف وبدء مسيرة السلم الأهلي. واضطر إلى بيع الكثير من ممتلكاته لإعطاء تعويضات للمتفرغين الذين كان عددهم يزيد على ١٥٠٠ متفرغ[٣٣].

---

(٣٢) مادويان، **حياة على المتراس**، ص ٥٢؛ أيوب، **الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ١٩٢٢ ـ ١٩٥٨**، ص ١١٧؛ دكروب، **جذور السنديانة الحمراء، حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني**، ص ٢٢٤ و٢٦١ و٢٨٧، ويوسف خطار الحلو، **أوراق من تاريخنا**، ط ١ (بيروت: دار الفرابي، ١٩٨٨)، ص ٢٧٧.

(٣٣) محمد علي مقلّد، **مقابلة شخصية**، ٢٠٠٨/٣/١٣.

وعلى الرغم من أن مالية الحزب، بحسب مختلف الأنظمة الداخلية للحزب سواء قبل المؤتمر الوطني السادس أو بعده تتكون من مساهمات أعضائه الشهرية ومن التبرعات، فإن الاشتراكات الحزبية فقدت «قيمتها» المادية في ظل الأعباء المعيشية والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها البلد ومواطنوه. ويبدو أن معنى الاشتراك «الرمزي» وأهميته المادية وقيمته المعنوية قد بدأ يتلاشى رويداً رويداً مع توغل الحرب الأهلية في لبنان منذ عام ١٩٧٥ والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي للقيام بمستلزمات الحرب ومتطلباتها. فقد كانت مالية الحرب تعتمد على حسم نسبة معيّنة شهرياً من رواتب الشيوعيين. إضافة إلى الاشتراكات والمساعدات التي يقدمها بعض الأصدقاء والمتمولين، إلى جانب ما كان يلقاه من دعم «عيني» من الإتحاد السوفياتي[٣٤]. غير أن الاشتراك الشهري لم يزل «مهماً» عند البعض[٣٥] بينما يعتبره البعض الآخر أنه أصبح تحايلاً على الديمقراطية والنظام الداخلي ودخل في المناورات الانتخابية[٣٦]. ويمكن القول أن أهم مصدر لتمويل الحزب في الوقت الراهن يأتي من كونه قريباً من قوى المعارضة (٨ آذار)[٣٧].

إن البنية المجتمعية تبدو اليوم أكثر ارتباكاً وضبابية. فإذا كانت مرحلة ما قبل الانهيارات في المعسكر الإشتراكي كافية لتحصين الحزب وتحديد هويته، فإن التحولات التي أعقبت هذه الانهيارات جعلت الحزب غير قادر على تحديد هويته وتوضيحها. كما جعلته غير قادر على حماية فكرة الإنحياز الطبقي. لأن «المرشد النظري» اختلّ، ومواكبة الحزب للمستجدات لا تزال خاضعة لصدى الخطابية والعموميات. فكيف كانت آثار هذه التحولات في بنيته التنظيمية؟

---

(٣٤) شوكت اشتي، «مصادر التمويل حقائق مموهة وخارجي مهيمن،» في: **الأحزاب اللبنانية، قراءة في التجربة** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٤)، ص ٣٢١ ــ ٣٥٨.

(٣٥) ماري دبس، **مقابلة شخصية**، ٢٠٠٨/٣/٣.

(٣٦) محمد علي مقلد، **مقابلة شخصية**، ٢٠٠٨/٣/١٣.

(٣٧) تشير جريدة **الشرق** بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٩ إلى أن بعض المقربين جدا من الراحل جورج حاوي انه اسر اليهم أن موازنة الحزب الشيوعي تغذيها ايران، بعد خسارة الحزب أهم داعميه وهو الاتحاد السوفياتي

ثالثاً: التموضع الديمقراطي

طرح الحزب في القسم الأول من الوثيقة التحضيرية للمؤتمر السادس موضوع الديمقراطية، واعتبرها «تحتل مكاناً محورياً في مجمل التغيرات الكبرى التي تحصل في عصرنا» وقدم نقداً للفهم البرجوازي للديمقراطية، كما للفهم الخاطئ الذي كان سائداً في «فكر وممارسة تجربة البناء الاشتراكي». وربط بين تحقيق الديمقراطية في الحياة وارتقاء الأطر التنظيمية، ومنها الحزب السياسي بالتحديد، لتصبح هذه الأطر أدوات ديمقراطية. فالحزب لا يمكنه أن يكون أداة للتغير إذا لم يكن حزباً ديمقراطياً بالفعل ومرتبطاً بالجماهير، الأمر الذي يفرض على الحزب أن يجسّد في «حياتة الداخلية بشكل واضح وعميق الديمقراطية في النقاش وفي المشاركة في القرار وفي احترام الرأي الآخر وفي حق التعبير عنه».

عكست هذه الرؤية نفسها على فهم الحزب لدوره كأداة تغيير في المجتمع. لذلك أكّد ضرورة الإقلاع عن الفهم الذي كان سائداً لجهة اعتبار الحزب «أداة التغيير الثوري». لأن مثل هذا الفهم يلغي دور الجماهير في التاريخ، ويجعل الحزب بديلاً عنها ويعطل الديمقراطية في أطره التنظيمية، وينسف العمل الجماعي لصالح دور الأفراد، ويهمّش دور القواعد والكوادر لصالح دور القيادة، ويجعل الحزب عاجزاً عن تطوير الديمقراطية في المجتمع وتزداد الخطورة عندما يصل إلى السلطة. لأن هذا المنحى غير الديمقراطي يصادر المجتمع والدولة وينسف الطابع التمثيلي للديمقراطية السياسية[٣٨].

إن هذه القراءة النقدية[٣٩] الجريئة والمميّزة وغير المسبوقة تعمّقت في ما أقره الحزب، وما وجّهه من نقد للظاهرة الستالينية بوجوهها المختلفة، الأمر الذي دفع

---

(٣٨) انظر: **الوثيقة البرنامجية الفكرية ــ السياسية ــ التنظيمية تحضيراً للمؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي اللبناني (١٩٩١)**، ص ١١ ــ ١٣ و٢١ ــ ٢٢، **والوثيقة الفكرية ــ السياسية ــ التنظيمية التي أقرها المؤتمر الوطني السادس (١٩٩٢)**، ص ٢٠ ــ ٢٣.

(٣٩) انظر المؤتمر الصحفي للأمين العام جورج حاوي بتاريخ ١٩٩١/١/٣١. للمزيد انظر على سبيل المثال «الأوضاع داخل الحزب الشيوعي...» **الأنوار**، ٢٠٠٠/١٠/٥، و«من يخرج الحزب من عنق الزجاجة؟» **السفير**، ٢٠٠٠/٩/٢٩، و«المخابرات تشتغل،» في مجلة **الشراع** (٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠)، وسعد الله مزرعاني في **الحزب الشيوعي مبررات وأشكال وبرامج التغير** نيسان ١٩٩٥...

الحزب في مراجعته إلى اعتبار أن الأزمة لا تعود إلى سوء التطبيق المعتمد بالدرجة الأولى، بمقدار ما تعود إلى الفكرة الأساسية التي تحدد طبيعة الحزب من حيث هو حزب «انقلابي» عليه اقتناص الفرصة السياسية السانحة «لخطف الثورة». فالخلل ليس في «الأشخاص، بل في أساس البنيان التنظيمي»، مما يستدعي «تغيراً جذرياً» في مفهوم التنظيم الحزبي من جهة، وإعادة نظر جديّة في مبادئ التنظيم من جهة أخرى. لقد أصبحت مسألة الديمقراطية في الحزب وعلاقتها بالمركزية تشكل لبّ المسألة التنظيمية والقضية الأساس في بناء الحزب. فقد اعترف الحزب بأن الصيغة التي كان يستند إليها كانت أصلاً صيغة غير ديمقراطية. من هنا اعتبر أن «أولى مقومات الديمقراطية هي تعديل جذري على صيغة المركزية الديمقراطية»[٤٠].

١ ــ أسس التغيير

إنطلاقاً من هذا الاتجاه «الجديد» اعتبر الحزب أن أسس التغيير الديمقراطي في بناء الحزب تقوم على أربعة أسس هي: حق المشاركة، وحرية التعبير، واعتماد قواعد المراقبة، وتطبيق الديمقراطية كاملة في اختيار الهيئات القيادية[٤١].

استناداً إلى ما تقدم تصبح الديمقراطية من أسس تجديد الحزب، وأساساً راسخاً في بنيته التنظيمية وحياته الداخلية، وضمانة لوحدته من جهة، وتصبح فكرة التعدد في الاتجاهات والتيارات أمراً ضرورياً وطبيعياً وإغناءً من جهة ثانية، وتصبح مقولة المنطق السابق حول الكتل الانقسامية منطقاً منافياً للمفهوم الديمقراطي من جهة ثالثة، وتصبح «العلنية» ــ النشاط العلني ــ هي الأساس[٤٢] من جهة رابعة.

إن مجمل هذه الأفكار تبدو في جزئها الأكبر من مقولات جورج حاوي ومن كان معه قبل انعقاد المؤتمر السادس، وبخاصة أن جورج حاوي كان قد قدم مشروعاً مقترحاً لتنظيم هيكلية الحزب العامة وهيئاته القيادية مع أحكام وقواعد

---

(٤٠) **مشروع الوثيقة الفكرية السياسية التنظيمية ومشروع الميثاق**، أوائل كانون الثاني ١٩٩٢، ص ٥٦ ــ ٥٨.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٨ ــ ٥٩.

(٤٢) انظر مؤتمر جورج حاوي، المصدر نفسه، **والوثيقة البرنامجية**، المصدر نفسه، ص ٨٢، والوثيقة التي أقرّها **المؤتمر الوطني السادس**، المصدر نفسه، ص ٦٠.

أساسية للنظام الداخلي. وقد تمت مناقشته في المكتب السياسي بتاريخ ١٦/٨/١٩٩١ وأُدخلت عليه بعض التعديلات وطُرح على قواعد الحزب. ويبدو أنه القاعدة الأساس لما صدر عن الحزب لاحقاً.

٢ ـــ النصوص الناظمة

لم تخرج الأنظمة الداخلية للمؤتمرات التالية (السابع، الثامن، التاسع، العاشر) عن الإطار الديمقراطي في تحديد التوجهات والمبادئ التنظيمية، مع بعض التحديد لجهة «ضبط» فكرة التيارات. فالمؤتمر العاشر (شباط ٢٠٠٩) أبقى على ما اشار اليه المؤتمر التاسع في هذه المسألة. فأقر في نظامه الداخلي[٤٣] الفصل الثاني المادة (٤) الفقرة الثالثة البند (أ) على حرية إبداء الرأي في الأمور الفكرية والسياسية والتنظيمية العامة، داخل الاجتماعات الحزبية التي يشارك فيها الحزبي، وفي وسائل الاعلام الحزبية وغير الحزبية، مع مراعاة المصلحة العامة للحزب (لم تكن هذه الجملة واردة في النظام الداخلي السابق).اما المسائل التنظيمية التي تتصل بحياة الحزب واوضاعه الداخلية فيتم نقاشها داخل المنظمات أو عبر نشرة «حياة الحزب»، دون أن يترتب على ذلك أية مسؤولية أو مآخذ من أي نوع كان.

كما أن البند (ب) من الفقرة ذاتها أكّد أن توافق الآراء والمواقف تجاه مسألة ما فيما بين «إثنين أو أكثر من الرفاق» ينبغي أن لا تؤدي إلى تكوين أو بلورة برنامج سياسي أو خطة عمل سياسية، أو نشاط سياسي (لم يكن النشاط السياسي واردا في النظام الداخلي السابق) موازيا للخط العام الرسمي للحزب، أو إلى تكوين أية علاقات ذات طابع تنظيمي هرمي ثابت أو موقت.

كما أن الفقرة الخامسة أشارت إلى مسألة الانتخاب في اختيار الهيئات القيادية على مختلف المستويات، وحددت مهل زمنية لتولي المسؤليات التنفيذية الأساسية على النحو الآتي: ثلاث دورات مؤتمرية عادية متتالية لكل من عضو اللجنة المركزية (كان المجلس الوطني في النظام السابق) والمكتب السياسي ومسؤولي الهيئات الوسطية والقطاعية. ودورتين متتاليتين بالنسبة للامين العام ونوابه، وذلك

---

(٤٣) **النظام الداخلي** للحزب الشيوعي اللبناني، المقر في المؤتمر الوطني العاشر للحزب، شباط ٢٠٠٩

لضمان تداول المسؤولية وانتظام عملية التجديد القيادي في الحزب على أسس سليمة. وقد بدأ تطبيق هذه القاعدة منذ المؤتمر الوطني الثامن (١٩٩٩). وتعتبر هذه من التعديلات الأساسية في حياة الحزب الداخلية.

ان الأنظمة الداخلية السابقة للمؤتمر العاشر لم تضع آلية محددة لضمان عملية التجديد، وتركت الأمور تجري بشكل طبيعي. لذلك فان المجلس الوطني (قبل انعقاد المؤتمر العاشر) درس هذه المسائل واعتبر انه اذا لم يكن التجديد قد تم بصورة تدريجية حتى استحقاق تنفيذ المهل الزمنية في المؤتمر القادم فان هذه الأمر يولد مشكلة مهمة تتمثل بخروج القيادة القديمة من دون تأمين الخبرة والاستمرارية في العمل القيادي.

لذلك قدم المجلس الوطني للمؤتمر العاشر ثلاثة اقتراحات لدراستها مع ترجيحه احداها. فأقر المؤتمر ما رجحه اقتراح المجلس الوطني، فأضيف على الفقرة الخامسة من المادة الرابعة، أن ضمانة انتظام عملية التجديد والاستمرارية في عمل هيئات القيادية يحب أن لا تقل عن نسبة المنضمين الجدد إلى الهيئات القيادة عن (٢٠٪) من مجموع الهيئة المنتخبة على أن يجري تنفيذ ذلك بصورة تدريجية ابتدأ من المؤتمر العاشر.

٣ ـــ مظاهر التجديد

في هذه النقطة (عملية التجديد) يكون الحزب، نظريا على الأقل، قد تقدم اكثر في مسار تطوره الديمقراطي الداخلي. خاصة وان من أبرز السمات التي وسمت الحزب عبر تاريخه الطويل تتمثل في رسوخ القيادات وثباتها في مواقها، رغم حيوية الحزب وتجدد شبابه.

لتوضيح بعض مظاهر «التجديد القيادي» الذي أعقب المؤتمر السادس (١٩٩٢) نجد أن الأمانة العامة لم تعد محصورة في شخص واحد. فقد انتخب فاروق دحروج امينا عاما في المؤتمر السابع (١٩٩٣) بعد استقالة جورج حاوي الذي بقي الامين العام للحزب لما يزيد عن ربع قرن. وأعيد انتخاب دحروج في المؤتمر الثامن (١٩٩٩) وسقط في المؤتمر التاسع (٢٠٠٣). ثم انتخب خالد

حداده أمينا عاما في المؤتمر التاسع وتجدد له في المؤتمر العاشر (٢٠٠٩).

أما «التجديد القيادي» على مستوى المكتب السياسي فنلاحظه من المؤتمر الثامن ولغاية العاشر في الجدول الآتي (م تعني المؤتمر، ـ تعني لم يُنتخب، + تعني انتخب، م.س تعني مكتب سياسي والرقم يدل على تسلسل المؤتمرات التي عقدها الحزب):

الأسم	م.الثامن	م.التاسع	م.العاشر	ملاحظات
أقبال سابا	ـ	+	ـ	
جوزف أبو عقل	+	+	ـ	كان في م.س خلال م ٦ و ٧
خالد حدادة	+	+	+	كان في م.س خلال م ٧
رجاءسعدالدين	+	+	+	
سعدالله مزرعاني	+	+	+	كان في م.س خلال م ٦و٧
عبد الأمير نجده	+	+	ـ	
علي سلمان	+	+	+	كان في م.س خلال م ٧
علي غريب	+	+	+	
ماري الدبس	ـ	+	+	
مفيد قطيش	ـ	+	+	
ملحم صليبا	+	+	+	
نديم علاء الدين	+	+	+	كان في م.س خلال م ٦و٧
حنا غريب	+	+	+	كان في م.س خلال م ٧
حسين حمدان	+	+	ـ	
مهدي خليل	+	+	ـ	
ابراهيم الحاج	ـ	ـ	+	جديد
اريج شما	ـ	ـ	+	جديد
رفيق سعد	ـ	ـ	+	جديد
رمزي عواد	ـ	ـ	+	جديد
سمير دياب	ـ	ـ	+	جديد
ريمون كلاس	ـ	ـ	+	جديد
محمود خليل	ـ	ـ	+	جديد
نضال الشرتوني	ـ	ـ	+	جديد
عبد فتوني	+	ـ	+	

لضمان تداول المسؤولية وانتظام عملية التجديد القيادي في الحزب على أسس سليمة. وقد بدأ تطبيق هذه القاعدة منذ المؤتمر الوطني الثامن (١٩٩٩). وتعتبر هذه من التعديلات الأساسية في حياة الحزب الداخلية.

ان الأنظمة الداخلية السابقة للمؤتمر العاشر لم تضع آلية محددة لضمان عملية التجديد، وتركت الأمور تجري بشكل طبيعي. لذلك فان المجلس الوطني (قبل انعقاد المؤتمر العاشر) درس هذه المسائل واعتبر انه اذا لم يكن التجديد قد تم بصورة تدريجية حتى استحقاق تنفيذ المهل الزمنية في المؤتمر القادم فان هذه الأمر يولد مشكلة مهمة تتمثل بخروج القيادة القديمة من دون تأمين الخبرة والاستمرارية في العمل القيادي.

لذلك قدم المجلس الوطني للمؤتمر العاشر ثلاثة اقتراحات لدراستها مع ترجيحه احداها. فأقر المؤتمر ما رجحه اقتراح المجلس الوطني، فأضيف على الفقرة الخامسة من المادة الرابعة، أن ضمانة انتظام عملية التجديد والاستمرارية في عمل هيئات القيادية يحب أن لا تقل عن نسبة المنضمين الجدد إلى الهيئات القيادة عن (٢٠٪) من مجموع الهيئة المنتخبة على أن يجري تنفيذ ذلك بصورة تدريجية ابتدأ من المؤتمر العاشر.

٣ ــــ مظاهر التجديد

في هذه النقطة (عملية التجديد) يكون الحزب، نظريا على الأقل، قد تقدم اكثر في مسار تطوره الديمقراطي الداخلي. خاصة وان من أبرز السمات التي وسمت الحزب عبر تاريخه الطويل تتمثل في رسوخ القيادات وثباتها في مواقعها، رغم حيوية الحزب وتجدد شبابه.

لتوضيح بعض مظاهر «التجديد القيادي» الذي أعقب المؤتمر السادس (١٩٩٢) نجد أن الأمانة العامة لم تعد محصورة في شخص واحد. فقد انتخب فاروق دحروج امينا عاما في المؤتمر السابع (١٩٩٣) بعد استقالة جورج حاوي الذي بقي الامين العام للحزب لما يزيد عن ربع قرن. وأعيد انتخاب دحروج في المؤتمر الثامن (١٩٩٩) وسقط في المؤتمر التاسع (٢٠٠٣). ثم انتخب خالد

حداده أمينا عاما في المؤتمر التاسع وتجدد له في المؤتمر العاشر (٢٠٠٩).

أما «التجديد القيادي» على مستوى المكتب السياسي فنلاحظه من المؤتمر الثامن ولغاية العاشر في الجدول الآتي (م تعني المؤتمر، ـ تعني لم يُنتخب، + تعني انتخب، م.س تعني مكتب سياسي والرقم يدل على تسلسل المؤتمرات التي عقدها الحزب):

الأسم	م.الثامن	م.التاسع	م.العاشر	ملاحظات
أقبال سابا	ـ	+	ـ	
جوزف أبو عقل	+	+	ـ	كان في م.س خلال م ٦ و ٧
خالد حدادة	+	+	+	كان في م.س خلال م ٧
رجاءسعدالدين	+	+	+	
سعدالله مزرعاني	+	+	+	كان في م.س خلال م ٦و٧
عبد الأمير نجده	+	+	ـ	
علي سلمان	+	+	+	كان في م.س خلال م ٧
علي غريب	+	+	+	
ماري الدبس	ـ	+	+	
مفيد قطيش	ـ	+	+	
ملحم صليبا	+	+	+	
نديم علاء الدين	+	+	+	كان في م.س خلال م ٦و٧
حنا غريب	+	+	+	كان في م.س خلال م ٧
حسين حمدان	+	+	ـ	
مهدي خليل	+	+	ـ	
ابراهيم الحاج	ـ	ـ	+	جديد
اريج شما	ـ	ـ	+	جديد
رفيق سعد	ـ	ـ	+	جديد
رمزي عواد	ـ	ـ	+	جديد
سمير دياب	ـ	ـ	+	جديد
ريمون كلاس	ـ	ـ	+	جديد
محمود خليل	ـ	ـ	+	جديد
نضال الشرتوني	ـ	ـ	+	جديد
عبد فتوني	+	ـ	+	

إن «التجديد القيادي» قبل المؤتمر العاشر (٢٠٠٩) لم يكن بمستوى الطموح الذي نادى به المؤتمر السادس (١٩٩٢). غير انه بالتأكيد أعمق من المراحل السابقة. حيث بقيت بعض الرموز القيادية في مواقعها المركزية لعدة عقود. منها على سبيل المثال لا الحصر: ارتين مادويان (خمسون سنة) فرج الله الحلو (ست وعشرون سنة) يوسف خطار الحلو (اربع وخمسون سنة)....، الأمر الذي يدفع للقول أن المؤتمر السادس حدثا غير مسبوق في تاريخ الحزب (رغم الظروف والعوامل التي فرضت تحولاته). من هنا يمكن اعتبار المؤتمر العاشر اكثر تجسيدا لما أقره نظامه الداخلي. فتم انتخاب ثمانية (٨) أعضاء جدد في المكتب السياسي من أصل تسعة عشرة عضوا (١٩). أي ما نسبته (٤٢٪). وهذه خطوة مجددة ومتجددة في مسار التجديد الديمقراطي في حياة الحزب الداخلية.

٤ ـ الهرمية الحزبية

ان الهيكلية التنظيمية (تركيب الحزب) التي تقود عمله ونشاطاته السياسية تلحظها، مبدئياً، المادة (١١) من النظام الداخلي الأخير فالوحدات التنظيمية الأساسية (فرق وفروع ومنطقيات) تستند إلى التقسيمات الادارية ــ الانتخابية (أي وفقا للدوائر الانتخابية كما يحددها قانون الانتخابات النيابية)، ويعود للجنة المركزية (كان المجلس الوطني بعد المؤتمر السادس وحتى التاسع) تعديل هذا التقسيم وفقا لمتطلبات العمل الحزبي، السياسي أو التنظيمي، كلما اقتضى الأمر.

يقوم البناء التنظيمي بشكل هرمي من القمة إلى القاعدة النحو التالي(٤٤):

ــ **المؤتمر الوطني**: وهو الهيئة القيادية الأعلى، يعقد كل أربع سنوات، ينتخب أعضاء اللجنة المركزية، ولجنة الرقابة المالية، والهيئة الدستورية بالاقتراع السري وبحسب الأصول المعتمدة.

ــ **اللجنة المركزية**: تتصدر قمة الهرم التنظيمي، باعتبارها الهيئة القيادية العليا في الحزب ولها كامل الصلاحيات بين مؤتمرين في الميادين السياسية والتشريعية والانتخابية والتنظيمية (المادة ١٧).

(٤٤) **النظام الداخلي للحزب الشيوعي اللبناني** المقرر في المؤتمر الوطني العاشر، شباط ٢٠٠٩ الفصل الرابع.

ما يمكن الاشارة اليه أن المؤتمر العاشر قد أعاد «الحياة» إلى هذه الهيئة القيادية بعد أن تجاوزتها (على الأقل في الأسم) الأنظمة الداخلية التي أعقبت المؤتمر السادس، واحل بدلا عنها ما سمي بالمجلس الوطني. ومن الجدير الاشارة إلى أن اللجنة المركزية قد رافقت حياة الحزب الداخلية منذ بداياته الأولى. وقد يكون إلغاء هذه الصيغة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي استجابة، بطريقة أو بأخرى، لما كان يثار حولها من (لغط) لجهة دورها المركزي و«استبدادها» التنظيمي، أو لكونها من «مخلفات» الماضي غير الديمقراطي في الحزب، كما في الحركة الشيوعية عامة، الأمر الذي يدعو إلى مناقشة مبررات العودة إلى هذه الصيغة خاصة وانها قد تحمل في بعض صلاحياتها ما كان عليه الوضع قبل المؤتمر السادس. مما يعني أن المسألة لا ترتبط بالاسم فقط.

ــ **المكتب السياسي**: وهو الهيئة القيادية في الفترة الفاصلة بين اجتماعين للمجلس الوطني.

ــ **المجلس العام**: عبارة عن هيئة جديدة في البناء التنظيمي، أقرها المؤتمر الأخير (العاشر)، ولم تكن موجودة في الأنظمة السابقة. وهو اجتماع غير دوري يعقد مرة في السنة. غير أن توصياته لا تصبح نافذة الا بعد إقرارها من قبل اللجنة المركزية.

ــ **المحافظة**: أعيد العمل بها (كانت قد الغيت منذ المؤتمر السادس) كهيئة تنظيمية تتكون من مجموع لجان المنظمات والقطاعات في منطقة جغرافية معينة تحددها اللجنة المركزية بناء على اقتراح المكتب السياسي. سوغ المجلس الوطني في القضايا التنظيمية التي رفعها إلى المؤتمر العاشر ضرورة إعادة العمل بهذه الهيئة نظرا للاوضاع التنظيمية الصعبة وللنقص في الكادر الوسطي وللظروف الاقتصادية والاجتماعية للرفاق، ونظرا للحاجة لمساعدة المنطقيات (التي تلي المحافظة تنظيميا) والفروع في تأمين عملها ووضع برامجها وتنفيذها. اضافة إلى تأمين التواصل السياسي مع المنظمات القاعدية.

ــ **قيادة المنطقة**: وهي تتكون من المنظمات والقطاعات في منطقة جغرافية

معيّنة تحددها اللجنة المركزية بناءً على اقتراع المكتب السياسي.

ــ **منظمة القاعدة (الفرقة أو الفرع)**: هي القاعدة الحزبية أو الاطار التنظيمي القاعدي للشيوعيين. تقوم على أساس السكن أو أماكن العمل، أو على أساس الانتماء المهني أو القطاعي.

٥ ـ مناقشة أولية

أبرز ما يمكن لحظه في هذا المجال هو الاتي:

ــ إعادة العمل بصيغة اللجنة المركزية التي كانت معتمدة في مرحلة ما قبل المؤتمر السادس، وإلغاء صيغة المجلس الوطني التي تم العمل بها من السادس إلى التاسع، والتبريرات التي قدمت تبقى خاضعة للنقاش.

ــ روحية النظام الداخلي تكمن في جعل السلطات الحزبية متماثلة مع ما هو سائد في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية (الدستور اللبناني مثلاً) لجهة استقلالية هذه السلطات أو الفصل بينها، أو لجهة الدور والمهام. فاللجنة المركزية تؤدّي الدور التشريعي (مجلس نيابي) والمكتب السياسي بمثابة الهيئة التنفيذية، والهيئة الدستورية المنتخبة من المؤتمر الوطني مباشرة وبالاقتراع السري تقوم بمراقبة تطبيق النظام الداخلي . اضافة إلى انها الهيئة التي تبت بالشكاوى الحزبية المقدمة من الأعضاء أو المنظمات ضد المواقع أو الهيئات الحزبية على اختلاف دراجاتها. ومن الملاحظ هنا أن الهيئة الدستورية تجاوزت مهامها السابقة. بمعنى انها لم تعد محصورة في متابعة الشكاوى بين الشيوعيين، الأمر الذي يجعلها أقرب لـ «المجلس الدستوري».

ــ تبدأ الهرمية التنظيمية بالفرع على مستوى الحي أو القرية بدلاً من فكرة الخلايا. أي اعتمد الحزب الإجتماعات الموسعة، الأمر الذي يجعل البنية القاعدية أكثر مرونة.

ــ إعادة العمل بصيغة قيادة المحافظة كهيئة وسطية، اذا جاز التعبير، بين المركز والمناطق، الأمر الذي قد يساهم في ترتيب «البيت» الشيوعي تنظيميا وتفعيله ،بعد تراخيه والتفكك الذي أصابه.

ـ فكرة التيارات في الحزب ألغيت وتم تحديد أطر محددة لبلورة الرأي الآخر (المادة الرابعة الفقرة الثالثة من النظام الداخلي للمؤتمر العاشر).

ـ تحديد أصول واضحة لآليات الترشيح والانتخاب والتركيز على فكرة الاقتراع السري المباشر، وإلغاء ما كان يسمى بـ«لجنة الترشيحات» في الحزب قبل المؤتمر السادس. غير أن فكرة «لجنة الترشيحات» دغدغت مخيلة بعض الحزبيين في المؤتمر العاشر، رغم انها اعتبرت من أبرز المظاهر «التسلطية» و«القمعية» و«الأبوية».... وغير الديمقراطية في تاريخ الحزب.

ـ تأكيد تداول السلطة في المراكز القيادية في الحزب كافة. وهذه من المسائل المهمة جدا في حياة الحزب ومسارات تحوله الديمقراطي. رغم كل ما قد يثار من نقاشات أو ينشأ من اختلالات وارتباكات وتجاوزات... خلال العملية الانتخابية، أو قبلها خلال تركيب المؤتمرات الفرعية والمؤتمر الوطني العام.

ـ تحديد أصول الاجتماعات الحزبية واعتبارها شرعية بحضور أكثر من النصف، ولحظ مسألة جدول الأعمال والتبليغ... ومرونة التواصل الحزبي بين المناطق والفروع.

رابعا: مسار مرتبك

إن هذا المسار الديمقراطي في بنية الحزب وإطاره التنظيمي ترافق مع تقويم الحزب للتجربة الإشتراكية عالمياً وعلاقة الحزب بالماركسية وفكرة التغيير في لبنان، ومهمات الحزب... وصولاً إلى تحديد هوية الحزب ونظرته للإشتراكية. إضافة إلى مسألة تغيير اسم الحزب (لم يتم إقرارها لعدم موافقة حوالى نصف أعضاء المؤتمر السادس). بمعنى آخر لم يعد أمام الحزب ابتداءً من المؤتمر السادس ما هو خارج إمكانية البحث والنقاش. هذا ما يؤكد القول أن المؤتمر السادس كان نقلة نوعية. غير أن هذه النقلة طرحت تساؤلات حول مدى إمكانية الحزب لمواكبة هذا التحول النوعي؟ وكيف؟

١ ـ المؤتمرات والتجديد

استمرت فكرة التجديد والتغيير في المؤتمرات اللاحقة تدور حول ما كان قد

وصل إليه المؤتمر السادس. وغدت أفكار المؤتمر النظرية والتنظيمية، وما أرساه من منهج في التفكير موضوعاً للنقاش الخلافي والصراع الحزبي. لذلك فإن كل مؤتمر كان يوغل أكثر في ترسيخ الأزمة الحزبية وتأصيلها من جهة، ويعرقل مسيرة التجديد والتغيير من جهة أخرى، ولا يقدّم مخرجاً للتعثر التنظيمي والارتباك السياسي من جهة ثالثة، ويهمّش حضور الحزب وفاعليته من جهة رابعة، ضمن هذا المناخ فإن المسار الديمقراطي في الحزب كان، وما زال، معرّضاً للتراجع والانتكاسة، ويمكن تبيان بعض معالمه من خلال المؤتمرات التي أعقبت المؤتمر الوطني السادس على النحو الآتي:

ـ **المؤتمر السابع** (حزيران/ يونيو ١٩٩٣) جاء «استثنائياً» وبعد عام على المؤتمر السادس لأسباب متعددة من أبرزها: استقالة الأمين العام جورج حاوي، ومحاولة البتّ على الأقل بمسألتين «مرحلتين» من المؤتمر السابق: الأولى موضوع تغيير اسم الحزب، والثانية تحديد الهيكلية التنظيمية. إضافة إلى مناقشة الأزمة الداخلية. فقد أشارت وثائق المؤتمر إلى أن الارتباك العام ضرب عمل اللجنة المركزية بوجه خاص، وعمل الحزب برمته بوجه عام. لذلك كان من الضروري تقويم الخطة السياسية وتعميق فهم الحزب لما أقرّه المؤتمر السادس[٤٥].

ـ **المؤتمر الثامن** (١٩٩٩) أشار مباشرة إلى عمق الأزمة الداخلية التي أعقبت المؤتمر السادس وعرقلت عملية تجديد الحزب فكرياً وسياسياً وديمقراطياً. لذلك اعتبر أنه ليس من المناسب الاستمرار في «تجريبية لا نهاية لها» لأنها أقرب إلى العبثية منه إلى «الممارسة الثورية المسؤولة والواعية»[٤٦].

من هنا كانت فكرة الديمقراطية وتطبيقاتها في حياة الحزب الداخلية الموضوع الأبرز، إذا جاز التعبير، إذا لم نقل الأخطر المفترض تحديدها وضبط آليات عملها.

(٤٥) انظر **الوثائق السياسية والتنظيمية المقرة من اللجنة المركزية تحضيراً للمؤتمر السابع الاستثنائي (مشاريع للنقاش)**، كانون الأول ١٩٩٢، ومشروعا الموضوعات والتقرير السياسي تحضيراً للمؤتمر الوطني التاسع للحزب، أواخر تموز ٢٠٠٣.

(٤٦) **الوثائق والقرارات الصادرة عن المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي اللبناني**، بيروت في ٢٨ ـ ٣٠/١٢/ ١٩٩٩، ص ١١٦ ـ ١١٩.

فعلى الرغم من الإقرار بأهمية الخيار الديمقراطي كأساس في مرتكزات التنظيم الحزبي، لا ينبغي أن يحجب صعوبات وملابسات ومعاناة التطبيق من جهة، ولا يمكن أن يحجب من جهة ثانية، العثرات التي أفرزتها أو التناقضات الحادة في ممارسة الديمقراطية. أي أن الأزمة تكاد أن تتلخص في فهم الحزب لمبدأ الديمقراطية الحزبية وفي أساليب ممارستها حزبياً.

من هنا أكّد المؤتمر (الثامن) أن هذا الإرتباك في دمقرطة الحزب أثَّر في وحدته الفكرية والسياسية، وهزّ تماسكه الداخلي وعرقل تنفيذ مهماته، وقلّص من فاعليته. إضافة إلى إشاعته حالات من الفوضى وعدم الثقة والتضارب في الاجتهادات والمواقف المدفوعة في أغلب الأحيان بأغراض ذاتية فردية.

اللافت للنظر أيضاً إشارته إلى ظاهرة «الرفاق التسعة» الذين وزّعوا مذكرة داخل الحزب وخارجه وحاولوا طرح إطار سياسي لتوجهاتهم. لذلك دعا المؤتمر إلى قوننة الديمقراطية في النظام الداخلي واعتبارها مفهوماً مركّباً. وهذا لا يعني تقييد الفكرة بل تقييد الفوضى والتفلت الفردي وضمان تنفيذ القرارات المتخذة بحسب الأصول... وفي هذا الإطار تبدو مناقشات الحزب لمعالجة الجانب التنظيمي والمسألة الديمقراطية في صفوفه وكأنها إعادة، بشكل أو بآخر، لفكرة قديمة لكن بنمط جديد. يمكن تلخيصها بمحاولة الحزب إيجاد التوازن بين ما يمكن تسميته «المركزية» و«اللامركزية الفوضوية» بدلاً من فكرة التوازن السابقة بين «المركزية» و«الديمقراطية» وفي الحالتين يبين هذا الوضع مستوى الاستعصاءات أمام دمقرطة الحزب ومسارها التطويري.

ـ **المؤتمر التاسع** (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣) لم يخرج عن هذا الإطار المأزوم ومحاولة البحث عن مخارج للأزمة المتأصلة في بنية الحزب. فأشار المؤتمر في وثيقته إلى أن الخلاف الداخلي تفجّر منذ لحظة انتهاء المؤتمر الثامن (١٩٩٩)، الأمر الذي عكس نفسه على الحزب برمّته وأخلّ بأسس العمل الديمقراطي. فقد تفاقمت حدة النزعات الفردية. واتخذت الأزمة الداخلية مظاهر من الفوضوية والذاتية المفرطة، وأدّت إلى قيام مراكز نفوذ تأكل من وحدة الحزب وعافيته، وولدت مناخات متوترة ومسيئة لمبدأ الحوار والنقاش وسادت علاقات

داخلية مجافية للعلاقات الرفاقية الطبيعية، وبدا الحزب وكأنه عدّة أحزاب متنافسة ومتناقضة... وتعطّل عمل المكتب السياسي والمجلس الوطني وأخذت مناقشة المشاكل الداخلية في إطارهما الوقت والجهد الأكبر على حساب العمل لوضع مقررات المؤتمر الثامن موضع التنفيذ. كما انتقل المناخ السلبي الذي هيمن على حياة الحزب الداخلية إلى القطاعات وإلى مجالات ونشاطات عديدة... الأمر الذي خلّف المزيد من العرقلة والإرباك أو التعطيل(٤٧).

ـ **المؤتمر العاشر** (٢٦ شباط ٢٠٠٩)(٤٨) لم تتطرق «الوثيقة السياسية البرنامجية» التي أقرها المؤتمر مباشرة إلى الوضع الحزبي المأزوم.، أو إلى ما يمكن القول أن الحزب يعاني ارتباكات داخلية(٤٩).ويبدو أن الوضع الداخلي للحزب قد اطمئن إلى ما هو عليه بعد حدة الصراعات الداخلية التي رافقت المؤتمرات السابقة.

غير أن الوثيقة أشارت مثلا في مناقشة العلاقات السياسية الداخلية وضمن بند السياسة التحالفية للحزب إلى أن الجهد الذي بُذل في مسألة التحالفات قد «عانى من نكسة في بداياته سببها مسؤوليتنا الخاصة والخلافات الحزبية قبل المؤتمر التاسع»

كما أن «مشروع التقرير التقييمي عن عمل القيادة» المعد للنقاش في هذا المؤتمر لم يطرح ما يمكن أن يستشف منه أزمة مع الذين كانوا في الحزب أو الذين خرجوا من أطره التنظيمية، مما يعني أن الحزب اعتقد انه لم يعد خاضعا

---

(٤٧) انظر **مشروع التقرير التنظيمي المقدم من المجلس الوطني للمؤتمر التاسع** بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣ في أرشيف الحزب **ومشروعا الموضوعات والتقرير السياسي**، المصدر نفسه، ص ٩٤ ــ ٩٥، للمزيد عن المؤتمر التاسع انظر على سبيل المثال: فاروق دحروج، **السفير**، ٢٠٠٣ /١٠/١٠، حسين أيوب، **السفير**، ١ و٢٠٠٣/١٢/٢٤، وجهاد بزي، **السفير**، ٢٠٠٣/١٢/٢٧، وجوزف سماحة، **السفير**، ١٢/٢٤/ ٢٠٠٣، وصفحة قضايا وآراء في **السفير**، ٢٠٠٤/١/١٢، والصفحة نفسها بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧، والياس عطا الله، **السفير**، ٢٠٠٣/١٠/٨.

(٤٨) حول المؤتمر العاشر يمكن مراجعة على سبيل المثال: **النداء** بتاريخ ٢٧ شباط و١٣ آذار ٢٠٠٩ ، **الأخبار** بتاريخ٢٦ شباط ٢آذار ٢٠٠٩، **النهار السفير** ٢ آذار ٢٠٠٩ وخلال فترة الانعقاد.

(٤٩) **الوثيقة السياسية البرنامجية التي أقرها المؤتمر الوطني العاشر**، بيروت شباط ٢٠٠٩، منشورات الحزب.

لتأثيرات الخلافات الماضية سواء السياسية منها أو التنظيمية. فقد غدت، كما يبدو، جزءا من التاريخ الحزبي. بل أن «مشروع التقرير التقييمي» اشار «بثقة غير مبررة» إلى أن الكلام المتزايد حول الوضع التنظيمي هو بمجمله كلام ايجابي. خاصة وان الحزب قد نما تنظيميا من خلال الانتسابات الجديدة «وخصوصا من جيل الشباب» وبشكل متوازن في محافظات ومناطق مختلفة ومتنوعة.

ورغم أن المشكلة التنظيمية برأي القيادة رافقت جميع المراحل. «حيث اتسم الوضع التنظيمي على الدوام بتخلفه عن الفاعلية السياسية للحزب(٥٠). فان تقرير القيادة طرح مناقشة الوضع التنظيمي بروح نقدية يمكن أن تفعل الحزب، وليس من زاوية الخلافات التي عصفت بالحزب. فاشار مثلا إلى ضرورة التخفيف من نزعة العمل الفردي وعدم القدرة على مأسسة الحزب.... دون الاشارة إلى أثر الانشراخات الداخلية على بنيته التنظيمية وفاعليته السياسية. مما يدفع للقول أن الحزب حاول القول في مؤتمره الأخير أن قياديته الراهنة اعادت الحزب إلى نفسه و«حررته» من الضياع.

إن مجمل هذه المعطيات وغيرها الكثير تبيّن مدى تعثر مسيرة دمقرطة الحزب وإحداث تحول نوعي في بنيته يرتقي إلى ما طرحه المؤتمر الوطني السادس. لذلك بقيت العلاقات الداخلية مشدودة ومحكومة بالتوتر وتكاد تتمحور حول ثلاثة اتجاهات الاتجاه الأول يدعو إلى المزيد من الانفتاح والشفافية، والثاني يسعى لضبط الممارسة الحزبية الديمقراطية ببعض القواعد التنظيمية التي كانت معتمدة في المرحلة السابقة لأنها أكثر وضوحاً في تحديد العمل وتبيان حدوده، والثالث قد يكون «مرتبكا» في تحديد موقف واضح بين الاتجاهين.

ان متابعة هذه المؤتمرات تدفع إلى القول أن المؤتمرين السابع والثامن كانا «ساحة» الصراع بين الاتجاهين الواضحين، الأمر الذي جعل الحزب يعج خلال هذه الفترة بالنقاشات والطروحات والأفكار .....من جهة، وجعل الكثير من الشيوعيين يشعرون بما يمكن أن نسميه حالة الضياع والتوتر خوفا على وجود

(٥٠) **مشروع التقرير التقييمي عن عمل قيادة الحزب**، م.س.

الحزب ومستقبله من جهة ثانية. بينما المؤتمر التاسع حسم النقاش، مبدئيا، لصالح الاتجاه الثاني فجاءت القيادة المنتخبة اكثر تمثيلا للرأي الداعي إلى «الضبط» مع بعض التخفيف من حدة هذه العملية، الأمر الذي تم على أساسه استبعاد بعض الحزبين وانكفاء البعض الآخر. أما المؤتمر الأخير (العاشر) فيعتبر استمرارا للمؤتمر التاسع وامتدادا له.

٢ ـ مقارنة أولية

إن المتابعة المتأنية لتجربة الحزب الشيوعي، الغنية جداً، تدفع إلى القول أن الحزب شهد بعد تأسيسه (١٩٢٤)، وعبر تاريخه الطويل محطتين أساسيتين ساهمتا في إحداث تحولات مصيرية في حياته الداخلية وانعكست بدورها على مستوى حضوره المجتمعي. تتمثل المحطة الأولى في المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٨) وتتمثل المحطة الثانية في المؤتمر الوطني السادس (١٩٩٢). ورغم أن اللحظة التاريخية بين المؤتمرين مختلفة شكلاً ومضموناً، غير أن المحطتين تتقاطعان في بعض المسائل وتتعارضان في البعض الآخر، وحصراً للنقاش، يمكن الإشارة إلى العناوين التالية كمقارنة أولية بين المحطتين:

أ ـــ مجالات الافتراق

ـ **الموضوع الأساس**، أو العنوان الأساس في المؤتمر الوطني الثاني كان الموقف من القضية القومية وقضية فلسطين وتبنّي مقولات مغايرة لنظرة الحزب التقليدية. فيما كان موضوع الديمقراطية هو العنوان الأول، مبدئياً، في المؤتمر الوطني السادس. من هذه النقطة (الديمقراطية) ومن فضائها طرحت القضايا والمواضيع كافة في الحزب بعد المؤتمر السادس.

ـ **النتائج العامة**، إن المؤتمر الثاني كان نوعاً من إعادة الحياة «للموات» الحزبي الذي ضرب منطلقاته النظرية وبنائه التنظيمي المتكلس، الأمر الذي جعله نقطة انطلاق أو إعادة تأسيس جديدة في الحزب. بينما نتائج المؤتمر السادس لم تحسم حتى الآن، رغم مرور حوالى العقدين على انعقاده. فقد أحدث ارتباكاً غير مسبوق في الحزب، ووضعه أمام خيارات جديدة مسّت مفهومه ودوره وطبيعته

وبنائه وبرامجه وعلاقاته... ومجمل مظاهر حياة الحزب الداخلية،... الأمر الذي جعل ارتدادات المؤتمر السادس والأجواء التي رافقته تنعكس سلباً على الحزب، فاعلية وعلاقات داخلية. ولا يمكن القول أن المؤتمر الأخير (العاشر ٢٠٠٩) قد حسم المسألة وتجاوز ارتداداتها.

ـ **المناخ السياسي**، جاء المؤتمر الثاني في وجود الاتحاد السوفياتي وسطوته الفكرية والسياسية والتنظيمية....، الأمر الذي جعل طروحات المؤتمر ، غير المسبوقة في تاريخ الحزب والحركة الشيوعية العربية، مقيدة ومحاصرة. بينما عقد المؤتمر السادس في لحظة «الانتهيارات العظمى» التي أصابت الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، الأمر الذي جعله متفلتا من القيود التقليدية التي احاطت بالحزب عبر تاريخه الطويل.

ب ـ مجالات التوافق

ـ **حالة صراعية**، إن المؤتمرين سبقهما وأعقبهما صراع داخلي ومخاض طويل. فالمؤتمر الوطني الثاني الذي جاء مبدئياً، تتويجاً لمسار بدأ منذ بداية ستينات القرن الماضي أدّى إلى انشقاق مجموعة عرفت باسم «نخلة مطران» (اتحاد الشيوعيين اللبنانيين) قبل الوصول إلى المؤتمر. غير أن وجود الاتحاد السوفياتي كان محدداً للنقاش وضابطاً للصراع، فبقيت آثار التصدع محدودة.

أما المؤتمر السادس فقد جاء في لحظة موات «الأب الرمزي»، الأمر الذي جعل النقاش الداخلي خارج حدود الضبط والتوجيه لأن غياب السلطة البطريركية التي وسمت حياة الحزب أحدث فراغاً خطيراً. فرغم سعي الحزب في المؤتمر السادس إلى تأطير النقاش الداخلي «ديمقراطياً» من خلال تحويل الحزب كمؤسسة إلى حزب «ديمقراطي» في بنيته ونظرته، غير أن المناقشات تحولت إلى نوع من الصراعات الداخلية من جهة، وولدت من جهة أخرى إنفجارات داخلية أخذت أكثر من شكل لكل منها رؤيته السياسية والتنظيمية والفكرية.

ـ **تراشق الاتهامات**، لقد اتُهمت المجموعة التي قادت عملية التحول في المؤتمر الوطني الثاني بنعوت سلبية. فاعتُبر عملها نوعاً من التجديف والتحريف

ووصل الأمر إلى اتهام جورج حاوي «بالعمالة» لأميركا وتم استدعاءه إلى روسيا على خلفية ما قام به الحزب. ويبدو أن الاتهامات بقيت على حالها. لذلك اتُّهمت المجموعات التي حملت لواء التغيير الديمقراطي داخل الحزب بالتخريب وتقسيم الحزب والعمالة (اليسار الديمقراطي، حركة الإنقاذ)، الأمر الذي يدفع إلى القول أن الموروث غير الديمقراطي في العلاقات الحزبية لم يزل متحكماً في بنية الحزب من جهة، والقبول بالرأي المخالف ــ الآخر لم يزل مشوشاً من جهة ثانية، ومسيرة التحول الديمقراطي لم تزل دونها عقبات واستعصاءات كبيرة من جهة ثالثة.

٢ ــ نتائج تنظيمية

حاول المؤتمر العاشر (٢٠٠٩) إظهار تماسك الحزب ووحدته وتعافي بنيته الداخلية. وبالتالي السكوت عن الأزمة ــ الأزمات في أطره. غير أن هذه الرؤية التي قدمها المؤتمر قد تكون غير دقيقة. لان «الأزمة الديمقراطية» التي لم تزل تعصف في صفوفه كانت قد اتخذت قبل هذا المؤتمر أكثر من شكل تنظيمي لم تزل مفاعيلها مؤثرة بشكل أو بآخر.

لقد اتخذ مسار التغيير والتجديد في الحزب الشيوعي أكثر من منحى. ففي خضمّ التحولات التي بدأت تعصف في الاتحاد السوفياتي (البريسترويكا) اشتدّ الجدل الداخلي في صفوف الحزب إلى أن جاء انهيار التجربة الأم فأطلق النقاش الحزبي إلى مداه الأقصى.

تبلورت هذه المناقشات قبيل المؤتمر السادس وخلاله على شكل آراء وحلقات ومجموعات متحركة وفرق عمل غير مؤطرة وجلسات رفاقية... تبحث في واقع الحزب ومصيره فكرياً وتنظيمياً وسياسياً وبرامجياً... وتحاول وسط التحولات العالمية الجديدة أن تعيد ترتيب الأفكار وتحديد أطر العمل. غير أن هذا الوضع أخذ مع الوقت مظاهر تنظيمية محددة لعل من أبرزها تجربتان هما «اليسار الديمقراطي» الذي أصبح خارج الحزب، و«حركة الإنقاذ» التي لم تزل داخله بالقوة[٥١].

(٥١) إن التركيز على تجربتين محددتين، واحدة أصبحت خارج الحزب (اليسار الديمقراطي) وأخرى لا تزال =

أ ــ حركة اليسار الديمقراطي

تعود بذور «اليسار الديمقراطي» إلى المؤتمر الوطني السادس. فقد انطلق النقاش حول جملة مسائل تتعلق بالمسار الديمقراطي داخل الحزب ومستوى المراجعة النقدية المطلوبة لتجربة الحزب وعلاقاته الإقليمية ومواقفه الداخلية وبرامجه السياسية... ويبدو أن هذا الإتجاه الديمقراطي كان سائداً في الحزب قبيل المؤتمر وعند أغلب أعضائه. لذلك جاء مشروع «الوثيقة البرنامجية» (١٩٩١) التحضيرية أو الوثيقة الفكرية ــ السياسية ــ التنظيمية التي أقرّت في المؤتمر (١٩٩٢) تتويجاً لهذا المنحى التجديدي ــ الديمقراطي في الحزب.

تبلور هذا الاتجاه أكثر من خلال دعوته إلى وجود «تيارات» داخل صفوف الحزب. ودعوته لاحقاً إلى اعتماد النسبية في الانتخابات الحزبية. من هنا قدَّم إلى المؤتمر الوطني الاستثنائي السابع ورقة عمل تحمل تواقيع تسعة أعضاء. لم تكن في مضمونها مختلفة عن ما صاغته القيادة في الوثائق المقدمة إلى المؤتمر السابع إلاّ في «تباين تكتيكي في مسألة العلاقات اللبنانية السورية» وفي طرح «النسبية في الهيئات القيادية»، الأمر الذي يجعل هذه الوثيقة أقرب إلى «بيان اعتراضي على نهج الحزب السياسي والتنظيمي»(٥٢).

بدأ الإسم أكثر تبلوراً من خلال الوثيقة السياسية المقدمة إلى المؤتمر الثامن باسم «تيار اليسار الديمقراطي» في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧. حيث وضحّ هذا الاتجاه رأيه في تجربة الحزب بعد المؤتمر السادس وطالب بتعميق التجربة الديمقراطية لأنها باب الحل لما يمر به الحزب، ودعا إلى تحويل المؤتمر الثامن

= في صفوفه (حركة الإنقاذ) والسبب يعود إلى أنهما نموذجان معبران عن مستوى تأزم المسار الديمقراطي في حياة الحزب الداخلية من جهة، ولأنهما من جهة أخرى الأكثر تأثيراً. دون أن يلغي هذا التركيز أهمية الآخرين مثل ما عرف بـ«شيوعي الجبل» بعد فصل منير بركات عضو المجلس الوطني ومسؤول محافظة الجبل (**السفير**، ٢٣ و ٢٨/٤/٢٠٠٥). وقد حاول «شيوعيو الجبل» بلورت حركتهم باسم «الحركة اليسارية اللبنانية» (**السفير**، ٢٠٠٧/٢/١٣) أو حركة الاعتراض على قيادة د. خالد حداده التي أعلنها أحد قدامى الحزب يوسف البيطار، باسم مجموعة من الكوادر في البقاع الأوسط، وتهديده بأن الخطوة التالية ستكون إنشاء حزب شيوعي جديد (**السفير**، ٢٠٠٦/١٢/١٤)... الخ.

(٥٢) محمد علي مقلّد، **اليسار بين الأنقاض والإنقاذ** ([د.ن.د.ت.])، ص ٣٣ ــ ٣٤.

إلى مؤتمر تأسيسي. وفي شباط من العام ٢٠٠٣ قدم «التيار» مشروع وثيقة فكرية تنظيمية ورؤية سياسية وخطة عمل باسم «قوى الإصلاح الديمقراطي في الحزب الشيوعي اللبناني» إلى أن أعلنت حضورها كإطار سياسي خارج هيكلية الحزب في وثيقة باسم «حركة اليسار الديمقراطي في لبنان» (٢٠٠٤) وعقدت على أساس هذا الإعلان مؤتمرها التأسيسي بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ في صالة سينما «استرال» في شارع الحمرا في بيروت.

اندرجت الحركة في «الطفرة السيادية» في اليسار اللبناني(٥٣). وكان قد احتضن «المولود الجديد» قوى الموالاة(٥٤) وفاز أمين سرها الياس عطا لله نائباً عن المقعد الماروني في طرابلس على لوائح هذه القوى.

بناءً عليه يعتبر محمد علي مقلّد في قراءته النقدية لهذه الحركة بأنها ظاهرة انشقاقية في الحزب الشيوعي «لا لزوم لها ولا مستقبل» لأن الأفق مسدود أمامها وبرنامجها قاصر عن حل أزمة اليسار وأزمة الوطن والأمة. وبالتالي فإن ما زعمته لا يبرر قيامها. إن ما سوّغ قيامها في الدرجة الأولى، برأي مقلّد، أنها كانت حالة اعتراضية على الحزب وعلى الموقف من الوجود السوري. لذلك بدت أقرب لأن تكون محاولة لأن «ترث الحزب انتقائياً». فقد أخذت تراثه الوطني الطويل الذي أبدع فكراً وثقافة ورؤية سياسية تحررية وتجديدية وتركت لمؤسسة الحزب ما تبقى من «نفايات تاريخه» مثل الحزب الإنقلابي والمفهوم المركزي المتشدد والجمود... وهذا برأي مقلّد يتنافى مع القيم السياسية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية التي تربت عليها الأجيال الشيوعية واليسارية.

من هنا فإن الحركة لم تقدم جديداً. لأن الجديد يقتضي تجديداً في التنظيم والسياسة والفكر ولا يبنى على لاءات، الأمر الذي يجعلها كحركة «سجالاً» في «المسجد» ذاته ولم تقدم نقلة نوعية في قوانين اللعبة الفكرية. وهذا ما تبرزه

---

(٥٣) وسام سعادة، **السفير**، ٢٠٠٤/١٠/٢١، والياس عطا الله، **السفير**، ٢٠٠٤/١٢/٢٨.

(٥٤) **السفير**، ٢٠٠٤/١٢/٢١، وقد اتهمت الحركة بالكثير من الاتهامات انظر على سبيل المثال: **الأخبار**، ٨ و١٠ و٢٠٠٧/١٢/١٤، **والنهار**، ٢٠٠٧/١٢/٤.

وثيقتها السياسية التي ركزت على قضايا التنظيم وأغفلت المسوغات السياسية. كما أن ما قدمته كقضايا خلافية كان أقرب لـ«أوهام اختلاف» لأنها متماثلة مع غيرها في «توصيف الأوضاع السياسية».

إن حركة اليسار الديمقراطي تعبر عن أزمة في الحزب الشيوعي وليست حلاً للأزمة. وإذا كان لا بد من إدانة فلا بد من إدانة الأصل أي الحزب. لأن الحزب الذي تضيق علاقاته الداخلية على تنوع الآراء فيه فهو محكوم بالتفسخ والتشظي. من هنا تغدو الحركة في بعض مظاهرها تعبيراً عن اليأس من إمكانية «الإصلاح» الداخلي ومن هيمنة القيادة وتسلّطها ومن عقم حركة «التجديد» عبر البناء الحزبي وأطره التنظيمية[٥٥].

إن تجربة «اليسار الديمقراطي» داخل الحزب تختلف في المظهر والجوهر عن تجربتها وهي خارجه. في الحالة الأولى (داخل الحزب) مثّلت ظاهرة غير مسبوقة سواء في الحزب نفسه أو في الظاهرة الحزبية اللبنانية والعربية. فقد فرضت بطروحاتها، فكرة وجود التيارات، وحرية التعبير، وأكدت على تموضع واضح للمعارضة الحزبية في صفوف الحزب... الخ، تحديات «جديدة» أمام الحزب، كما أمام الظاهرة الحزبية في لبنان، وهذا بحد ذاته كان تحولاً مهماً في مسيرة التطوير والتغيير داخل الحزب، وعدوى نوعية قد تصيب الركود الحزبي عامة. لأنها رفعت سقف النقاش وفرضت التفكير في المسكوت عنه وحملت لواء الديمقراطية والتجديد. أما تجربة الحركة بعد خروجها من الحزب فتتطلب المزيد من النقاش والدراسة. بيدَ أن المتابعة تشير إلى وجود ضمور كبير في صفوفها وارتباكات داخلية[٥٦] ولم يبقَ من بريقها غير الاسم الذي يخضع بحد ذاته للمساءلة بعد مضي هذه السنوات على تأسيسها. بل يمكن القول أنها غدت خارج منطقها وفقدت الكثير من صدقيتها وتناقضت مع فكرتها...

---

(٥٥) محمد علي مقلد، مقابلة شخصية، وكرّاس **اليسار بين الأنقاض والإنقاذ**، ص ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٥٢ و٤١ ـ ٤٦ و ٥٦ ـ ٥٧ و٩٥ ...

(٥٦) انظر على سبيل المثال لا الحصر: **الأخبار**، ٨ و١٠ و١٤/١٢/٢٠٠٧، **والسفير والنهار**، ٤/١٢/٢٠٠٧.

ب ـ حركة الإنقاذ

إن البذور الأولى لحركة «الإنقاذ» يمكن أن نعيدها إلى رحم المناقشات التي سبقت المؤتمر الوطني السادس في أواخر ثمانينات القرن الماضي. فقد بدأت بعض الرموز القيادية في الحزب تستشعر عمق المأزق البنيوي الذي وصل إليه الإتحاد السوفياتي في حينه. وأصبح لدى بعض هذه الرموز شبه قناعة بأن الإتحاد السوفياتي في «طريقه إلى السقوط»، الأمر الذي طرح إعادة التفكير في القضايا السياسية الفكرية والتنظيمية... فعقدت عدّة اجتماعات عام ١٩٨٨، موازية لاجتماعات المكتب السياسي، في تلك الفترة، في محاولة للوصول إلى وثيقة تتضمن قراءة نقدية لما وصلت إليه القضية القومية، ومحاولة تحديد موقف واضح من الكيان اللبناني كوطن وليس ككيان مصطنع وتعزيز الديمقراطية في صفوف الحزب... وكانت الفكرة أن تُطرح هذه الآراء في ندوة فكرية تعقد في الذكرى العشرين للمؤتمر الوطني الثاني (١٩٨٨). لكن الخلافات في وجهات النظر كانت واضحة والآراء متباينة جداً فتم التوافق على استكمال النقاش الداخلي لبلورة الأفكار، على أن تعقد «الندوة» في حال الاتفاق على صيغة لهذه العناوين في الذكرى الخامسة والستين لتأسيس الحزب (١٩٨٩). غير أن تطور الأوضاع العالمية والإقليمية والداخلية فرضت نفسها وأخذت الأمور بالاتجاه الذي نعيشه اليوم.

يشير غسان الرفاعي إلى جدية المناقشات التي بدأت منذ عام ١٩٨٨. لكن حجم المتغيرات والتحولات كانت على درجة من العمق والطبيعة المختلفة لذلك لم يكن بالإمكان معها التوصل إلى خلاصات متقاربة وموحدة في فترة قصيرة. غير أنه يمكن القول بأن المجتمعين قد توصلوا إلى قناعة بانتهاء مرحلة التطابق والتجانس في الأفكار والمواقف السياسية بمعناها القديم، والدخول في مرحلة جديدة فيها تنوع وتفاعل وتكامل وتجديد دائم. وبالتالي صار من الطبيعي أن يتعود الشيوعيون على التحلي، أكثر من السابق، برحابة الصدر وسعة الأفق تجاه بعضهم البعض، والتخلي عن اللجوء إلى الفرز والتطهير، وإلى العقوبات والفصل والطرد..[٥٧] لكن هذه

(٥٧) غسان الرفاعي، **معاً نصون الوحدة** (للتداول الداخلي)، ١٩/١٠/٢٠٠٠، ص ٢٣.

القناعة يبدو أنها بقيت مجردة وخارج الواقع الحزبي.

من هنا يمكن اعتبار حركة الإنقاذ إحدى المظاهر المعبّرة عن التوتر الداخلي في صفوف الحزب وهيئاته القيادية التي كانت تبحث عن مخرج لأزمة الحزب التي تجذّرت في بنيته وبلغت حدوداً خطرة تهدد وحدته وتشمل حركته. فقد عجزت الدينامية الحزبية عن معالجة هذه الأزمة، فعكست نفسها صراعات داخلية بعد المؤتمر الوطني السادس. لذلك فإن ولادة الحركة هو بحد ذاته دلالة مهمة على انسداد المسار الديمقراطي داخل الحزب ومؤشر واضح على تأزم العلاقات الديمقراطية في صفوفه(٥٨).

جاء «نداء إنقاذ الحزب الشيوعي اللبناني» في أواسط آب/ أغسطس ٢٠٠٥ فعرض بعض مظاهر الإختلالات في صفوف الحزب وانتقد بشدة نهج القيادة الحالية ـــ القيادة الرسمية ـــ التي تخلّفت عن مواكبة التطورات داخل لبنان وخارجه بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري. فقد أدّى هذا النهج، كما يشير نداء الإنقاذ، إلى نتائج كارثية أصابت الحزب ومناضليه، فتجمدت فاعليته وعزل عن الجماهير وابتعد عن التأثير الفكري والسياسي، وضعف دوره السياسي وفكك عرى التعاون والتحالف مع القوى السياسية القريبة من موقعه، وانجذب الحزب باتجاه مواقف أقرب إلى «الخطابية والشعاراتية» المتشابهة، إلى حد بعيد، مع مواقف «قوى قومجية وأصولية ماضوية وانعكس هذا النهج على حياة الحزب الداخلية فتدهور وضعه التنظيمي، مما أفقد القيادة القائمة شرعيتها السياسية والتنظيمية». من هنا كان لا بد من حركة إنقاذية لاستعادة وحدة الحزب والحفاظ على احترام تعدد الآراء وتفاعلها داخله، وبناء تيار يساري فاعل وطنياً وإقليمياً.

لقد تطور مسار الاعتراض داخل صفوف الحزب مع تطور الأحداث التي أعقبت أحداث ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ ومسلسل الاغتيالات السياسية والذي كان

---

(٥٨) يشير د. محمد علي مقلّد، مقابلة شخصية، المصدر نفسه، إلى أنه قدّم نصاً يحمل وجهة نظر مجموعة من الحزبيين، غير أنه موقّع باسمه الشخصي حتى لا يعتبر العمل ـــ النص «تكتلاً» فلم يوافق المجلس السياسي على مناقشته، الأمر الذي استدعى توزيعه على أعضاء المجلس الوطني ووسائل الإعلام وعُرف بـ«بيان الإنقاذ».

جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب ضمنه (اغتيل بتاريخ ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥) والاصطفافات السياسية بين الموالاة (قوى ١٤ آذار) والمعارضة (قوى ٨ آذار)، الأمر الذي عزز مجالات التباعد السياسي ومواضيعه بين قيادة الحزب الحالية وقوى الاعتراض داخله. من هنا أعلنت «حركة الإنقاذ» عن تشكيل قيادة مؤقته من حوالي ٥٦ عضواً لإنقاذ الحزب وإعادة بنائه وتطوير برامج الشيوعيين وإمكاناتهم ليكونوا طرفاً في معركة الحرية والاستقلال والسيادة.

بيد أن ردود قيادة الحزب على الخطوتين «نداء الإنقاذ» والإعلان عن «القيادة المؤقته» كانت عنيفةً مما رسّخ الانفصال السياسي والتنظيمي. فقد اعتبر المجلس الوطني في بيان صادر عنه بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٨. إن «نداء الإنقاذ» هو «نهج تكتلي» يسلكه «رفاق منظمين في الحزب وآخرين موجودين خارجه منذ فترات، وبالتحديد منذ المؤتمر السادس» وإن هذه الممارسة تتكرر بعد كل مؤتمر. واعتبر المجلس الوطني « نداء الإنقاذ» «خروجاً عن الأصول المحددة في النظام الداخلي الذي يؤكد أن طرح المسائل التنظيمية التي تتصل بحياة الحزب تبقى داخل هيئاته التنظيمية». لذلك أدان المجلس هذا الأسلوب ودعا المساهمين للعودة عنه. كما طلب من أسماء محددة (محمد علي مقلّد، أحمد مراد، جوزيف ونسه) إعلان الإنسحاب من هذا التكتل خلال فترة أسبوعين من تاريخه، وإذا لم يلتزم «الرفاق أو بعضهم» تعتبر عضويتهم مجمّدة تلقائياً حتى تاريخ انعقاد المؤتمر السياسي والتنظيمي[٥٩].

أما الرد على إعلان القيادة المؤقتة فقد اعتبرها البعض حركة انشقاقية عن الحزب. بينما اعتبر خالد حداده الأمين العام للحزب أنها «شبيهة بقنبلة دخانية إعلامية ولا تمس حياة الحزب...»[٦٠].

---

(٥٩) وضّح بيان المجلس الوطني أن إدانة العمل وطلب الانسحاب، أقرّت بشبه الإجماع بينما تباينت الآراء حول موضوع العقوبة. فكان القرار المعلن لأنه حاز على ٢١ صوتاً مقارنة بالاقتراحات الأخرى. حيث توزعت هذه الاقتراحات على النحو التالي: ١٩ صوتاً اقترح عقوبة التجميد ستة أشهر، ١١ صوتاً اقترح عقوبة تعليق حضور «الرفاق» الثلاثة، الاجتماعات حتى انتهاء الدورة، و٣ أصوات اقترحت عقوبة الفصل الكامل من الحزب.

(٦٠) **السفير**، ٢٠٠٧/٥/١٦.

ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال أن «حركة الإنقاذ» ما زالت حاضرة في صفوف الحزب، وترفض اعتبارها حركة انشقاقية. وبالتالي فإنها اتجاه يختلف في الشكل والمضمون عن «حركة اليسار الديمقراطي» من جهة، وعن نهج القيادة الرسمية للحزب من جهة أخرى، الأمر الذي يدفع إلى القول أنها تجربة غير مسبوقة في تاريخ الحزب أو في غيره من الأحزاب السياسية في لبنان.

لذلك عمد أعضاء الحركة إلى رفع دعوى قضائية ضد القيادة الرسمية. لأن القرارات التي اتخذت بحقهم غير ديمقراطية وتتنافى مع المناخ التجديدي ــ التغييري الذي يحاول الحزب ولوجه.

تضم الحركة شيوعيين مفصولين وغير مفصولين من الحزب. لكنها لا تقوم على هيكلية تنظيمية واضحة ومحددة كما هو في الحزب السياسي. لذلك يرعى عملها هيئة تنسيق وطنية تؤمّن التواصل مع الأعضاء عبر اللقاءات المباشرة أو عبر البيانات التي تصدر على الأغلب باسم «المكتب التنفيذي للقيادة المؤقتة للحزب الشيوعي اللبناني ــ حركة الإنقاذ» وتتابع العمل باعتبارها قيادة الحزب الفعلية، وبخاصة أن أعضاءها منتشرين على امتداد حضور الحزب في كل المناطق اللبنانية، الأمر الذي يجعل البنية الاجتماعية للحركة قريبة من بنية الحزب. غير أن إمكاناتها المادية ومصادر تمويلها محدودة جداً. لذلك تسعى لتأمين مركز ثابت مستفيدة من علاقاتها السياسية ومن الأصدقاء والمحازبين لتأمين النفقات المادية الضرورية لذلك. وهي برأي بعض رموزها إحدى المداخل الأساسية لإخراج الحزب من أزمته وإبقائه على تواصل مع ناسه ومع الحياة. غير أن متابعة مسار تجربتها، حتى الآن، لا تبين مقدرتها على الارتقاء إلى ما طرحته من أفكار، ولا إمكاناتها على تجديد الحزب وتطويره.

٤ ــ نتائج سياسية

يقر الحزب الشيوعي بتراجع دوره وتعثر مسيرته (وان همش مناقشتها المؤتمر العاشر). بعض الحزبيين يعتبرها حالة طبيعية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، في حين يعتبرها البعض الاخر تعبيرا عن وضعية الحزب

الداخلية وترهل قواعد الضبط والربط في صفوفه. لذلك يدعوا هؤلاء إلى وقف النفاشات الدائرة أو على الأقل إلى ضبطها وتحديد سقفها.

مع أهمية الأسباب «الذاتية» التي تعيق مسيرة الشيوعي وتحد من اندفاعته، فان وضعيته تؤشر في بعض مظاهرها عن عمق مأزق الظاهرة الحزبية في لبنان عامة، والأحزاب العلمانية بينها خاصة. فرغم أن الحزب قد قام بعدة تحركات شعبية ومطلبية[٦١] مهمة في دلالاتها ومعانيها السياسية والاجتماعية، غير انها بقيت محدودة ومحاصرة. كما أن الحزب لم يستطع أن يبلور حالة سياسية «مستقلة» خارج الانقسام المجتمعي السائد في البلد والاصطفافات السياسية الحادة، المعبر عنها بقوى ١٤ و ٨ آذار.

أن المقارنة بين نشاط الحزب والذين خرجوا من صفوفه (حركة اليسار الديمقراطي) أو الذين أصروا على «هويتهم الحزبية» بصيغة خاصة (حركة الانقاذ)، تيبن أن الحزب أكثر حضورا وفاعلية وتقدما... غير أن المقارنة بين الحزب وما يفترض أن يكونه على الخارطة السياسية في لبنان، فتبين ضموره وانحسار دوره. ولعل نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة في لبنان (٢٠٠٩حزيران) تبدو اكثر المظاهر فجاجة للدلالة عن وضعيته السياسية والتنظيمية غير السوية.

عبرت الانتخابات النيابية[٦٢] عن مستوى الارتباكات التي تجتاح الشيوعيين أفرادا وجماعات وأطر تنظيمية. لذلك فان الإشارة إلى النتائج التي حصدها الشيوعيين بأطيافهم المختلفة تأتي في سياق توضيح ما انطلقنا منه في قراءة تجربة الحزب ومتابعة مسيرته. لقد خاض الحزب وحركة الانقاذ وحركة اليسار الديمقراطي المعركة النيابية على أساس التنافر والتناقض فيما بينهم، واستناداً إلى قاعدة الصراع الحزبي والطروحات المتصادمة التي ولدت الانقسامات الحزبية.

رشح الحزب خمسة مرشحين في مختلف المناطق اللبنانية هم: فاروق دحروج

---

(٦١) يراجع **مشروع التقرير حول العمل الجماهيري** المعد للنقاش في المؤتمر الوطني العاشر، بيروت أوائل كانون الأول ٢٠٠٨، منشورات الحزب.

(٦٢) لمتابعة وضع الحزب انتخابيا يراجع على سبيل المثال: **النداء** بتاريخ ١٧ تموز ٢٨ آب ١١ أيلول ٢٠٠٩

(الأمين العام السابق ومرشح الحزب بشكل دائم منذ العام ١٩٩٢) عن المقعد السني في دائرة البقاع الغربي وراشيا، سعدالله مزرعاني (نائب الأمين العام السابق ومرشح الحزب الدائم منذ العام ١٩٩٢) عن المقعد الشيعي في دائرة حاصبيا ومرجعيون، وسمعان اللقيس عن مقعد الروم في دائرة الكورة، وجهاد المعلم عن المقعد السني في دائرة زحلة والبقاع الأوسط، وطارق حرب عن المقعد الشيعي في دائرة بعبدا[٦٣].

بينما ترشح محمد علي المقلد كشخصية يسارية مستقلة (رغم انه أحد مؤسسي حركة الإنقاذ ولم يزل من أبرز رموزها) عن المقعد الشيعي في النبطية، ورشحت حركة اليسار الدينقراطي أمين وهبة (شيوعي سابق) عن المقعد الشيعي في دائرة البقاع الغربي وراشيا ضمن لائحة تيار المستقبل (كما كان عليه الوضع مع الياس عطالله عندما ترشح ضمن التيار ذاته عن دائرة طرابلس).

جاءت نتائج الانتخابات لصالح أمين وهبة وفشل الآخرين بشكل غير متوقع لجهة الأصوات المتواضعة جدا التي حصلوا عليها، وبتراجع فاضح عما كانت عليه نتائج الانتخابات السابقة. فقد حصل مزرعاني العدد الأكبر من الأصوات (٣٣٥٣ صوتا)، بينما كانت نتائج الآخرين بحدود (١٥٠٠) صوتاً، الأمر الذي جعل هذه النتائج مخيبة للآمال وصدمة قاسية للشيوعيين قيادة وقاعدة ومناصرين، كما للقوى اليسارية كافة.

من هنا أعتبر خالد حدادة (الأمين العام) أن نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب (٢,٥٪) تعبر بوضوح شديد وبدون مواربة عن صفعة للشيوعيين واليسار والعلمانيين، ولا يمكن وصفها إلا بالهزيمة للحزب في هذه المعركة الانتخابية[٦٤].

رغم حدة الاصطفافات الطائفية والمذهبية التي حركت العملية الانتخابية وضبطت إقاعها، وبالتالي حدت نتائجها، فان المسؤولية الذاتية للشيوعيين عامة

(٦٣) **النداء الأعداد** ١٠ ـ ٤ ـ ٢٠٠٩ و ٥ ـ ٦ ـ ٢٠٠٩

(٦٤) **السفير** ١٨ حزيران ٢٠٠٩

(قيادة واعضاء) حاضرة بقوة. لذلك تعددت وجهات النظر في تحديد مسببات هذه النتيجة، وان اختلفت مستويات هذه المراجعة حضورا وعمقا.

فحركة الانقاذ لم تطرح المسألة على بساط البحث. اما حركة اليسار الديمقراطي فيبدو انها اعتبرت فوزها (كما كان عليه الوضع مع الياس عطالله عند فوزه السابق) أمرا طبيعيا ناتج عن طبيعة التحالفات التي أقامتها. مع الاشارة إلى أن المنطقة التي فاز بها المرشح أمين وهبة بالكاد تسمع بالحركة التي يمثل. كما أن الحزب الشيوعي يحظى فيها بحضور تاريخي، وفاروق دحروج مرشحه الدائم فيها (رغم اختلاف المذهب بين الاثنين).

أما الحزب الشيوعي فكان الأوضح في مراجعته مقارنة بالآخرين.ويبدو أن «النقد الذاتي» الذي عرضته اللجنة المركزية[٦٥] مقبولا وموضوعيا. خاصة في إشارتها إلى انسياق بعض الهيئات الحزبية إلى تقديرات مبالغ فيها، واندفاع البعض الآخر في المعركة كرد فعل عاطفي أو تحد لاثبات وجود الحزب وحضوره، الأمر الذي جعل المعركة الانتخابية لا تجري دائما.وفقا للاصول الحزبية بل تداخل فيها العمل الفردي والرغبات ومراعاة الحسابات الشخصية دونما مسوغ جدي يبرر هذا السلوك.

كما أعاد الحزب في «نقده الذاتي» النتيجة في بعض وجوهها إلى الأزمة التي تكمن في أداء الحزب العام وفعاليته منذ التسعينيات من القرن الماضي. أي إلى ما أعقب المؤتمر السادس (١٩٩٢) وظروفه ومفاعيله، الأمر الذي يبين استمرارية المأزق الذي عصف في بنيته وتأصل أكثر منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وبداية المسار الديمقراطي في صفوفه. فطالب البعض باستقالة الأمين العام[٦٦]، وحمل البعض الآخر المسؤولية الأولى للقيادة[٦٧]، وشمت بعض المعارضين والمعترضين والخارجين من الحزب وعليه، معتبرين النتيجة أمرا بديهيا ومظهرا صارخا ومعبرا عن سوء أداء القيادة الحالية والتباسات خياراتها السياسية.

---

(٦٥) **السفير** الخميس ١٦ أب ٢٠٠٩

(٦٦) **السفير** الجمعة ٢ تشرين الأول ٢٠٠٩

(٦٧) **النداء** ١٧ تموز ٢٠٠٩

إن تنوع هذه المقاربات لا تلغي التأكيد على بعض الملاحظات على النحو الآتي:

ـ إن الحزب حصد في المعركة الانتخابية ما كان قد زرعه على مدار السنوات السابقة. أي أن نتائج الانتخابات حصيلة لانقطاعات الحزب عن «ناسه» وبيئته وقضاياه. فقد فقد الحزب «هويته» الاجتماعية لسنوات و«أضاع الاتجاه». من هنا قد تكون حركة الاعتراض والتظاهر والاحتجاج... التي أطلقها مؤخرا من المداخل المهمة لاستعادة الحزب جزءا من «هويته الضائعة». فقوة الحزب لم تكن يوما في عدد المقاعد النيابية التي حصلها. والهم الاجتماعي والانحياز إلى قضايا الناس هو «منطق» الحزب وجوهر وجوده. لذلك فان دخول الحزب في آتون «المسايرات» السياسية لكسب موقع نيابي أو وزاري أخرجته من بيئته ومن «ضمير» الناس. كما أخرجت الكثير من الشيوعيين من أطر الحزب التنظيمية أو جمدت نشاطاتهم واندفاعاتهم.

ـ أن الحزب خسر بشكل مروع وفظ. غير أن خسارته لا يمكن مقارنتها مع الشيوعيين الآخرين الذين خرجوا من أطره التنظيمية بحجة التطوير والتغيير ورفض السائد في حياة الحزب الداخلية (حركة اليسار الديمقراطي)، أو الذين أصروا على حزبيتهم باسم حركة الانقاذ. فحركة اليسار الديمقراطي يبدو وجودها شكليا وفلكلوريا، و«تقلص عددها» ولم يعد حضورها يتخطى المشاركة في اجتماعات «الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار». وفوز مرشحها (أمين وهبة) لا يدلل على حضور الحركة السياسي أو الجماهيري... لا من قريب ولا من بعيد. فالنائب المنتخب احد أعضاء كتلة تيار المستقبل في البرلمان النيابي (لبنان اولا)، ولا يتم استحضار هويته الشيوعية السابقة الا في الحلقات الاعلامية للتهكم على الحزب ونقده، الأمر الذي جعل الحركة تحضر في الشكل وتغيب في الواقع من جهة، وجعل ممارساتها بعد خروجها من الحزب متناقضة مع ما بشرت به وقامت لاصلاحه من جهة ثانية. أما حركة الانقاذ فان تحالفاتها من جهة، وسير المعركة التي خاضها أحد مؤسسيها وأبرز قياداتها لا تدعو إلى الاطمئنان إلى ما يمكن أن تصبح عليه في المستقبل. اما الحزب فانه

كان أكثر «صدقية» من الذين قاموا عليه وبرروا وجدوهم بتجاوزه. غير أن ما يجمع بين تجارب هذه «الاطر التنظيمية» الشيوعية الثلاث هو أن مسارها الديمقراطي لم يزل مأزوما ومتعثرا.

ـ أن الحزب يتحمل المسؤولية المباشرة عن نتائج الانتخابات النيابية، كونه لم يقدم قراءة موضوعية للواقع المجتمعي من جهة، وكونه لم يلحظ بدقة واقعه التنظيمي من جهة اخرى. خاصة وان مؤتمره العاشر عقد قبل عدة أشهر من المعركة الانتخابية (٢٦ شباط ٢٠٠٩). من هنا فان الحزب في المؤتمر الأخير قفز عن واقعه الموضوعي وضخم من واقعه التنظيمي، الأمر الذي يدفع إلى القول أن المؤتمر كان أقرب «لاستعرض القوة»، أو لنقل لإظهارها في مواجهة الآخرين، أكثر من كونه «فسحة» للتفكير والدراسة والتدقيق. فالحزب لم يدرك بالقدر المطلوب (واقعيا) حدة الاصطفافات الطائفية والمذهبية (في ٨ و١٤ آذار) وتأثيراتها على مجريات العملية الانتخابية. بدليل خوضه المعركة والنتائج التي حصلها. كما لم يقدر البعد الطائفي في طبيعة التحالفات التي تضبط هذه الاصطفافات. فقد توهم مثلا أن «ورقة التفاهم» التي أقامها مع التيار الوطني الحر هي «ورقة سياسية»، كما ورقة هذا الأخير مع حزب الله. لقد تعامل الحزب مع المسألة «ببراءة سياسية». ولم يدرك أن نظرته الفكرية والسياسية، وتركيبته غير الطائفية، ومحاولة التأكيد على «الاستقلالية»، وعدم «اعتماده» إقليميا، وعلمانيته، وتاريخه النضالي عامة وفي المقاومة خاصة.. قد يجعله «مزعجا» بالنسبة للحلفاء الأقرب له، فكيف للابعد؟.

في الحالات كافة فان النتائج السياسية، من خلال متابعة الانتخابات النيابية، تبين جسامة التحديات التي تواجه المسار الديمقراطي في الحزب من جهة، ومدى تراجع الظاهرة الحزبية بحد ذاتها من جهة أخرى.

خامسا: إستنتاجات أولية

إن علاقة الأحزاب بالديمقراطية في الاجتماع السياسي اللبناني بوجه خاص، والمجتمع العربي بوجه عام، تبدو هشّة وسطحية. فقد عاشت الأحزاب في بلادنا

على وهم أن الديمقراطية يمكن أن تتحقق من دون ديمقراطيين، وخارج بناء الدولة الحديثة ــ العصرية. لذلك رسّخ هذا المنطق فكرة إعفاء «الذات الحزبية» ــ الذات السياسية من مسؤولياتها، الأمر الذي عمّق الشرخ بين الديمقراطية والحياة الحزبية. لذلك فان أهم ما يمكن الإشارة اليه يكاد يتمثل في الآتي:

١ ـــ ديمقراطية محاصرة

ان ما يمكن استنتاجه من تجربة الحزب الشيوعي اللبناني بشكل عام (وقد تنطبق على غيره) إنه رسّخ فكرة الديمقراطية ــ المطلب وليس الديمقراطية القضية والثقافة والسلوك. ومن موقعه كحزب ممنوع في مراحل طويلة من تاريخه (١٩٢٤ ــ ١٩٧٠)، وكحزب معارض في مرحلة ما قبل الطائف وبعدها، ساهم (مع غيره) في نشر الوعي العام والمجرد بالفكرة من خلال دعوته لإلغاء الحصص الطائفية والنظام الطوائفي، وتحديد برامج مطلبية، وتأكيده ضرورة الانتخابات النيابية والبلدية... الخ، هذه المسائل هي عناوين تساهم في الإعلان عن الفكرة والطلب من الآخر (السلطات) تنفيذها. باعتبارها أمراً خارجياً، إذا جاز التعبير، عن الحزب وحياته الداخلية.

إن موضوع الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية لم يحظَ قبل المؤتمر السادس بالاهتمام اللازم، ولم تكن الديمقراطية الداخلية بمستوى المطالب التي يرفعها الحزب مجتمعياً. بمعنى آخر هناك تضخم خارجي، في الدعوة الديمقراطية وانكماش داخلي في لحظها وتكريسها. غير إن هذا الوضع لم يعد مقنعا، وهو بالأساس غير منطقي. فكيف تطالب الأحزاب بالديمقراطية في المجتمع (الدولة ومؤسساتها) وتتخلف عن تجسيدها في حياتها الداخلية وهياكلها التنظيمية؟ من هنا غدت الديمقراطية وما تفرضه من تحولات بنيوية في حياة الحزب من أعمق التحديات التي تواجه الحزب الشيوعي.

لقد تجاوز الحزب، نظرياً وبحدود، بعض الأوهام التي علقت في الخيال السياسي للحركة الشيوعية، سواء لجهة إمكانية تحقيق التغيير المجتمعي بمجرد الإستيلاء على السلطة إنقلابياً، أو إمكانية تحقيق الإشتراكية بقرار حزبي وخارج

مشاركة الناس أو نيابة عنهم، أو إمكانية تحقيق «الثورة» بتأجيل الديمقراطية أو تجميدها والقبض عليها... لقد جاء اكتشاف الحزب «لمركزية» دور الديمقراطية في تطوير المجتمع والدولة متأخراً جداً.

لذلك يمكن النظر إلى التحولات التي شهدها الحزب منذ مؤتمره السادس، ولم يزل، على أنها أقرب لأن تكون «تدريب» على معطى «جديد»، كان مجرداً و«خارجياً». إذا لم نقل كان مطلباً شكلياً شعاراتياً يرفعه الحزب للتعبئة والتحريض لإخراج الآخر أو لرد تهمة.

إن عمليات التدريب على الديمقراطية، قد تكون تراكماً كمياً يؤدّي إلى تحولات نوعية، الأمر الذي يجعل «المسؤولية الذاتية» حاضرة بقوة لترسيخ التغيير والتحول الداخلي. فإذا كان للعوامل الخارجية دوراً مهماً في التأثير الإيجابي لجهة التبشير بأهمية هذه التحولات أو نشر بذورها، فإن التحول الديمقراطي لا يمكنه أن يتحقق ويستمر أو يتثبت ويستقر خارج تأمين العامل الداخلي ــ الذاتي. غير أن هذه «المسؤولية الذاتية» لم تزل دونها عقبات متداخلة ومترابطة، سواء على الجانب الأيديولوجي أو المجتمعي أو التنظيمي. وإن اختلفت حدة هذه العقبات ومستوى حضورها في الحزب «كمؤسسة» ممثلاً بالقيادة الرسمية والمعارضة ممثلة بحركة الإنقاذ والتغيير.

لقد خفّف الحزب الشيوعي من حضور الجانب الأيديولوجي. غير أن الثقل الأيديولوجي في الوعي أو اللاوعي الحزبي لم يزل حاضراً، على سبيل المثال لا الحصر في النظرة إلى المجتمع على أنه قائم على طبقات متنافرة أو لجهة ضرورة القضاء على الدولة الرأسمالية... هذا الموروث الفكري يحضر أكثر عند «القيادة الرسمية» لأنه خندق للحماية يعفي «الذات» من مواكبة التحولات العالمية ويدعم القول بأن الحزب لا ينصاع لهذه التحولات، وبالتالي فهو حريص على «تاريخه» وأمين له. وقد جاء المؤتمر العاشر «نموذجا» معبرا عن هذه الوضعية بطريقة أو بأخرى.

إن هذه المسألة بحاجة إلى المزيد من التفكيك والدراسة، وبخاصة أن مواجهة

ما تثيره العولمة من تحديات لم تزل أقرب إلى الخطابية. غير أن الحزب، «كمؤسسة»، غير قادر على تحديد رؤية موضوعية لتوضيح طروحاته الفكرية ـ النظرية. وبالتالي فانه لم يزل متأثراً في مقاربته الواقع المجتمعي وقضاياه مقاربة «أيديولوجية»، الأمر الذي يجعله غير قادر على اعتماد المنهجية المادية الديالكتيكية كأداة لفهم التبدلات «النوعية» التي تجري داخل نظام العلاقات الرأسمالية، أو لفهم التحولات التي يشهدها عالمنا المعاصر في ظل العولمة، أو لفهم خصائص الواقع، أو لتحديد وسائل التغيير وسبله... الأمر الذي يجعل مسار التغيير والتطوير في حياة الحزب الداخلية أكثر ارتباكاً وتأزماً وصعوبة.

من هنا يمكن طرح بعض الأسئلة، على سبيل المثال لا الحصر، لتوضيح ما نذهب إليه. كيف يمكن الانتقال من تبنّي الماركسية ـ اللينينية كعقيدة شبه دينية تصلح لكل زمان ومكان، إلى تبنّي إطار فكري ـ نظري آخر تبدو فيه الماركسية إحدى مكونات هذا الإطار؟ ثم ما هي هذه المكونات الأخرى؟ وهل التجديد يعني توسيع دائرة «المراجع الفكرية» لمجرد التنويع؟ وكيف تتم هذه العملية؟ وما هي منطلقاتها وأسسها ومعايرها؟ وهل يمكن الانتقال من مكون عقيدي «ثابت» إلى آخر «متحرك» و«متنوع» و«متعدد» «بكبسة زر»؟ إن ما تفرضه العولمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً... وما تمارسه الولايات المتحدة الأميركية من هيمنة القطب الأحادي قد تدفع الحزب أو بعض عناصره إلى تشكيل «تيار» أو اتجاه يدعو للعودة إلى القلاع الأيديولوجية السابقة والتحصّن فيها لاستعادة الحزب حيويته وفعاليته، الأمر الذي يحد، أو يعرقل، ترسيخ مسار التحول والتطوير في الحزب. وهذا ما هو حاصل بأشكال متعددة.

كما لا يمكن فصل الديمقراطية في الحزب الشيوعي، كما في غيره، عن البيئة المجتمعية التي يعمل ضمنها. فيتقاطع الذاتي ـ الحزبي مع الموضوعي ـ المجتمعي ليولّدا ما يمكن أن نسميه المزيد من الإطباق على الثقافة الديمقراطية وسلوكياتها. إن غياب أو هامشية الثقافة الديمقراطية وتجسيداتها في المجتمع الذي يتسم بطابعه الأبوي ـ البطريركي وتركيبته الطائفية والمذهبية، يترك آثاره السلبية على المؤسسة الحزبية.

من هنا فإن التناقض يكمن بين الفكر العصري ـــ العلماني ـــ المدني والقاعدة الفكرية السابقة لهذا الفكر في مجتمعنا. ويبدو أن هذه القاعدة تتبلور معالمها وتترسخ منطلقاتها في هذه اللحظة التاريخية أكثر من الفترات السابقة. في ظل هذا المناخ وفي إطار التقاطع مع الجانب الأيديولوجي يصبح الحديث عن الديمقراطية، ثقافة وممارسة، أمراً عسيراً.

لقد أنجز الحزب الشيوعي في المؤتمر السادس خطوات غير مسبوقة في تاريخه، كما في تاريخ التجربة الحزبية في لبنان. غير أن هذا الإنجاز جاء في سياق تراجع عام عالمياً (سقوط الإتحاد السوفياتي، تعاظم الهيمنة الأميركية...) وعربياً (تفكك حركة التحرر العربية...) ومحلياً (انهزام المشروع الوطني الديمقراطي، وتلاشي الحركة الوطنية، وتحصن الأحزاب بالمذاهب...). إضافة إلى أن الحزب كان قبيل المؤتمر السادس في «ثيابه العسكرية» وخارجاً لتوه من الحرب الأهلية منهوك القوى مختل التوازن، الأمر الذي جعل توطين مقررات المؤتمر السادس خاصة، وما بعده عامة، مسألة خارج الإمكانات الذاتية. فكيف يمكن على سبيل المثال لا الحصر تحويل الحزب من حزب «تآمري» إلى آخر ديمقراطي في ظل هذه المناخات؟

لقد تضافرت عوامل حزبية داخلية، إضافية، عرقلت مسيرة التطور والتغيير الديمقراطي منها على سبيل المثال لا الحصر استقالة جورج حاوي من الأمانة العامة. قد تكون الاستقالة تعبيراً عن «يأس» حاوي من الإصلاح الداخلي. غير أنها بالتأكيد كانت الإعلان المباشر، أو غير المباشر عن درجة تجذّر الخلافات الداخلية التي تعصف في حياة الحزب الداخلية، وتدلل على عمق التعثّر في مسيرة التطوير والتحول الديمقراطي، أن العوامل الداخلية ،الإضافية، بينت وكأن الوضع داخل الحزب قد وصل إلى الطريق المسدود.

لذلك فقد «الرفاق» باستقالة جورج حاوي في حينه ثم باستشهاده لاحقا، «الأب الرمزي» الداخلي بعد أن فقدوا قبل ذلك «الأب الرمزي» الخارجي المتمثل في الاتحاد السوفياتي، وأصبحوا في حيرة من أمرهم. وبالتالي لم تنجح الإدعاءات الحزبية بأن الحزب غير متأثر بالإستقالة. حيث ظهرت العديد من الإرتباكات في

قيادة الحزب عامة وفي موقع الأمانة العامة خاصة. دون أن يعني هذا الرأي انتقاصاً من شخص الأمينين العامين اللذين تعاقبا على الأمانة العامة (فاروق دحروج ود. خالد حدادة). ويبدو أن بعض الآثار السلبية للإستقالة تكمن في أن حاوي كان من رموز التغيير والتحول الديمقراطي داخل الحزب. بل إنه أحد أهم الرموز القيادية في الدعوة إليه وتبنّيه. من هذه الزاوية خسر تيار التجديد رمزه الأبرز وقائده الأول، مما جعل التيار «المحافظ» أكثر امتداداً وحركة.

٢ ــ السكوت عن الأزمة

إن الممارسة الديمقراطية داخل الحزب لا تزال متعثرة. خاصة لجهة طريقة تنظيم المؤتمرات وتدخّل القيادة وهيمنة موقع الأمانة العامة وعدم الفصل بين السلطات (التشريعية، التنفيذية، الدستورية) وعدم مأسسة لحزب.....

ان هذه الوضعية لم يتم التأسيس لتجاوزها في المؤتمر الأخير (العاشر ٢٠٠٩) للحزب. بل بدا المؤتمر متعاميا عن أزمته، أو كأنه اعتبر أن السكوت عن الخلل كافياً لمعالجته.

لقد حقق الحزب بإنعقاد مؤتمره الأخير «إنجازاً» حزبياً وسياسياً. فقد عبر عن وحدته وتماسكه، وبالتالي انتصاراً على «نفسه» وعلى قوى الاعتراض والمعارضة في صفوفه بعد هذا المخاض العسير الذي تم الاعلان عنه منذ تسعينيات القرن الماضي، الأمر الذي جعل العديد من الحزبيين منتشين جداً لأن «حزبهم» باق ومستمر وقوي... على عكس ما تم تصويره في السنوات السابقة.

إن متابعة المؤتمر تعزز هذه النظرة «للذات الحزبية المتألقة». فقد شارك حوالي ٢٨ حزبا من الخارج في أعماله[٦٨]، إلى جانب العديد من الأحزاب والشخصيات السياسية اللبنانية، ووجهت إليه العديد من رسائل التحية، وأقام الحزب على هامشه ندوة بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠٠٩ في قصر الأونسكو بعنوان «الأزمة الاقتصادية العالمية مصدر لتنامي العدوانية الامبريالية والتوتر في الشرق الأوسط والعالم» بمشاركة وفود من اكثر من ٣٢ دولة عربية وأوروبية وافريقية وأمريكية إلى جانب مشاركين من

---

(٦٨) **النداء** الجمعة ١٣ آذار ٢٠٠٩

لبنان وفلسطين، وتحدث في المؤتمر عددا من الوفود (فرنسا، الصين، سوريا، كوريا، روسيا، الاردن، اسبانيا) ...

اما على صعيد البنية العامة للمؤتمر فقد حضره (٢٩١) مندوبا منهم (٦٤) اعضاء اصليين ليس لهم حق التصويت، ومنهم حوالي (٤٠٪) من العمال والمستخدمين. وزاد من «نصاعة الصورة للذات الحزبية» أن المؤتمر عقد خارج أي توتر علني يبين ارتباكا ما في بنيته أو تصدعا ما في هيكليته أو تراخيا ما يبين هشاشة ترابطه اوتراخي قوته أو ضعف تلاحمه....

ضمن هذا الفضاء المنتشي بـ «الذات الحزبية» يحق للشيوعي أن يفخر بما أنجزه. غير أن هذه المعطيات المهمة لا تلغي بعض الملاحظات ــ «الحقائق» على النحو الآتي:

الملاحظة الأولى تتمثل في أن المؤتمر قطع مع المعارضة. فقد حسم المؤتمر أية إمكانية للتواصل أو التلاقي أو الحوار مع المعترضين والمعارضين في صفوفه. فاذا استثنينا «حركة اليسار الديمقراطي» التي أعلنت خروجها من الحزب، وشكلت إطارها الخاص، فان العديد من الشيوعيين (أفرادا وجماعات) ما زالوا داخل صفوفه ومصرين على «هويتهم الحزبية». غير أنهم على مواقف متعارضة مع السائد حزبيا. لقد تعامل الحزب مع هذه الوضعيات المنتشرة في مناطق مختلفة من لبنان بهامشية غير مبررة، واقفل باب الحوار والتواصل معها، أو لم ينتبه إلى أهمية «تجديد» العلاقة معها.. أو لعل «القيادة الرسمية» حاولت أن تعلن المؤتمر وكأنه انتصار لفريق على آخر... وفي الحالات كافة فان الحزب وقع في مطب «انقسامي» وموقف غير ديمقراطي دون مبرر.

الملاحظة الثانية تتمثل في غياب الرأي الآخر وتهميشه داخل المؤتمر بحد ذاته. فاذا كانت «حركة الاعتراض» قد بقيت خارج صفوف الحزب بحجج متعددة بعضها، مثلا لان بعض المعارضين أصبح منخرطا في «مشروع الشيطاني» أو انهم «متأمركين»....، فاين يمكن أن نجد الرأي الآخر في المؤتمر العاشر؟ وهل كل المؤتمرين على الرأي ذاته والموقف ذاته؟...ان متابعة اعمال المؤتمر تبين أن

«الرأي الآخر» كان مهمشا أو شبه معدوم.

لقد قدم الحزب نفسه خلال المؤتمر على انه متماسك. ولخص البعض قبيل انعقاد المؤتمر هذه الصورة بالقول: (... أن الحزب تجاوز تلك الخلافات الفكرية ـ السياسية لصالح توجه اثبتت التطورات صحته ولا تشكل بعض التباينات الفكرية والسياسية في ما يتعلق بالمراحل الانتقالية نحو الاشتراكية ودور الطبقة العاملة... في سياق هذا الانتقال مشكلة جدية...)[٦٩] .

خطورة هذا المنحى الذي جسده المؤتمر العاشر قد تكمن في إعادة الحزب إلى ماض انقضى وانتهى أولاً، والى تجاوز ما جاء به الحزب في مؤتمراته السابقة التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي ثانيا، وفي الحالتين فان الأخطر يكاد ينحصر في تداعي مقولة التجديد فكرا وممارسة، وتقييد العملية التغييرية في الحزب، الأمر الذي قد يعيد تحويل الحزب إلى «الثكنة» و «القلعة» ومقولة امتلاكه الحقيقة.... هذا المنحى لا تقيده «النصوص» الناظمة، في النظام الداخلي. لأن «التحرر» من الموروث اللاديمقراطي يقترن بالتجربة ويتأصل في الممارسة ويُصقل في الواقع المعيوش ويستوي بالنقد والمراجعة.

الملاحة الثالثة تتمثل في حضور الشباب. لقد مثل الشباب في المؤتمر العاشر نسبة كبيرة، مبدئيا، فبلغ متوسط عمر المندوبين ما بين (١٩ ـــ ٣٠) سنة ما نسبته (٢٠٪). واذا أخذنا منوسط عمر من هم دون الخمسين سنة (١٩ ـــ ٤٠) فقد تصل النسبة إلى حوالي (٤٠٪) من أعضاء المؤتمر، الأمر الذي يدفع إلى القول أن الحزب الشيوعي اللبناني حزب شاب بكل معنى الكلمة[٧٠].

غير أن هذا الانجاز المهم بامتياز يحتاج إلى وقفة موضوعية حتى لا ننساق إلى المواقف اللحظوية. أن حضور الشباب لم يأت على أساس برنامج سياسي أو مطلبي أو على خلفية فكرية متجددة أو على قاعدة طرح معالم محددة للتجديد... فالجيد في حضور الشباب ومشاركتهم اقتصر على العمر الزمني، وليس على

(٦٩) **النداء** الجمعة ٢٧ شباط ٢٠٠٩

(٧٠) **النداء** الجمعة ١٣ آذار ٢٠٠٩

الفكرة أو البرنامج....، الأمر الذي يدفع إلى القول أن الشباب هنا، وفي هذه الوضعية، لم يتمايزوا عن غيرهم إلا عمريا فقط، ولم يختلفوا عن السائد وطروحاته إلا «شكليا». فهل العمر الزمني فقط هو المعيار؟

لقد شهد الحزب الشيوعي حضورا شبابيا باستمرا. ففي المؤتمر الثاني (١٩٦٨) مثلا قاد الشباب التجديد فيه، وكان الشهيد جورج حاوي أبرز قادته. وحضور الشباب في المؤتمر الثالث (١٩٧٢) ترافق مع حمل الشباب برنامجا في مواجهة ما كان يسمى بـ «الحرس القديم» وطرحت بدائل وأخذ حضورهم مسارا تغييريا في الفكر والممارسة. كما أن المؤتمر السادس (١٩٩٢) لحظ حضورا مميزا للشباب. وقد قاد التجديد فيه إضافة للشباب أعضاء «كلل الشيب مفرقهم» ومنهم مخضرمين ومن ذوي «الاعمار» المتقدمة. كما أن العديد من المعارضين اليوم في الحزب هم من الذين تقدموا في العمر...، الأمر الذي يعني أن العمر الشاب مسألة جد مهمة، لكنها قد لا تكون هي المعيار الوحيد للقول بالتجديد ومواكبته. خاصة وان حضور الشباب في المؤتمر العاشر (الضروري والمهم) لم يرافقه أية تحولات أو طرح لبدائل «جديدة ومميزة»، الأمر الذي يجعل الحزب أمام تحديات جديدة، اذا لم نقل خطيرة.

إن هذه الملاحظات، وغيرها، تهدف إلى طرح قضايا للنقاش حول التجديد في الحزب من جهة، وتحاول أن تبين أن «انتصار الذات الحزبية» في الشكل لا يخفي الأزمة الداخلية في المضمون، كما أن تهميش الآخر لا يلغيه. وفي الحالات كافة فان المؤتمر الأخير يطرح تحديات «جديدة»، ويحيل «أزمته» على الزمن والتقادم فالوقت قد يكون كفيلاً بحلها.

٣ ـــ بمثابة خاتمة

إن مجمل هذه الأوضاع لا تلغي أن الحزب الشيوعي اللبناني من اكثر الأحزاب شفافية في لبنان، ويكاد أن يكون الحزب الوحيد الذي يناقش اوضاعه علنية، ويمكن في الوقت نفسه مناقشته، والاختلاف معه ونقده دون ارتدادات سلبية. لذلك يبدو وكأنه «خارج» السرب «الحزبي» الطائفي ـــ المذهبي المدمر

للإنسان والمجتمع، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. لذلك يُعلق كثيرا على ما بدأ بطرحه منذ المؤتمر السادس. لان نجاح التجربة قد يكون منطلقا لتجديد الظاهرة الحزبية في لبنان كما في البلدان العربية.

ضمن هذا التصور فان المعطيات المقدمة، تشير إلى أن الحزب الشيوعي اللبناني دخل في نفق آفاقه غير واضحة المعالم. فلا هو بقادر على المتابعة إلى ما طمح إليه، ولا هو بقادر على التوقف وتجميد ما أنجزه. إن وضعه في هذه الفترة يتماثل، وإلى حد بعيد، مع الصورة التي رسمها الروائي السوداني الطيب صالح في روايته موسم الهجرة إلى الشمال حيث قال: «.... تُلفّتُ يمنة ويسرة، فإذا أنا في منتصف الطريق... لن أستطيع المضي ولن أستطيع العودة... كنت أحس بقوى النهر الهدامة تشدني إلى أسفل وبالتيار يدفعني إلى الشاطىء... لن أستطيع أن أحفظ توازني مدة طويلة. إن عاجلاً أو آجلاً ستشدني قوى النهر إلى القاع...»(٧١).

في ظل هذه الوضعية الإشكالية هل يختار الحزب الحياة ويصرخ كما صرخ بطل رواية موسم الهجرة إلى الشمال: النجدة النجدة النجدة؟ أم هو مرتاح إلى ما هو عليه؟. هل يريد أن يبقى، على أحسن تقدير، في حالة من انعدام الوزن؟ أم يتحول إلى ذكرى لتجربة عريقة تُروى لتأكيد استحالة التغيير والتطور داخل الظاهرة الحزبية في لبنان؟.

(٧١) الطيب صالح، **موسم الهجرة إلى الشمال**، ط ١٤ (بيروت: دار العودة، ١٩٨٧)، ص ١٦٨ ــ ١٧١.

حزب الله...
وتحولات البنية اللبنانية العامة

أحمد جابر

تقتضي معاينة الحالة الحزبية، إعادة تسليط الضوء على الواقع السياسي والاجتماعي العام، الذي أنتج تلك الحالة، مثلما تقتضي إعادة استكشاف الممرات والقنوات الداخلية التي تحتضن حراك العملية الحزبية، فتشهد في نهاية المطاف لديمومتها، أو تكون شاهدة على اندثارها. مقياس الأمرين، مدى الاستجابة والتفاعل الشعبيين، أي مدى تطابق، أو اقتراب كل طرح حزبي، من ملامسة منظومة مصالح الفئات الشعبية التي يتوجه إليها، وحسن التعبير عنها، والنجاح في استخدام «الآليات» التعبوية، النظرية والمادية، لقيادة نشاط هذه الفئات، ووصل حيويتها بأفق إنجازات واقعية ملموسة.

بعض ما تقدم، يعتبر من «العمومية البديهية»، التي يعتمدها كل «اجتماع ناجز»، فهنا للنجاح مقاييسه، وللخسارة أسبابها، ولهذا وذاك مرجعيات متوافق عليها، من رأي عام وإعلام وحرية تعبير، وصناديق اقتراع... عليه. يخضع نشوء

الأحزاب وارتقاؤها، لعلل اجتماعية وسياسية واضحة، كذلك يقرأ تقهقرها وزوالها، في نفس الدفتر السياسي والاجتماعي...

هذا في المجتمعات «السليمة»، أما في المجتمعات «السقيمة»، فثمة وقائع حزبية، تكاد لا تمت إلى الأصل الاجتماعي للأحزاب بصلة، وإذا ما توفرت لهذه الأخيرة صلة ما، بظرف واقعي محدد، أثناء إعلان بيان التأسيس، فإن المسافة سرعان ما تتسع بين القول الأول، والكلام والفعل الأخيرين... لتكرس القطيعة بين النوايا «الحسنة»، وبين النتائج التي أفضت إليها تلك النوايا!!

يقع العمل الحزبي في لبنان ضمن منطقة «السقم السياسي» والاعتلال الاجتماعي، حيث يغيب السؤال عن سبب تأسيس حزب ما، مثلما لا يؤرق الخاطر الاستفهام، عن سبب استمرار الحزب ذاته!! وما يدعو إلى الدهشة، أن الاستمرارية الحزبية صفة دائمة في لبنان، لكل التجمعات والتنظيمات والمجموعات الحزبية، فليس شرطاً أن تقترن الاستمرارية بنشاطية ما، أو أن تنتسب إلى منظومة فهم، ومجموعة مصالح... بل لعل شرطها الأوحد، بقاء «أصحابها» على قيد الحياة.

حزب الله ابن بيته اللبناني:

استعراض حالة حزب الله، في لبنان، تفتح، بداهة، على معاينة البيئة اللبنانية العامة، في تاريخها الإشكالي وفي تطورها الصعب، وفي حاضرها المعقد، وفي مستقبلها الذي تكتنفه علامات الاستفهام... حزب الله، هو ابن «بيته» اللبناني، الذي ما زال... «بمنازل كثيرة»[١].

حتى تاريخه، ما زالت الهوية الوطنية اللبنانية، في مقوماتها، ومكوناتها، وتعريفها، موضع جدل وتجاذب، كذلك ما زالت الوحدة «المجتمعية» معلقة، ولم ينعقد التوافق الداخلي حول مسائل «أولية»، من الاستقلال إلى العروبة، إلى الطائفية، إلى دور الطوائف... إلى تفسير الصيغة، والاحتكام إلى منطوق الميثاق...

---

(١) إشارة إلى كتاب د. كمال الصليبي: **بيت بمنازل كثيرة.**

غياب الجوامع الوطنية المشتركة، المؤسسة، جعل كل عامّ مؤجلاً في لبنان، وجرى توزيع المدى المشترك، على الخصوصيات، التي تولت منظوماتها التعبير عن هواجسها ومصالحها، وتكفلت تنظيماتها بحمل أعباء ترجمة هذه المصالح إلى وقائع مادية، في بنية النظام اللبناني، وفي مؤسساته، وإلى عوائد محددة ومقدرة من الخزينة العامة، بالتناسب مع الصعود أو الهبوط، الذي رافق مسيرة كل مجموعة أهلية محلية. هكذا كان القول بأن الطوائف «قنوات توزيع»[٢] قولاً صالحاً، معمولاً به ومعترفاً بأحكامه، حسبما تدل عليه اليوميات اللبنانية.

على وجه من الوجوه، تقدم لوحة نشوء الأحزاب في لبنان صورة عن نمط حراك الوضع الداخلي، الذي عرفته «الكيانية اللبنانية»، وعن مدى التداخل والافتراق بين الأهلي اللبناني، الذي شكل أساساً لنشوء «الوطن الكبير» وبدايات «المجتمعي ـ الاندماجي»، الذي حاول أن يشق طريقه، من فوق الاشتباك الأهلي الصعب، لأنه، بحسب اعتباره، يشكل البديل «المستقر» لصيغ الاهتزاز الداخلي، المفتوحة على الانفجارات الدورية المتوالية.

لكن البدائل الحزبية «العابرة»، عادت وسقطت، بدرجات متفاوتة، تحت وطأة «الحزبيات» المحلية. ذلك أن العبور قام في أساسه على حوامل خارجية، من نوع «الإيديولوجيا القومية العربية» وإيديولوجيا الأفكار الاشتراكية... «الخارجية»، مأخوذة على معنى الإسقاط الذي مورس على «مستوى تطور البنية اللبنانية»، وتحميلها بالتالي ما ليس من إرهاصاتها. لقد كان عامل النجاح الأولي، الذي أصابته أحزاب «العقائد الكبرى»، كامناً في زخم «الموجات التحررية» الوافدة من الخارج، بمنوعاتها، والتي لا شك في عموميتها، لكن «شواطئ» الاستقبال الشعبية، كانت خاصة جداً، بحيث جرى تطويع الأهداف «المستوردة»، بشموليتها، لأحكام اللون الطائفي الخاص، مما استنفر واستفز ألواناً طائفية أخرى. في الخلاصة، كانت قوة الإعاقة الداخلية، متفوقة على مفاعيل «المراهم» والوصفات الفكرية والسياسية التي اقترحت لمعالجتها.

---

(٢) منشورات منظمة العمل الشيوعي تقرير اللجنة المركزية عام ١٩٧٥.

محطتان أهليتان:

محطة الغلبة الأساسية الأولى، التي يمكن اعتمادها للتأريخ لهيمنة «المنطق الأهلي» اللبناني، واستعصائه على محاولات تغييره، كانت محطة العام ١٩٧٥، تاريخ انفجار الحرب الأهلية اللبنانية. لقد أعلنت قوى الاستعصاء مجتمعة، رفضها للمس بصيغة النظام الذي يؤطر «اجتماع الأهل»[٣]... على ثغراته، مثلما أفصحت «قوى التغيير» عن «نزقها»، عندما لم تدقق في معنى الصعوبة التغييرية اللبنانية، فألحقت «عمومياتها» القومية والاشتراكية والعلمانية، بمنطق «الأهليات اللبنانية» واستجابت لنداء حروبها.

كان ذلك، الكسر التأسيسي «للحزبية اللبنانية» بطموحها التغييري والديمقراطي والعلماني، أي بمعنى تطوير صيغة النظام السياسي اللبناني، بكل مندرجاته ومناحيه، وعلى هذه القاعدة «التأسيسية المتفجرة» جاء اجتياح إسرائيل للبنان، واحتلالها، للعاصمة بيروت، ليضيف إلى كسر باب «الاجتماع الأهلي»، تخليعاً وتشظياً لكل الأبواب.

فترة ما بعد اجتياح العام ١٩٨٢، هي المحطة الثانية التي شهدت إنفلات الحرب الأهلية الداخلية، وعرفت إطلاق كل المنوعات «الخصوصية» من ضوابطها. لقد جاء الأمر بمثابة ردود مختلفة على واقعة الاحتلال، من منطلقات سياسية متباينة، حاول بعض من أصحابها، تكريس أمر واقع جديد، مثلما سعى البعض الآخر إلى رفض هذا الواقع، ومنع أحكامه القاسية من النفاذ... وعلى ضفتي التكريس والرفض، توزعت أساليب الردود، التي كانت تملك كامل عدتها السياسية والفكرية والمادية أيضاً.

يعنينا في مقام الدراسة الحالية، معاينة الحالة التي رفضت الاحتلال، ودعت إلى مقاومة نتائجه. وهذه ضمت في صفوفها كل ذوي المشارب الفكرية «اليسارية والديمقراطية» والوطنية، بالمعنى المتعارف عليه في تلك الأيام... ضمن هذه الظروف الجديدة، والطارئة على الوضع اللبناني، نشأ حزب الله، الذي يؤرخ لقيامه

(٣) إشارة إلى عنوان كتاب وضاح شرارة: **خروج الأهل على الدولة.**

بالعام ١٩٨٢، كرد مباشر على الاحتلال الإسرائيلي، وكافتتاح لمسيرة «أهلية» لها كل خصوصياتها، ومن خارج الأطر الحزبية، التي كان معمولاً بها في تلك الأوقات.

لقد صار معلوماً ما حققته «مقاومة حزب الله» من إنجازات، كان أهمها، انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأرض اللبنانية، لكن الأمر يتطلب بعض الإضاءات على جوانب أساسية من العوامل التي جعلت مقاومة أهلية بعينها، تصل إلى خواتيمها الظافرة، بينما كتب الموت السياسي البطيء على «مقاومة وطنية»، كانت المبادرة إلى نداء القتال، والأسرع في الاستجابة إلى تنفيذ بنوده[٤].

الأساس السياسي لتراجع المقاومة الوطنية:

نشطت بعض أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، قتالياً، تحت إسم «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، وبدأت بواكير عملياتها بعد أيام قليلة من دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت. كانت سرعة الرد القتالي الوطني، مفاجأة للأوساط السياسية، عموماً، لأنها رأت في احتلال العاصمة اللبنانية، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية منها، افتتاحاً لمرحلة طويلة من «الستاتيكو السياسي» المختل، في صالح مشروع لبناني آخر[٥]، واكب الاحتلال وراهن على نتائجه.

لكن السرعة التي فاجأت الأوساط، لم تكن خارج السياق السياسي الذي أشرف عليه «وطنيو» تلك المرحلة، لذلك كان التوقيت القتالي محسوباً، وكان الاستعداد للحظة «إطلاق النار»، موضع عناية أكيدة، أثناء حصار العاصمة اللبنانية، الطويل.

لقد أرادت «الحركة الوطنية»، أن تجدد «برنامجها السياسي» من خلال إطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وأن تتكيف مع الجديد، الذي مثله الاحتلال، وأن تعلن الرفض المبكر «لكسر المعادلة اللبنانية»، من خلال تحكم أحد فرقائها بتقرير الوجهة الغالبة للوضع اللبناني، في توازناته الداخلية، وفي علاقاته الخارجية. وقد

(٤) مراجعة بيان جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ١٦ أيلول ١٩٨٢.

(٥) إشارة إلى ما عرف «بالمشروع الانعزالي» في اليوميات السياسية اللبنانية.

بنت «الحركة الوطنية» طموحها الجديد، على جملة من الحسابات، أهمها:

أ ـــ وضوح موقفها السياسي الرافض للاحتلال والداعي إلى مقاومته، مع ما يعنيه ذلك من إرادة سياسية، ترفض الإقرار بديمومة لحظة التوازنات التي أوصل الاحتلال لبنان إليها.

ب ـــ تثمير عملية الصمود الطويلة في وجه الحصار، وتوظيف الزخم الناتج عنها، في مباشرة عمل عسكري مباشر ضد الاحتلال.

ج ـــ مخاطبة حسابات مصالح فئات لبنانية محددة، شعرت باهتزاز وزن مواقعها، بفعل الاحتلال (الإسلام السياسي عموماً)، واستشرفت الخسارة «المستقبلية»، في أروقة صياغة القرارات اللبنانية العامة.

د ـــ الرهان على استنهاض «شعور المصالح الموضوعية» للبنانيين، التي لا تتحقق إلا بزوال الاحتلال، مع ما يعنيه ذلك من تصحيح للخلل العميق، الذي أصاب بنية «العيش المشترك» اللبناني.

الشعار الذي رفعه «المقاومون الوطنيون» اختزل طموحهم الجديد، وجسّده، فالقول «بالتحرير والتوحيد والديمقراطية»، لم يقم فواصل بين مهمة وأخرى، بل جعل كل هدف سبباً للآخر، ونتيجة له في الوقت ذاته. هكذا صارت الوحدة اللبنانية، حول تعريف العدو المشترك، شرطاً للتحرير، مثلما صارت الديمقراطية ممراً أكيداً، وشرطاً لازماً لوحدة اللبنانيين...

لكن في مواجهة طموحات «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، وحساباتها، كان المرجل الأهلي، اللبناني، يغلي بحسابات أخرى... إذ سرعان ما حاصر الوضع الأهلي المتفجر، في أكثر من منطقة، أولئك الذين جعلوا «التحرير» وجهتهم الوحيدة. لقد نجم عن خطوط التماس الجديدة بين اللبنانيين جملة من الوقائع، التي شكلت بمفاعيلها، وارتداداتها، الأساس السياسي الذي سحب مظلة «الشرعية الوطنية»، التي كانت متوفرة «لجبهة المقاومة الوطنية»، ومن أهم هذه العوامل، وأبرزها، ما يأتي:

ـــ إيغال اللبنانيين في فرط عقد «اجتماعهم المشترك»، مما أطاح بركيزة الوحدة المتوخاة، كعامل لا بد منه في عملية التحرير.

ـ تقدم الفرز الطائفي الخاص، على حساب الفضاء المشترك العام، مما حرَم «جبهة المقاومة»، من مداها الاجتماعي الذي تتوجه إليه، وتستمد قواها وزخمها منه (حرب الجبل مثال).

ـ إصابة التداول السلمي، للإشكاليات اللبنانية، بجراح عميقة، بعد أن صار السلاح وسيلة «التخاطب» الأساسية، مما أعاق بدوره فرصة إفتتاح مسيرة نسخة «ديمقراطية» أخرى، لوفاق اللبنانيين.

ـ انخراط بعض من قوى «جبهة المقاومة»، في الحرب الأهلية، المتنقلة، الجديدة، و«إبتكار» الشعارات والتحليلات، التي تسوغ هذا الانخراط، مما أصاب «الوطنية العمومية» للمقاومة، بأوصاف «الخصوصيات» الأهلية، التي كانت لصيقة بمجمل برامج وطروحات الحركة الوطنية سابقاً.

كخلاصة: اهتزت الأرض الإجتماعية والسياسية التي وقف فوقها المقاومون الوطنيون، فسلكت مقاومتهم مساراً إنحدارياً، بالتناسب مع «المسار الإنحداري» الذي سلكه «الاجتماع اللبناني» بمختلف تكويناته وشعاراته وأولوياته... هذا يعيد الاعتبار إلى «السياسة»، لدى تناول نسخة المقاومة «الأولى»، ولا ينفي خانة التقنيات اللوجستية والدعم المالي المساعدين... لكنه يظل يلح على أولوية النقاش السياسي، بخطوطه العامة الأساسية، فلا يستغرق في التفاصيل الثانوية، المتممة له والمترتبة عليه، مما يلي «السياسي» ولا يتقدم على أحكامه.

الأساس السياسي لنهوض مقاومة حزب الله:

يمكن القول أن العوامل السياسية البنيوية، التي شكلت أسس تراجع المقاومة، ذات المشارب الوطنية السابقة، كانت هي ذاتها الأسس التي قام عليها بنيان حزب الله، وضمن معطياتها الجديدة، درجت مقاومته الإسلامية واشتد عودها. تكراراً، كان طغيان «الحيز الأهلي الخاص»، على فضاء المدى الوطني العام، قيداً داخلياً، كبّل جبهة المقاومة، ثم أبطل حراكها، وهو ذاته، أي «الخاص»، كان المفاعل الأجدى، الذي أطلق حزب الله ومقاومته، ووفّر لهما الأساسي من الحصانات، والأوثق من الضمانات.

إطار النشوء الداخلي:

لقد جاء نشوء حزب الله / المقاومة الإسلامية/ وسط ظروف داخلية لبنانية، وخارجية، عربية وإقليمية، كان الأبرز من سماتها الداخلية، الآتي:

ــ انكسار وطني، سببه الاحتلال الإسرائيلي.

ــ انكسار «ميثاقي وصيغوي»، وجد ترجمته الأكثف، في وصول رئيس كتائبي إلى رئاسة الجمهورية، وهذا، كان الوجه المعادل لإعلان انتصار مشروع فئوي داخلي واندحار مشروع آخر.

ــ إحساس «بالانسلاخ» عن المحيط الطبيعي، العربي، مرّة جديدة، بعد أن لاح في الأفق احتمال فرض «معاهدة سلام» على لبنان، بالشروط الإسرائيلية القاهرة.

ــ تعزز الشعور بالانقطاع عن العمق العربي، واحتمال القطيعة معه، بعد خروج القوات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مهزومتين، من بيروت ومن بعض المناطق اللبنانية الأخرى.

إطار النشوء العربي:

أما على صعيد خارجي، عربي، وسوري تحديداً، فقد كان من أبرز العوامل المساعدة، لانطلاق حزب الله، في مقاومته، الآتي:

ــ استشعار سوريا لخطر تهاوي «الخاصرة اللبنانية» والمبادرة إلى محاصرة تداعياتها.

ــ سعي السياسة السورية، إلى استعادة التوازن مع إسرائيل، وعدم التسليم «بهزيمتها اللبنانية».

ــ تحويل «الساحة اللبنانية» إلى ساحة حرب بديلة، غير تقليدية، لتعذر خوض الحرب النظامية، على الجبهة السورية ــ الإسرائيلية، بسبب موازين القوى المختلة في صالح إسرائيل.

ــ الطموح السوري إلى استعادة موقع «اللاعب القوي» في المعادلة العربية

الإسرائيلية، من خلال إضافة الورقة اللبنانية المشتعلة، إلى سائر الأوراق العربية الأخرى، التي تتيح الظروف العربية، والمحلية استخدامها.

إطار النشوء الإقليمي:

في المدى الإقليمي الأبعد، كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المصدر النظري، الفقهي، لتأسيس حزب الله، ولتدعيم بنيته القتالية، أما أسباب «الجمهورية» الأهم فيمكن الإشارة إليها، بالآتي:

- الطموح إلى لعب دور إقليمي، يعيد للدولة الإيرانية ما كان لها من نفوذ سياسي وعسكري في منطقة الخليج العربي، ومن أولوية لدى صياغة مصالح منظومة دول المنطقة هناك... مثلما كان عليه الأمر أيام الحكم الإمبراطوري، الذي أطاحت به الثورة الإسلامية.
- تجاوز عقبة الحرب مع العراق، الذي وقف حائلاً دون نفاذ نظرية «تصدير الثورة»، والقفز بالتالي، من فوق رأس المعطى الجغرافي الحدودي، إلى مدى المعطى السياسي، القومي العربي، بما يختزنه من مضامين تحررية وتحريرية، في لبنان وفي فلسطين.
- توسل الوضعين، اللبناني والفلسطيني، لإضفاء الطابع «الإسلامي العابر» على توجهات الحكم الإيراني الجديد، بحيث يتجاوز «المقدس الإسلامي» المشترك، واقع العاملين «العرقي والمذهبي»، اللذين رُفع سلاحهما في وجه المقولات والتوجهات الإيرانية.

لقد قاربت «الثورة في إيران» مقولة إنشاء «أممية إسلامية»، فعملت على توفير الأطر التنظيمية والسياسية، «الفرعية»، الخارجية، المتحالفة معها، والمتناغمة مع توجهاتها... لم يكن الوضع اللبناني خارج هذه «السياسات» بل إنه شكّل، من خلال تأسيس تنظيم «حزب الله»، حالة نموذجية، قدمت كمثال لاحق، على الإنجازات السياسية الملموسة، التي يمكن تحقيقها من خلال: صفاء العقيدة، وانضباط التنظيم، وكفاءة الأداء، وصلابة الإرادة «الدنيوية» السياسية، المشحونة، بحمولة الأيديولوجيا، وثقل حضور التاريخ، في مجمل مفاصل «الذات» وفي ثنيات سلوكياتها التفصيلية.

«حزب الله» حزب المهمة الوحيدة والأهداف المتعددة:

بالارتباط الوثيق، مع الإطار السياسي العام الذي أحاط بولادة «حزب الله»، قادت مسيرة «الحزب» مهمة وحيدة، هي مهمة قتال الاحتلال الإسرائيلي، حتى إخراجه. أهداف المهمة كانت متعددة، بالتناسب مع أهداف الأطراف التي تحلقت حول «حاضنة الولادة»، وهي كما سلف إيرانية وسورية وداخلية لبنانية. كان مضمون الأهداف المتعددة، لثالوث المعادلة الناشئة، «وحيداً» أيضاً، أما جوهره الأساسي، فتغيير الأوضاع السياسية والميدانية، التي نجمت عن احتلال الأرض اللبنانية واستثمار هذا التغيير لاحقاً.

كخلاصة إبتدائية، أولى، ليس مجافياً للواقع، القول: أن الأحادية السياسية، كانت «العمود الفقري» لخطاب حزب الله، في النشأة، وفي المسار النضالي، وهي التي ستقود إجراءاته في التنظيم وفي التحالفات، وفي بناء المؤسسات الرديفة لنشاطه القتالي....

عناصر الأحادية لدى حزب الله:

ــ وحدانية الأيديولوجيا/ البعد الديني:

أعطى حزب الله لذراعه المسلحة، إسم «المقاومة الإسلامية»، ليجعل الإسلام، عموماً، مرجعية نظرية لخطه، وليكون، في تعاليمه وسننه هادياً ومرشداً لخطواته... الإحالة إلى «الإسلامية العامة»، من جانب «حزب الله»، تناغمت، مع «الشمولية الإسلامية» الإيرانية، وكانت صدى وترداداً لها. أما المقصود «بالشمولية»، فهو التوجه بالنهج والتفسير والدعوة... إلى مجموع «الأقطار الإسلامية»، وعدم اقتصار الأمر على بلد واحد فقط.

ينطوي الخروج بالشعار إلى ما وراء الحدود الوطنية، والقومية العربية، على ثلاثة أمور هامة، الأول: استبدال الروابط القومية أو الإقليمية أو الفكرية المغايرة... بالرابطة الدينية، والثاني: إنتداب المعلن والداعي والمحرض، لذاته، قائداً وملهماً للمحاولة الجديدة، والثالث: تعيين بلد ــ مركز للدعوة، على غرار «المركز الاشتراكي» الذي مثله الاتحاد السوفياتي السابق، أو المركز القومي الذي مثلته

مصر الناصرية... والدعوة بالتالي، إلى الإلتفاف حول المركز، والأخذ بسياساته وتوجهاته، والدفاع عن مفاهيمه... وحتى عن حدوده، إذا ما لزم الأمر، في مواجهة ما قد يتعرض له من عدوان...

بناءً على الأبعاد التي أشير إليها، يصير المضمون الجوهري لشعار «الإسلامية» المرفوع، مضموناً سياسياً، لدى مخاطبته الخارج، مثلما يصير مركباً من الديني «والفقهي» والسياسي، لدى مباشرة إعادة هندسة القاعدة الاجتماعية في الداخل... هذا يعادل، في الترجمة العملية، مطالبة بحرية التصرف، وطلباً «للمصادقة» على صحة المنهج والأفعال، وفقاً للقراءة الخاصة، طالما أن المعاني «المقروءة» تستلهم «الإسلام»، وتنشد الحفاظ على مصالح المسلمين.

لكن «إسلامية» المقاومة، العامة سياسياً، لم تكن عامة «دينياً»، فما اعتمد في ميدان «الإسلامية» هذه، هو النص «الشيعي الإمامي» الخاص، الذي له تفسيراته واجتهاداته ومراجعه ومأثوراته وتاريخه واعتقاداته المستقبلية... مما يمكن معه القول، أن «المقاومة الإسلامية» قد تحركت، تحت عباءة الشعار العام، «كفرقة» ذات طابع إسلامي خاص، لها نظرتها المحددة إلى الإسلام، ولها افتراقها «الفقهي» عن عدد من نظرات الفرق الإسلامية الأخرى... مما سيكون له نتائجه، والمواقف منه، في الحاضر السياسي، وفي المستقبل القريب منه.

تتصدر «إيديولوجيا» حزب الله، مبادئ ثابتة، لها أبعادها الدافعة والمحفزة والمحركة، من هذه المفاهيم ــ الثوابت، نذكر الآتي:

ــ مفهوم الإمامة[٦] ومعناها... وصفة الإمام الحق في الإسلام، وأثر القيادة الشرعية على أحوال المسلمين.

ــ مفهوم الغيبة[٧]، ومعنى انتظار الإمام الغائب، (المهدي المنتظر)، في المرحلتين، وما يقتضيه ذلك من واجبات وممارسات.

ــ مفهوم ظهور الإمام، المهدي المنتظر، والإشارات الدالة على هذا الظهور،

---

(٦) مفهوم الإمامة في الفكر الشيعي ــ الموقع العالمي للدراسات الشيعية.

(٧) فلسفة الإنتظار ــ نفس المرجع أعلاه.

والاستعداد العقائدي والنفسي والسلوكي له.

ــ مفهوم ولاية الفقيه[٨]، القائم مقام «الإمام المهدي المنتظر» وصفات هذا «الولي» وصلاحياته، والمهام المنوطة به، وواجب الطاعة له، والتقيد بتعليماته واجتهاداته.

سياسة البعد السياسي الواحد:

تُعرف «سياسة ما» وتصنف، على أساس أهدافها المعروفة، ومن خلال الوسائل الكفيلة بتجسيدها كواقع «مختلف» ضمن الواقع السياسي السائد، أو على ضفافه، أي أنها تندرج ضمن العملية السياسية ــ الاجتماعية، العامة، فتحتكم إلى آلياتها الهادئة، أو تكون خارجة «خروجاً ثورياً» على هذه الآليات.

في حالة حزب الله، كان النشوء والتطور والحضور، السياسي والاجتماعي، حضوراً من خارج السائد، على صعيد المسيرة «النظامية» اللبنانية، ومن منطلق مختلف، عن نسخات «الإعتراض والمناوئة»، على صعيد رؤى وانتظام «المعارضة الأهلية والوطنية».

سبق القول بالبعد السياسي الخارجي، الذي سهل ولادة حزب الله، وأمن لها مقومات الدعم، مثلما سلف الحديث عن البعد السياسي الداخلي الذي احتضن هذه الولادة، ووفّر لها ضمانات الصعود والاستمرار. لكن، وطبقاً لأحكام نشوء وتطور «الكيانية اللبنانية»، يصعب الحديث عن الداخل والخارج كبعدين منفصلين، عند التأريخ لأية قوة سياسية، وتتعذر إقامة الفاصل الحاسم بينهما، ذلك لأنه في الحالة اللبنانية، ثبت في أكثر من محطة سياسية، أن «الخارج داخلي، والداخل خارجي»، وذلك على خلفية استقراء المصالح الأهلية، واستقدام الدعم لها. لا يرقى الأمر هنا إلى «تهم الارتباط والتواطوء»، مع الخارج، التي يتبادل اللبنانيون تقاذفها، ولا يستوي منطق استعراض الأحداث، بمجرد الدعوة إلى إعادة تصنيف المسائل «تصنيفاً لبنانياً محضاً»، ومقاربتها، بالتالي، مقاربة داخلية صرفة. الأمر غير ممكن، لبنانياً، بسبب من التواريخ المختلفة للمجموعات اللبنانية، وبسبب من

(٨) مبادئ حزب الله ــ موقع www.Malkiya.net

التطور المتفاوت للبنى الأهلية الطائفية، وبدواعي نظرات كل مجموعة أهلية للعمق الخاص، «الحضاري والجغرافي» الذي ترتضيه كمجال حيوي لتاريخها ولمستقبل تطورها. على ما تقدم، لا مجال للحديث عن أبعاد في السياسة الداخلية، لحزب الله، أو لغيره، وذلك على معنى تعدد البدائل، بحيث يمكن الانتقال برشاقة سياسية واجتماعية، بين بعد وآخر، حسب تطور البنية الاجتماعية العامة، والبنية الأهلية الخاصة، وحسب مستوى التداخل الحاصل بينهما، في اتجاه بياني تصاعدي، أي تطوري وتطويري... يعاكس ما تشهد عليه الحياة السياسية اللبنانية.

ما هو مطروح على طاولة المعاينة، يكاد يكون النقيض «للسياسة التبادلية»... ذلك أن مسار العملية السياسية الحزبية، يذهب في اتجاه قولبة «الجمع الأهلي»، شعارياً، وفي اتجاه اختزالية سياسية، تسقط كل البدائل «الإستراتيجية» المتاحة، أو الممكنة، في سبيل الاستراتيجية البدئية الأولى... التي تظل أولى دائماً، ودون أن يليها في القائمة بديل أول وثانٍ وثالث وهكذا... مما تعرفه الحركات السياسية ذات المناشئ، الاجتماعية المختلفة. بدائل السياسة، بما هي تعبير عن خيارات وممرات أخرى، يمكن اللجوء إليها، وفتحها عند أي «انسداد» أو مأزق سياسيين، هي غير التكتيكات الظرفية ومواقف اللحظات الآنية، التي تعود لتصب في نفس المجرى «السياسي الاستراتيجي» الواحد. عليه، فإن الممارسة السياسية لحزب الله، يغلب عليها، بل يقودها «الخيار الأصلي»، وتبدو أنها بلا بدائل «تاريخية»، مع أنها تمتلك كماً من الممارسات «الموسمية» وحشداً من وسائلها المتغيرة، حسب نجاعة كل منها، وحسب ملاءمتها لمقتضى الحال... هذا لا يعني على صعيد «الأدوات» أنه يمكن التخلي عن «الأداة الأولية»، واللجوء إلى سواها، وفقاً لمعادلة «الأنجع والأكثر ملاءمة»... فالبعد الواحد الأول، له أداة واحدة أولى، هي «المقاومة المسلحة»، التي تعرف بدئياً وعلى طول الخط: أنها الأسلوب الأصوب والأفعل والأنسب والأجدى... لمن كان «في موقع الاستضعاف» ولمن أراد مقارعة «الاستكبار العالمي[٩]، وحلفائه وأعوانه...»... ممثلاً، عندنا، في «إسرائيل

(٩) مجلة رسالة التقريب ــ العدد ٤٢ ــ سنة ٢٠٠٤م ــ مطبوعات المجمع العالمي للتقريبي بين المذاهب الإسلامية.

الغدة السرطانية»[١٠] التي يجب استئصالها في نهاية المطاف... هكذا صارت «العسكرة» في وضعية حزب الله، شرط وجود، وهي أيضاً شرط بقاء، مثلما هي شرط ديمومة وحضور.

توفر العسكرة مادة التعبئة الداخلية، بمخزونها الروحي والمعنوي والمادي، مثلما تؤمن حالة الاصطفاف «الأعلى»، والانضباط الأهلي «الأرقى»... وعلى هذه القاعدة المتشابكة، يتجدد الولاء الحزبي، وتتسع دوائره، وتتفرع مؤسسات استيعابه... مرة أخرى، لا يحيل التوسع «المؤسساتي» الحزبي، إلى ضرورة تعبير «المجتمع» بشرائحه المختلفة عن حاجاته ومصالحه، وعن أشكال «الانتظام» التي تتكفل النطق بمفردات هذه المصالح... بل إن ما تقدم، يعاد ربطه، ربطاً محكماً، برؤى الانتظام حول «المهمة الأم»، بما يؤدي دائماً إلى حمايتها، وإلى حسن تنفيذها، وإلى التطوير الدائم لفاعلية أدائها.

إحياء «الرمزية الثقافية» الخاصة:

تسكن «الثقافة الخاصة» مجمل الاعتقادات والسلوكيات وطرائق العيش والنظرة إلى الوجود والكون، وتحدّد الذات «الثقافية» موقعها وغاياتها ضمن هذا الهرم «الثقافي العام»، فتنهل منه وتضيف إليه.

وعلى غرار كل مجموعة أهلية لبنانية، اعتنى حزب الله، بتسريع عملية إعادة إحياء «الثقافة الخاصة»، وبتعميم طقوسها على جمهوره، المنظَّم منه والمؤازر، وذلك من خلال خطوات مدروسة، ومبرمجة، أعادت استحضار عدد من المناسبات، فأخذت بطقوسها الموروثة، وأضافت إليها شيئاً من «المشهدية»، الهادفة إلى تكريس بعد مادي ونفسي في وجدان ممارسيها، والساعية أيضاً إلى جعل «المشهدية» الحاضرة، استمراراً لتراث مشهدي سابق، ومرجعية «نمطية»، لكل «المشهديات» التي تريد الخوض في غمار «التجربة الإحيائية» الطقوسية.

استفاد حزب الله من ثقل موقعه القتالي، ومن نفوذه السياسي «وسط أهله» ليعلي من شأن «ثقافته»، وليجعلها بالتالي، السائدة والمسيطرة على «أقرانها» من

(١٠) التعبير للإمام الخميني قائد الثورة الإسلامية في إيران.

الحالات «الثقافية» الأخرى، ضمن «البيت الشيعي» الواحد. هكذا باتت المعادلة واضحة: «الفكر السائد هو فكر القوة الأهلية الأولى»... هذا بتصرف عن مقولة «الفكر السائد هو فكر الطبقة السائدة» ذات المنشأ الفكري الماركسي.

قدّم التراث الخاص «بالكينونة الشيعية» مادة «الاسترجاع الثقافي»، في ثوب المناسبات المعروفة والمتداولة، وفي ركاب بعض المناسبات التي لم تكن معروفة، أيضاً، في أوساط «الجمهور»، هذا حتى لا نذهب إلى القول أنها كانت «مسقطة» من جدول احتفالاته، لأسباب تتراوح بين عدم العلم بها، على مستوى العامة، أو لاحتلالها موقعاً ثانوياً وهامشياً، في إبراز وتظهير «بنية الذات» الشيعية، أو لأنها من «المستحبات» التي لا ترقى إلى مستوى «الواجبات» الدينية... والاجتماعية!

في الحراك «الثقافي الخاص»، في ثوبه الجديد، وفي مرحلته «الثورية»، أعطيت المناسبات كل معانيها التي كانت لها، وأضيف إلى «التأسيسي» منها، (ودائماً على صعيد ذاتي)، عدد من الاجتهادات التفسيرية التي تلائم واقع الحال... انسحب الأمر ذاته على ما كان مصنفاً ثانوياً، في السلم «الثقافي»، بحيث تحقق نوع من «المساواة النسبية»، في الأهمية، بين مجمل الاحتفالات، وانتظم «الكل» في «عمارة تعبوية» واحدة، متناغمة الأبعاد، وثابتة الأركان.

من المناسبات التي تحتل، اليوم، مكانة «تعبيرية ثقافية»، يرافق إحياء بعضها، احتفالات طقوسية، نذكر ما سيأتي:

ـ الاحتفال بيوم الغدير، بما يختزنه من دلالة شيعية تأسيسية.

ـ ذكرى ولادة السيدة فاطمة الزهراء، مع كل رمزيتها الدينية والمعنوية وما تجسده كمثال يقتدى به، خاصة بالنسبة للمرأة المسلمة.

ـ ذكرى ولادة الأئمة، الإثني عشر، وربط كل مناسبة، بمعنى محدد في مسيرة «الشيعة الإمامية».

ـ ذكرى عاشوراء، ودروسها الكبرى، ومعنى «الثورة» فيها، والخط «الرسالي» الدائم، الذي يخترق كل زمان وكل مكان(١١).

---

(١١) الرسالة الحسينية ـ موقع العلامة السيد محمد حسين فضل الله.

ــ ذكرى ولادة السيدة زينب، بنت الإمام علي بن أبي طالب، والتشديد على دورها الهام في واقعة كربلاء.

تجدر الإشارة، إلى أن الخوض في الشؤون السياسية، يكون «واسطة العقد»، على منابر هذه المناسبات، التي سبق ذكرها... هذا لأن «الثقافي الرمزي»، هو السياسي العملي، الذي لا يمكن أن تغيب مناخاته، وإيحاءاته، سواءً تمَّ الإعلان عن هذا «السياسي المقصود لذاته»، بالصوت العالي، أو ظل همساً خافتاً بين الحضور.

هندسة قاعدة الإرتكاز الإجتماعية:

نجح حزب الله، نجاحاً جلياً، في صياغة وحدة خطابه، عندما ألف بين عناصر الوحدة المتعددة، في «منظومة كلامية» متناسقة، وبعدما استنبط شعارات حركته «الهادية»، وكتب ببلاغة عملية، بياناتها التعبوية... وعلى خط النجاح ذاته، سار الحزب، ففاز بتوحيد جمهوره، ودأب على المواءمة، ببراعة، بين المستوى «الفكري ــ النظري»، وبين المستوى «الجماهيري ــ الأهلي»، الذي محض «القيادة الحزبية»، العامة، تأييده، وأسلس لها القياد، في السياسة وفي الميدان، وأناط بها شؤون الدين والدنيا، في آنٍ معاً. تحقيق الوحدة في «البيئة الأصلية»، شكّل قاعدة الإنطلاق الضرورية واللازمة، لحزب الله، حاله في ذلك، حال كل «الحركات الأهلية» الأخرى، التي وجهت عنايتها أولاً، إلى الفوز «بتمثيل» كتلتها الخاصة، ومصادرة النطق باسمها. كان الفوز، بالحصة الغالبة من التمثيل «الشيعي» غالياً وثميناً، لأن التحدي الذي دعيت إليه «جماهير» هذه الحصة، كان تحدياً خطيراً وباهظ الكلفة، لأنه يستجيب لمهمة إدارة «الجزء اللبناني»، من الصراع العربي الإسرائيلي، ويقدم، بقناعة، على تنكب أعباء احتمالاته وتداعياته. إذن، تحلق طيف واسع من «الشيعية السياسية»، بداية، حول حزب الله، الذي ما لبث أن حسم «ثنائية التمثيل»، التي كان طرفها الآخر «حركة أمل»، في صالح مناخ «العسكرة العامة»، التي ارتضتها «الشيعية» عموماً، وفي صالح «ثقافة المقاومة»[١٢]، التي باتت مرجعية

(١٢) تعبير يتردد في خطب قيادة حزب الله.

القياس في مختلف الشؤون «الوطنية... وما لبث الأمر أن تطور في اتجاه «فرز الجماعة»، التي صارت، وفقاً للثقافة الجديدة، «شعب المقاومة»(١٣)، ومع هذا الشعب، برزت ثنائية الدولة ــ المقاومة، بحيث لم يعد بديهياً القول بأولوية «كيان» على آخر، وبحيث لم يعد مستغرباً، قياس جدوى الدولة» بمقياس قربها من «منافستها المقاومة» أو ابتعادها عنها.

الاستجابة للتحدي القتالي، من قبل «الكتلة الشيعية»، كان سلساً، لأن للصراع تاريخه اللبناني القريب، لدى هذه الكتلة، فقد خاضته هذه الأخيرة في صفوف «الأحزاب الوطنية»، وشكلت، بمخزونها البشري «الصاعد»، بهمومه وإشكالاته وطموحاته، مصدر الرفد الأساسي لها.

لكن تاريخ الانخراط في العملية الصراعية، لم يكن على وتيرة واحدة، فلقد دخلت «حركة أمل»، من موقع «التعبير الشيعي»، في معارك ضد «المشاريع الوطنية»(١٤)، ورفضت في مرحلة من مراحل خطابها السياسي، أن يظل الجنوب «ساحة الحرب الوحيدة المفتوحة، ضد إسرائيل»... مع حزب الله، أعادت «الشيعية» انزياحها باتجاه «الخط المقاوم الوطني»، وكانت وريثته الشرعية، فتجاوزته وتفوقت على مستوى أدائه، لأسباب الدعم، المتعدد المصادر، الذي سبق التذكير به، ولسبب سياسي هام داخلي، قوامه، أن «الشيعية» باتت تقاتل هذه المرة «لحسابها الخاص»، وأن قيامها بأعباء «المهمة الوطنية الأولى»، يشكل عامل صعود آخر لها في منظومة «التشكيلة الداخلية» اللبنانية، يضاف إلى عوامل الصعود الأخرى، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي أصابتها «الشيعية» منذ الاستقلال، وطوال العقود التي تلت قيامه.

باختصار حصل الانزياح، مع حزب الله، وتم الانتقال من رفض الانفراد بتحمل عبء الصراع مع إسرائيل، إلى اعتبار القتال ضدها، المهمة «المقدسة» الوحيدة، بعد أن صار مضموناً، ذهاب جنى «المهمة الوطنية العامة» إلى «السلال»

---

(١٣) مصطلح يردده قادة حزب الله.

(١٤) نهاية حقبة السبعينيات ومطلع حقبة الثمانينيات.

الأهلية الخاصة، وبعد أن بات مكفولاً، تثقيل وزن حضور ومطالب «أهل الأطراف»، لدى «أهل المركز»، الذين نالت التطورات؛ الميدانية، والسياسية، من قدرتهم على الاستمرار في التحكم بقرارات «الصيغة اللبنانية»، والانفراد بتعيين وجهتها العامة.

بعد «رحلة الهندسة» المتعددة الجوانب، والمتشعبة المشاغل والاهتمامات، بات «حزب الله» قادراً على الحديث عن «بيئته» المحددة المعالم، بجمهورها السياسي، وبثقافتها «الوليدة»، التي جاورت بيئات لبنانية أخرى، دون أن تتداخل معها، تداخل «اندماج»، بل أدارت معها سياسة علاقات، وتواصل و«مجاملات»... على الطريقة اللبنانية، ودائماً حسب اللحظة السياسية ومعطياتها المحسوسة. لم تكن أسباب التجاور وإدارة العلاقات متشابهة لدى كل «البيئات الأهلية» الأخرى، بل هي تنوعت وفقاً لتاريخ كل «بيئة»، مع معضلة موقع لبنان من الصراع العربي الإسرائيلي، ووفقاً لموقعها في صيغة الحكم، التي أتى بها اتفاق الطائف، بعد وقف الحرب الأهلية اللبنانية. ذلك يعني أن ثمة مسافات ظلت قائمة بين أهل كل خطاب، ولم يرقَ الأمر إلى مستوى القناعة «بالمهمة الوطنية الأولى» (قتال إسرائيل)، بل لعله الأدق القول: بأن «الجماعات اللبنانية» قبلت بمنطق توزيع جديد للعمل في الداخل، بعد أن صاغت نظام محاصصتها الطائفية، الجديد، وارتضت آليات إدارته العامة. لقد سمح هذا التوافق، حول الحصص وقسمة العمل، بالتوصل إلى إعلان «نوايا وأفعال»، مضمونه اعتناق مؤقت «لثقافة بيئة المقاومة»، ودفاع ظرفي عن منطق عملها، وتمسكٌ متحرك بخيارها وبوسائلها، لأن «الجميع»(١٥) رأى في ذلك، الأسلوب الأنجع، للرد على الخطر الإسرائيلي على لبنان.

ما أظهره الخطاب اللبناني، من رضى، إختياري أو قسري عن أعمال المقاومة، أي أعمال حزب الله، وما حمله من عبارات وحدة والتفاف حولها، أجّل الحسابات الخاصة، وحجز مكاناً للنقاش الخلافي معها، عندما تحين مواعيد إعلان

(١٥) إشارة إلى مصطلح الإجماع حول المقاومة الذي تراجع بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في شباط من العام ٢٠٠٥.

الاختلاف... الذي لا يتأخر، عادة، لأن الاهتزاز ما زال قاعدة للحسابات اللبنانية، وما زال الاستقرار العابر، هو الشواذ، الذي يعود دائماً ليثبت القاعدة الأصلية، ويذكر بها... بقوة صادمة.

التنظيم الحزبي، مضمون السياسة وأداتها:

يشكل البناء التنظيمي «الوعاء المادي» للرؤية الفكرية والسياسية، مثلما يكون الممر إلى تنفيذها في مختلف الميادين، لذلك تقوم الرؤية التنظيمية لكل حزب على قاعدة رؤيته الفكرية ــ السياسية، فتكون امتداداً «بديهياً» لها، وعليه تكون بنود اللائحة الداخلية، تعبيراً عن اختيار الأطر الناظمة الأدق، التي تكفل الترجمة الأفضل لانتظام سير العملية السياسية، وعن تعيين العلاقات الأصح، بين الهيئات والأفراد، التي تؤمن الإنتاجية الأعلى أثناء تأدية المهام الحزبية، وتوفر القدرة العالية، على التدخل والتصويب أثناء التنفيذ، مثلما توفر إمكانية تقويمها واستخلاص الدروس المترتبة عليها في مراحلها اللاحقة.

نفترض في حالة «حزب الله»، الذي يشكل العمل العسكري، البند الأساس على جدول أعماله، أن الديمقراطية في البناء التنظيمي، بالمعاني المختلفة التي يحملها هذا المفهوم، غير موجودة في الحياة الحزبية العامة للحزب، وكما سلف، فإن غياب «مفهوم الديمقراطية» عموماً، عن المرجع النظري الفكري، يجعلها غائبة عن كل «المستندات» النظرية والعملية الأخرى. هل يحمل ذلك على القول، أن اتخاذ القرار في حزب الله يتم بصيغة أوامر فردية،؟ الأمر ليس كذلك، لكن الانتباه يجب أن يذهب في اتجاه، إقامة الفارق بين المضمون الديمقراطي لكل «مشروع حزبي»، وبين أشكال النقاش وانتاج القرارات والاقتراع عليها، التي تتخذ «الشكل الديمقراطي»، وتلبس لبوس بعض «الآليات» المتعارف عليها، أنها ديمقراطية. كما قلنا، في الأصل الفكري، تكمن الأصول التنظيمية، وعليه فلا يمكن اقتصار الديمقراطية على بعض مظاهرها، ولا يمكن تدوير زوايا المفهوم، ليصبح ملائماً، استنسابياً، لكل من ينسب إلى إجراءاته صفة ديمقراطية، مثلما لا يمكن، لسبب فكري، افتعال تحليلات نظرية، هدفها المواءمة بين فكرة وأخرى، رغم اختلاف المشارب المرجعية، لكل واحدة منهما... وذلك على غرار ما يبذل من جهود

توفيقية على سبيل الملاءمة والمواءمة بين مفهومي «الشورى والديمقراطية» على سبيل المثال...

هذا التقديم، ضروري، في رأينا، لأنه، وهو يعدد الهيئات التي تقود المسيرة الحزبية لحزب الله، لا يقع في الخلط بين وجود الهيئات وبين المحتوى النظري الذي يرشد عملها، وبالتالي لا يضيف إليها، تعسفاً، ما ليس من بنيتها، مثلما لا يسلبها ما هو قائم من بنيانها النظري ومن واقعها العملي المعاش.

حزب الله في إطار «الكينونة» اللبنانية:

سيظل صعباً الحديث عن «مجتمع لبناني» ناجز، مثلما سيظل موضع التباس وإشكال، الاكتفاء بعبارة «الوضع اللبناني»، وإن كانت الأقرب إلى واقع اللبنانيين، وأكثر التصاقاً بحصيلة مسيرتهم «الكيانية». يشمل مصطلح «الوضع»، كل المحمولات التي يضمرها أصحاب بطاقات التعريف اللبنانية، أو يعلنون عنها، مثلما يجسد أشكال العلاقات، والمصالح البينية، التي تسهم في تقارب هؤلاء، أو تأخذهم في اتجاه تباعد مطرد... وإلى ذلك، لا يغيب جنى «مسيرة المدني» عن «مفهوم الوضع»، رغم أن هذا الأخير يكثر من التعبير عن مكنوناته، وإرهاصاته، بواسطة «الأهلي»... في نهاية المطاف.

يقيم حزب الله اتصاله «بالوضع اللبناني» من خلال القنوات المتداولة، التي تسلكها اتصالات المجموعات اللبنانية الأخرى، لذلك لا يشكل الحزب، في هذا المضمار، حالة فريدة، تأتي اليوميات اللبنانية من خارج سياق انسيابها المعهود... الأصح، أن السياق التاريخي اللبناني، العام، بتفصيلاته وتعرجاته ومقوماته، يشكل الحاضنة المألوفة لحزب الله، ولما يماثله من حالات التعبير الأهلية، الأخرى. عليه، من الطبيعي أن تختلف ظروف النشأة، بين هذه الحالة السياسية ــ الأهلية، وتلك، وأن تتعدد الأسباب، وتتباين التفسيرات والشروح، لكنه من «الطبيعي» أيضاً، أن يرخي التشابه، بين الحالات، أستار انسجامه على أداء «المختلفين»، وهم يعبرون عن ذواتهم، بألسنة متعددة، وبلهجة «عامية لبنانية» واحدة، تعرف طريقها جيداً إلى الأفهام.

في منزلة التشابه، يستظل حزب الله، والمجموعات الأهلية الأخرى، «فيء» المعطيات المشتركة الآتية:

ــ تطعيم الخطاب الطائفي الخاص، بشعارات وطنية عامة، وستر مقاصده الضيقة بلبوس «المشترك» الرحب والفضفاض.

ــ مقاربة ملتبسة، وأحياناً متناقضة ومتنافرة، لمقومات الوطنية الداخلية، التي تعطي بعض المعاني، لسعي اللبنانيين إلى بلورة «قواسمهم المشتركة».

ــ السعي الجاد والدؤوب لبلورة الوزن الخاص، ضمن البيئة الخاصة، ومن ثم الاجتهاد في مسالك محاولة احتكار النطق باسمها.

ــ المساهمة في «الصراع على تاريخ لبنان»(١٦)، في سبيل الانتساب إلى مساهمة التأسيس الكيانية الأولى، لدفع «تهمة الغريب» التي يتقاذفها اللبنانيون، ولتأكيد الإيمان «بنهائية الكيان»، ولأخذ نصيب من «العراقة اللبنانية»، مما يعطي مسألة الصراع على النفوذ ضمن أروقة «النظام» شرعيتها الوطنية والتاريخية.

ــ الإتصال، والتواصل مع بعد خارجي، وتوفير المسوغات الفكرية والسياسية والثقافية اللازمة، التي تجعل «السكنى» إلى الخارج، عملية تفاعل وانفعال، مألوفة ومفهومة، من اليسير الجهر بها، ومن السهل شرح أسبابها وتعداد دواعيها!!

ــ اعتماد «اللغة الشعبوية»، في استثارة العصبيات، وفي تقديم الشروح السياسية، من أجل تأمين «الاصطفاف» ذي اللون الواحد، والاطمئنان إلى متانة ولائه.

لكن حزب الله «شبيه» العديد من أقرانه، في البيت اللبناني، «ذي المنازل الكثيرة»، يتفوق على هؤلاء الأقران بواقع يختص به وحده، وبشعارات وقدرات تحمل بصماته «النارية الألوان». نذكر من تلك «الخصائص ــ الميزات» ما يأتي:

* النهوض بأعباء المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، وتوظيف نتائجها اللبنانية والعربية والإقليمية، في صالحه، والإفادة من طابع المهمة العامة، التي هي «عابرة»

---

(١٦) إشارة إلى كتاب د. أحمد بيضون: الصراع على تاريخ لبنان.

بالتعريف، للطوائف، ومتجاوزة، بالتداعيات والضرورات، للجغرافيا الداخلية والكيانية.

* احتكار شرعية حمل السلاح، من قبل فئة أهلية، بناء على أحكام «المهمة الوطنية»، وفرض الاختلال على التوازنات الطائفية الموروثة.
* إخضاع حركة الحزب لمقتضيات مهمته، وتقرير حرية نشاطه وحدودها من قبله وحده، في المجالات التعبوية والإعلامية والسياسية... وفي مجال تأمين الموارد المالية اللازمة.
* امتلاك بنية نظامية، رفيعة الأداء، ومتماسكة الخطاب، وسريعة الحركة، مع جمهور عريض، سهل التأطير، مرن البنية، وحاضر لتلبية النداء.
* القدرة على تعليق الحياة الداخلية اللبنانية، وشلّها، إذا اقتضى الأمر، بقوة الوزن الخاص، وبثقل «الواجب الوطني» العام.
* القدرة على تعبيد طريق «الانتظام الداخلي» الهادئ، بإضافة وزنه التمثيلي «المتشعب» إلى كفة السلاسة الأهلية، وانطلاقاً من روافع «التعطيل» ذاتها، التي أشير إليها، فيما لو تبدلت وجهتها «التوظيفية».

الشبه والتمايز في مضمار «الاجتماع» اللبناني:

لا يعكس التشابه الأهلي، في لبنان، صورة عن اقتراب المتشابهين، بل إنه يكرس افتراقهم، عندما يكرر «صورتهم الواحدة»، الساعية إلى استقلالها، والحريصة على اجتناب المخالطة التي تكدر صفاء مرآتها. بدوره، لا يأخذ التمايز الأهلي، «الإجتماع» اللبناني، في اتجاه تجاوزي تطويري، بل إنه يكرس الافتراق ويفاقمه.

في فترات التشابه الهادئة، يستعمل الأفرقاء الأدوات ذاتها، فتكون النتيجة «التوافقية» الحفاظ على التوازنات الطائفية، من خلال الحرص على إدامة المعادلة السياسية السائدة، وملحقاتها، في أروقة الحكم، وفي ردهاته الخلفية... أما في لحظات التمايز، فإن بعض «الأهل»، كما هي حال حزب الله حالياً، يدفع في اتجاه إنتاج معادلة «توافقية» أخرى، شبيهة دائماً بجوهر ما قبلها، ومختلفة حكماً في توزيع حصصها... التي تفتقد «حكمة العدل والقسطاس».

وجها التشابه والتمايز، لعملة «التساكن اللبناني»، الواحدة، تنتج باستمرار منظومة قلق رجراجة، تشكل أساس «البناء التحتي»، لكل مستويات «البنية الفوقية» اللبنانية، لذلك فالإضافة الراجحة، التي تقدمها «اللوحة الأهلية»، هي إضافة سلبية على مجمل نواحي «العملية الاجتماعية»، تتجلى أبرز تعبيراتها في الآتي:

ــ إحياء «العصبيات» الأهلية، ومفاقمة الهواجس المستولدة، والمستحدثة، والدخول في مسار استقطابات «جمعية»، سمتها الأساسية التوتر والانغلاق على الآخر.

ــ إعاقة تطور «المدني اللبناني» وتعطيل دوره، القليل الشأن أصلاً، وتطويقه بآليات الموروث الثقيل الوطأة، والمتجدد الحضور.

ــ تشتيت وتبديد «المشترك» الذي راكمته «الرحلة» الكيانية اللبنانية، والعودة «بالجميع» إلى ما قبل الصيغة الاستقلالية، وأحياناً إلى ما قبل إعلان دولة لبنان الكبير.

ــ لجم محاولات الاعتراض، التي تحمل بذور تأسيس وطني مختلف، وكسر حالات النهوض المغايرة، بقوة الطائفي ــ الأهلي، المتميز، بأفعاله وبانفعالاته.

ــ مصادرة قسمات الحياة الاجتماعية، التي تخالف التقليد، وإعادة إلباس وجوه هذه الحياة، قناع «المعطى الأولي» لثقافتها، ولنظرتها إلى ذاتها، ولفهمها، لمعنى قوة حضورها، وثباته فوق «رمال الصيغة» المتحركة.

ــ استلحاق طيف واسع من النخبة، والتأسيس لنخبة أخرى، وفقاً لمعايير ومقاييس إيديولوجية وسياسية واجتماعية بديلة.

يشكل مجموع العناصر الواردة أعلاه، ارتداداً بالمجتمع، يترك انعكاساته على بنية الحكم، التي تفصل، هي الأخرى، على خلفية «نكوص» وتراجع، تتواءم وتتوافق، مع مستوى «التحصيل» العام، الذي توفر «للجماعات»، والذي على أساسه، تولدت قناعتها باعتماد شكل من «الحكم»، دون سواه من الأشكال. تعطل الاجتماع، يورث تعطيل الحكم، هذا كحكم عام، أما بعض مظاهر «العطالة الرسمية» فيمكن ملاحظتها في الآتي.

ــ ممارسة الحكم بالتراضي، أو ما يسميه اللبنانيون، «الديمقراطية التوافقية»، التي قليلاً ما تشبه، التجارب التوافقية التي اعتمدتها بلدان أخرى، بل وتتناقض، في مضمونها الجوهري، مع الأساسي من هذه التجارب...

ــ القبول بالأمن بالتراضي، مع ما يعنيه ذلك من تجاور «الأمن الأهلي» الخاص، وفق تعريف كل «جماعة» له، مع مظاهر الأمن الرسمي العام.

ــ تعريف وممارسة السيادة بالتراضي، واعتبار السيادة الوطنية، حاصل جمع «السيادات الخاصة»، التي تستعصي على التداخل، والاندماج الحقيقيين.

ــ تحويل كل خلاف في «المشاركة السياسية»، التي هي التعبير العملي عن «قسمة التراضي» في الحكم، إلى خلاف كياني، يطال الهوية، ويهدد المستقبل، ويتلاعب «بالمصير الوطني»... ودائماً بسلاح «التاريخ» المختلف على قراءته، في ثوابته، وفي تحولاته.

إضافة حزب الله، الخاصة، إلى وضعية التعطيل، اللبنانية:

ما جرى إيراده من عناصر تمايز لحزب الله، عن أقرانه، يشكل عوامل «تفوّق» على الوضعية اللبنانية، تتجاوز طاقتها على الاحتمال. عليه، صار النهوض الحزبي تعبيراً عن نهضة حالة أهلية خاصة، لها كل ارتداداتها الداخلية، وباتت الدينامية الخاصة أيضاً معطلة للدينامية العامة... لأنه في المجالين، ظل الخاص خاصاً، ولم يرفد العمومية الوطنية، بما يساعدها على الاستقواء على «خواصها»، بل لعل المقصود، هو الاستقواء على هذه العمومية، لأنها تقع على طرف «بديل» من كل الحالات المفردة.

مع تجربة حزب الله ثقلت موازين الهواجس الداخلية، ولم يستطع الحزب، لسبب بنيوي، جرى التطرق إلى عدد من قسماته، أن يصير «حزباً داخلياً» بالكامل وهذا، ليس على معنى انقطاع صلة الحزب عن امتدادته الفكرية والنظرية العابرة للحدود، وإنما على معنى، القدرة على توظيف «الحصيلة الداخلية والخارجية»، في ميدان دفع التشكل اللبناني، عموماً، قدماً إلى الأمام... هذه الخلاصة تشهد لها التطورات السياسية الراهنة، التي تقع موقع خلاف لدى قراءة أسبابها، ومعاينة مسالك الأطراف على امتداد فتراتها الزمنية... لكن ما لا تجدي المعاندة معه، هو

الواقع، الذي يمكن اختصار نتائجه بعبارة وحيدة: تعليق مصير «الاجتماع والدولة» اللبنانيين، على سارية الانتظار.

حال الديمقراطية اللبنانية، من أحوال أهلها:

هل يمكن الحديث عن ديمقراطية لبنانية؟ أم الأقرب إلى الواقع، الحديث عن «بذور ديمقراطية»، منثورة فوق بقع متفرقة، من «التربة» اللبنانية؟ يحمل السؤال معنى التشكيك والاعتراض، على ما يتداوله اللبنانيون من مصطلحات، تظل على مسافة «نظرية وعملية»، واضحة، من واقعهم المعاش.

ما ينظم حياة اللبنانيين، يحدد بالسلب، أكثر مما يتعين بالإيجاب، إذ يسهل وصف «التعاقدات» الداخلية بأنها ليست «ديمقراطية توافقية»، وأنها لا تنتسب إلى «الديمقراطية التمثيلية»، وأن حضور بعض المظاهر التي ترافق العمليات الديمقراطية، في بلدان، أخرى، لا تعبر عن مضمون سير العملية ذاتها، في الحالة اللبنانية، ولا تؤول إلى نفس نتائجها، على صعيد صياغة الحكم، وفي مضمار بناء مؤسساته.

في لبنان نظام «أقلوي» عماده تجمع أقليات، لقاء أطرافه ظرفي، وتوازناته قلقة، وموازينه متأرجحة، ومواقع قواه الأهلية متبدلة... أما الجامع المشترك، الذي هو الفاصل المشترك، في الوقت ذاته، فهو الحذر المتبادل، والإقامة في الخوف، من إمكانية طغيان مجموعة مصالح أقلية، على مصالح الأقليات الأخرى، مجتمعة ومنفردة.

ثمة مقاربة متداولة، تقيم المقابلة بين الحرية والديمقراطية، وتعمد، أحياناً، إلى الخلط بين المفهومين. ويردد البعض: «في لبنان كثير من الحرية وقليل من الديمقراطية»[(١٧)]... لكن حتى هذه المعادلة، تبدو غير مطابقة للواقع، إذا كان المقصود بالقول، حرية المواطن... الفرد، هذا لأن الحرية الفردية مقيدة فعلياً، والدستور الذي يصونها، معلق جوهرياً... مما يحيل إلى القول: بأن «مزايا» الحرية، متوفرة، فقط، للمجموعات الطائفية، التي تتجاوز «حرياتها الجمعية» على كل حرية شخصية.

---

(١٧) العبارة لرئيس وزراء لبنان السابق د. سليم الحص.

ضمن هذا المعطى «السياسي ــ الاجتماعي»، وفي سياق تعبيراته المختلفة عن ذاته، ما الموقع المؤثر الذي يحتله حزب الله، في علاقته «بالجمع الأهلي»؟ وما الأثر الذي تتركه حركته، ومستندات خطابه، وحضوره التمثيلي الوازن ضمن فريقه الطائفي... وكيف ينسج علاقات «الدفع والارتكاس»، مع الممثلين المفترضين لهما، في مجال الهيئات الأهلية، «والمدنية»؟ وفي مجال العلاقة بالأحزاب السياسية؟

حزب الله في المحيط الأهلي:

ما سلف، حول الظروف العامة لنشأة حزب الله، ولعوامل استمراره، يصنف الحزب في خانة القديم الاجتماعي، الذي يعيد إنتاج «القديم» اللبناني، بسماته الأبرز، وبآليات فعله الأساسية. تبديل التوازنات «والحصص»، لا يعني تغييراً في جوهر «الاجتماع الأهلي»، وتعاقب «الوجوه الحاكمة»، لا يشكل تجديداً في بنية الحكم، وإنتاج بعض «الجمهوريات» التي أعقبت جمهورية الاستقلال، لا يشكل تبديلاً في جوهر النظام اللبناني.

استمرار القديم الطائفي، على قدمه، هو البيئة الصالحة لاستمرار حزب الله، مثله مثل باقي الأحزاب ذات المنشأ الطائفي، ففي هذه البيئة يمارس حريته، ويقيد حريات الآخرين، ويتمتع بحق المشاركة، ويحتفظ بحق النقض، وحين يعزّ العبور إلى خارج أسوار المنبت الأهلي، يكون الحضن «الذاتي»، حصن الطرح الخاص وملجأه الأخير. هنا، ينصب الاهتمام على قاعدة الارتكاز، ولا يُكترث كثيراً إلى القواعد المقابلة، بل إن التعامل معها يتم على قاعدة «ما لنا لنا وما لكم لنا ولكم»... هذه قاعدة أثيرة في السياسة اللبنانية، وهي تقود «ألسن الناطقين» باسم تشكيلاتها الأهلية.

وللقديم عناصره، التي يضخ إليها خطاب الحزب الخاص، كما أسلفنا، فيصير بذلك جزءاً من الخطاب العام، الذي يقوم على منوعات من الأسطرة والخرافة، والأيديولوجيا المتضخمة والذاتية المفرطة... ولا تفوته «البراغماتية»، عندما يكون الأمر أمر المصالح المادية المحمية بكل وسائل الغيب والمرويات التاريخية.

في هكذا واقع، يعجز حزب الله، بنيوياً، عن أن يكون قوة دفع اجتماعية، تقود قاطرة «البلد» في اتجاه الأمام، الأصح أنه قيد آخر على إمكانية التطور الداخلي، الذي يقاس مداه، بمدى اتساع المساحات المشتركة بين اللبنانيين، المحصلة توافقياً، والمرتبطة دائماً بأفق مستقبلي، مفتوح، في السياسة والاقتصاد والثقافة، والاجتماع... وهذه كلها أمور لا تتحصل، إلا على قاعدة طرح «حزبي» آخر، وبالاستناد إلى بنية حزبية أخرى، شرطها الأول، «التقدمية الفكرية»، وشرطها المتمم الاختلاط الاجتماعي، المؤسس على تصنيفات اجتماعية، وليس وفقاً لترسيمات أهلية، فئوية ومذهبية.

تعيين ما يستطيعه حزب الله فعلاً، في ميدان «المجتمع»، لا تعوض قصوره إنجازات المهمة القتالية (تحرير الأرض)، فهذه يجب أن تكون مندمجة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظرة المتقدمة إلى شؤون المجتمع... إذ خارج هذه النظرة، يتراجع الإنجاز الوطني، (كما حصل) إلى ثقل من أثقال التشكيلة الطائفية.

قنوات العلاقة مع اجتماع اللبنانيين:

ورث حزب الله بعض تقاليد العمل السياسي، التي أفرزتها الحرب الأهلية اللبنانية، ثم أضاف إليها ما يلائم وجهته السياسية العامة، وما لا يعيق حركته الميدانية الخاصة. لقد بادر الحزب إلى إحاطة «ذاته» بجملة من العلاقات والتحالفات والصداقات، واعتمد خطة حضور متفاوت الوزن، في مختلف المجالات، التي تقيم قضاياها على تماس مع عقول اللبنانيين وأعينهم، وتلامس مصالحهم وهواجسهم، وتساهم في إعادة تشكيل وعيهم وخياراتهم، على المديين الآني والمستقبلي. لقد تعددت مداخل حزب الله إلى المدى المحلي، وتشعبت، فكان للعلاقات بواباتها الثقافية والإعلامية والفكرية، وكان لها وجهها الاجتماعي والنقابي، مثلما كان لها منطقها السياسي، الذي وجد ترجمته، في العلاقة مع أفراد وهيئات وأطر، حزبية وغير حزبية، محلية وعربية... وأجنبية أيضاً.

تكراراً، لم يكن تعدد الأطر «العلائقية»، في حالة حزب الله، مفتوحاً على تعدد الخيارات، بل كان التعدد مدرجاً في باب تعداد «الحصانات» التي تستحضر

لصيانة «المهمة الواحدة»، التي، كما سلف، كانت الأساس في نشوء حزب الله، وما زالت الأهم في استمرار نشاطه.

معاينة بعض المجالات أو المنابر، التي أطل منها حزب الله على اللبنانيين، تفيد في توضيح الصورة.

أ ـــ الصعيد الإعلامي ـــ التعريفي:

تتعدد وسائل هذا الصعيد وتتوزع، على مؤسسات المرئي والمكتوب والمسموع، لكن الغالب على مهمة هذا المجال، هو حمل المخزون التبشيري، والتحريضي والتثقيفي، وتغطية الحركات الميدانية والنشاطات السياسية، وتأمين الإطلالات الإعلامية «لأهل البيت» وللمقربين والحلفاء... وكل ما يمت إلى مهمة المقاومة، بصلة مشاعر!! في الحصيلة، قليلاً ما يولد ترداد المقولة الواحدة أفكاراً، خاصة من جانب الوافدين إلى «بيت الخطاب» الأصلي، الذي يتولى أهله، عادة، توليد معطياته، ويكتفي الآخرون بشرح محاسنها، ويطنبون في تفسير مقاصدها... على سبيل الموافقة، وليس على سبيل التفاعل، الذي يتضمن معاني تطوير الفكرة وتجاوزها والاختلاف معها ونقدها، بحيث لا يكون التوافق، حصراً، مبتدى كل نقاش «فكري»، ومآل كل «مناظرة» إعلامية.

ب ـــ الصعيد الاجتماعي ـــ النقابي:

أدار حزب الله علاقته مع المجال النقابي، وفق سياسة مزدوجة، في مرحلة معينة، فكان جزءاً من نقاش الإطار القيادي، «للمعارضة العمالية النقابية»، لكنه لم يسهم في تحركات الشارع الاحتجاجية، إلا في ما ندر، وفي الغالب اقتصرت المشاركة على وجوه معروفة من القيادة الحزبية. لكن المسلك الأساسي والأهم «للحزب»، تمثل في موافقته العملية، على شلّ عصب الاعتراض النقابي، من خلال سياسة لها مفاصلها المعروفة، التي يمكن تعداد بعضها كالآتي:

تغطية القمع الرسمي للاحتجاجات الشعبية. السماح «بالمطاردة السياسية» لأفراد من القيادة النقابية. إنشاء النقابات الخاصة بالحزب. المساهمة في إعادة تشكيل القيادة النقابية وما تبقى من الحركة النقابية عموماً، على أسس جعلتها مادة

للتوظيف السياسي، نأت بها عن جوهر دورها، الذي يفترض تأطير فئات اللبنانيين على قاعدة المصالح، وليس على خلفية المذاهب والأطروحات الطائفية.

هكذا سياسة، ألغت حيزاً مشتركاً مهماً من حياة اللبنانيين، وفتحت مجالاً إضافياً للتلاعب «بوحدتهم الهشة»، عليه، لا يمكن نسبة مساهمة حزب الله في هذا المجال، إلى خطة سياسية تطويرية للاجتماع اللبناني، بل يجب ربطها دائماً بجوهر السياسة الأهلية، التي لا تجد مستندات حمايتها إلا في بيئتها الخاصة أولاً، وفي إدامة منهج «المحاصصة الأهلية» التي تعتبر البيئة الأمثل لاستمرار «الخاص»، ولديمومة سياساته الذرائعية الضيقة.

ج ــ صعيد العلاقة مع الأحزاب السياسية:

لا يمكن الحديث عن علاقة «تحالف متكافئة» بين حزب الله وبقية الأحزاب السياسية، التي وجدت في «مشروع المقاومة»، مخارج لفظية من أزماتها المزمنة، فعادت إلى استعمال لغتها المتقادمة، في تحليل المستجدات، التي باتت على مسافة فكرية وعملية، من تلك اللغة، التي فقدت الأساس المادي لعلة وجودها. مصادر عدم التكافوء في العلاقة متعددة، لكن أبرزها هو الآتي:

أ ــ طغيان العوامل الأهلية، على بعض جوانب «التحصيل المدني»، التي أصابها الوضع اللبناني في تطوره، وهذا يعني انتقال ثقل الكتلة الشعبية إلى منابتها الطائفية الأولى، وازدهار أحزابها، في مقابل انحسار «الحزبية» التي خاطبت «المدني» وراهنت على تطوره ونموه.

ب ــ تخلي الأحزاب، عن برامجها التي كانت لها، والامتناع عن مراجعة تجربتها التي فشلت في مكان، وأُفشلت في أماكن أخرى، وتطويع «اللسان الحزبي» وترويضه، في صالح كليشيهات صراعية، تفتقر إلى الصلة النظرية، والموضوعية، بمواضيع الصراع التي يدعي «اللسان» أنه يقوم بمواجهتها.

ج ــ تحول الأحزاب إلى أجسام ضامرة بشرياً، ومفقرة فكرياً، وقبولها بقسمة، لها منها نصيب «الوجاهة» والإطلالة الإعلامية.

وفقاً لهذه الصورة، حيث الوضع مختل، موضوعياً وذاتياً، في صالح حزب

الله، صارت علاقة الأحزاب «بحزب المقاومة»، علاقة التحاق بحركته، وتحلق حول مقولاته، وتمسك بشعاراته... أي بكل المصادر التي تؤمن «ديمومة» الأحزاب، وتضخ في شرايينها العتيقة «ماء الحياة».

ما مؤدى علاقة الالتحاق تلك؟ تبرير تأجيل «الاجتماع» اللبناني، وتعليق قضاياه، والتنظير لهذا التعليق، وتعليل موجباته. عليه، لا يمكن البحث في مظاهر ديمقراطية تحيط بنمط العلاقة القائمة ضمن «الحياة الحزبية» الحالية، مثلما لا يمكن الحديث عن إرهاصات تطويرية تأخذ «بيد الاجتماع» الداخلي، وتقوده في اتجاه الأمام. ما يمكن الحديث عنه، هو عكس، ما ترمي إليه، عناصر التنظيم والانتظام، التي تسوغ النشوء الحزبي، وتجعله مطلباً راهناً ومتجدداً على الدوام... وما هو مطروح، على بساط البحث، هو أشكال الارتداد بالوضع اللبناني إلى الخلف، وطرائق مقاربة «الحزبيين» لهذا الارتداد، بتعابير وأوصاف وتحاليل، مجافية للواقع ومتجاوزة على الوقائع، وفقاً لكل المقاييس... الديمقراطية.

هل طوعت الأحزاب قسراً؟ أم أنها أقدمت على سياساتها اختياراً؟ الإجابة تتضمن الأمرين، وتحتمل الوجهين. وهل سعى حزب الله إلى معادلة أخرى غير تلك التي تربطه «بأحزابه»؟ الجواب بالنفي، لأن مقدمات الحزب المفترضة تفصح عن خواتيمها المرتجاة.

حزب الله في بنية الحكم اللبناني:

درج حزب الله على نشر مناخ حوله، يوحي بأن الحزب »لا يريد حصة في الحكم... وأنه يأبى الانخراط في متاهات السياسة الداخلية... وأنه منصرف، تماماً، إلى مهمة العمل المقاوم...«. إلاّ أن الوقائع تعاند هذا المناخ، جوهرياً، وتؤسس لفهم آخر لدور حزب الله، في تشكل بنية الحكم اللبناني، ولنفوذه الواضح على صياغة توجهاته.

لقد كان حزب الله «حاكماً»، عندما استجاب «ائتلاف الحكم»، لمتطلبات المهمة القتالية، وكان حاكماً عندما تقدمت أولوياته على كل الأولويات الداخلية الأخرى. كذلك كان الحزب «متحكماً»، عندما بدا أن المعادلة، التي ساهمت في

«تمويه» رغبته في الإمساك بمفاصل «الوجهة الوطنية» العامة، قد تبدلت، فانتقل من مباركة الانتظام المحلي، تحت سقف «الإجماع» حوله... إلى قيادة «الارتباك الأهلي»، في ظل شعارات متنوعة تخفي الهدف الأساسي للحزب، المشدود إلى استثمار عوامل قوته الأولى، بغض النظر عن تبدل الوقائع التي أوصلت الحزب إلى هذه القدرة، وطلب ترجمة «وفرة القوة» لديه، في كفتي ميزان توازن داخلي جديد.

صارت مساهمة الحزب، في مجال توازنات الحكم، قاهرة، وبات القفز من فوقها صعب، لأسباب تتعلق بالحزب، كما سلف، ولأسباب توفرها البيئة الأهلية اللبنانية. مصدر الصعوبة مزدوج: إذ لا يمكن ممارسة «السلطة» على حزب الله، ببساطة لغياب هذه السلطة على المعاني المعروفة لها، ولا يمكن القبول «بسلطته» التي تؤسس لتشظي كل إمكانية لقيام «هيمنة سلطوية» موحَّدة وموحِّدة!!. لقد دخل لبنان منذ زمن ليس بقصير، في مدى المنظومات التحررية، بأفكارها وممارساتها، وعليه عاشت «السياسة» اللبنانية، تصنيفات ثنائية وضدية، متناسقة مع «أصحاب» هذه المنظومات.

لقد أكمل حزب الله تلك «المسيرة التحررية»، ومعه تناسلت التصنيفات وتنوعت، مثلما تعددت الإنشطارات، بالتناسب أيضاً مع المسار التراجعي الذي سلكه الوضع اللبناني. حاصل تلك الممارسة من الآن، وإلى إشعار آخر، تعطيل الإمكانات الديمقراطية، في المجتمع وفي السلطة المنبثقة منه، ومثلما سلف، إذا كانت «أحوال الديمقراطية من أحوال أهلها»، فإن السلطة ومشتقاتها لا تشذ عن هذه القاعدة.

لقد أدى تمجيد القتال وأدواته، إلى تقديس أفكاره وأشخاصه، وهذه أيضاً من الميزات التي لا يختص بها حزب الله وحده، بل صار لها معه، «نكهتها» الأيديولوجية والأهلية المميزة. في مقابل تمجيد «العنف الجماهيري»، جرى تسخيف كل المهمات الملحة الداخلية، الأخرى، وهنا نجد من المفيد الإشارة إلى موضوعين:

الأول: هو سقوط مقولة الجمع بين مهمتي «التحرير والإعمار»، والسبب أن المهمتين تتولاهما «سلطتان»: واحدة لحزب الله، والثانية للآخرين. والسلطتان لا يجمع بينهما ناظم الدولة الواحدة، التي يعود إليها أمر إجراء الحسابات وتحديد التوجهات ونوع الكلفة، ومقدار المخاطر والأثمان، في كافة المجالات.

أما **الثاني**: فهو عدم صواب مقولة أن «المجتمع اللبناني متقدم على حكمه». ولمن أراد الدليل، ما عليه إلاّ العودة إلى مظاهر الاحتشاد الأهلي، وإلى طقوس التجمعات البشرية، في الكثير من المناسبات الطائفية والمذهبية، المتخذة لها «أمكنة إقامة وطنية»... هذا لا يسقط واقع بعض «الجزر» الشاذة، التي ما زالت على هامش الاجتماع الأهلي، لكنها ليست بحال، الدليل الأوضح على وجود مسارات ديمقراطية لبنانية.

إذا أردنا الاستخلاص، في هذا المقام لقلنا، أن حزب الله، لا يستطيع أن يضيف ديمقراطية لا تقيم فيه، وأن «الاجتماع» اللبناني، ليس وعاءً يتسع لديمقراطية تضاف إليه، وعليه: فإن «إناء الوضع» ينضح بالحكم الذي يعتمل في جنباته... مرة أخرى، يحيل الحديث عن الديمقراطية في لبنان، مجتمعاً وحكماً وأحزاباً... وهيئات وأفراداً... إلى البحث في المعوقات والإعاقات التي تمنع استواء ظاهرة الديمقراطية، مثلما تحول دون اشتداد عود منطلقاتها.

خاتمة:

اعتنت المقالة، بإعادة رسم الإطار اللبناني العام، لدى شرحها الوضعية العامة لحزب الله، ذلك أنه في غياب النظرة العامة إلى الوضع اللبناني، يقع العرض في الابتسار والاختزال والأحادية... وهذا يصيب بالخلل التحليل والاستنتاج، مثلما ينال من «موضوعية» الاقتراحات والأسئلة السياسية اللاحقة.

على هذه الجادة، تصير الحاجة ملحة إلى إعادة التشديد على المسائل الآتية:

١ ــ ما هو مطروح للنقاش، فعلياً، وزن الشيعية السياسية، المتجدد، في المعادلة اللبنانية الداخلية، لذلك سيكون ملحاً تسليط الضوء على حراك الطائفة الشيعية، وتعيين مفاصل «نموها وتطورها» منذ الاستقلال وحتى يومنا الحاضر، مما

يسلح الفهم بمادة معرفية جديدة.

٢ ــ المدخل إلى قراءة حزب الله، شيعيته، إذ ضمن هذه الشيعية تعاين التحولات والتعبيرات الخاصة، ومعنى نشوء التيارات السياسية وانتقالها من مشرب فكري إلى آخر.

٣ ــ لا صحة لنقاش حزب الله، باعتباره «فصيلاً» سياسياً فوق المصالح والمطالب، بل يجب تركيز كل مهمته القتالية، في قلب «منظومة» المصالح، التي يعلن أنه يترفع عن الجري خلفها.

٤ ــ عدم التسليم بأن تجربة حزب الله، لبنانياً، يمكن أن تعمم على سائر الأقطار العربية، فهكذا طرح يسقط المراجعة النقدية للتجربة العربية مع «الكفاح المسلح»، ولا يلتفت إلى «الخصوصيات الوطنية»، ويتناسى واقع التشكيلة اللبنانية، التي لا يمكن افتعال «مكنوناتها» وتعبيراتها عن ذاتها، في بلدان أخرى.

٥ ــ الشطط بالقول، أن حزب الله يمكن أن يشكل قيادة مقاومة عربية، أو رعاية حالة نهوض وطني داخلي لبناني، لأن «بنية الحزب» تمتنع على هكذا مهمة، مثلما أن الأوضاع العربية واللبنانية «منيعة» على هكذا اختراقات!!

٦ ــ تصحيح منطلق الخلاف مع حزب الله، فالسجال يجب أن يدور حول كيفية إدارة الصراع مع إسرائيل، وحول تحديد مرجعية هذا الصراع، وحول السبل الأنجع والأجدى لنجاح الإرادة الصراعية الوطنية... وفي المقابل يجب أن ينحى كل كلام ينفي الخطر الإسرائيلي على لبنان، أو يقول بانتفاء أسبابه.

لقد سبق القول أن حزب الله هو ابن بيئته اللبنانية، لذلك، نرى من المفيد أن نرسم علامات الاستفهام حول مآل هذه البيئة؟ وحول إمكانية انفتاحها وانتقالها من الأهلي إلى الاجتماعي وحول ممكنات الديمقراطية الفعلية، ومواضيعها وقواها، هذا حتى لا تظل كل مقاربة لبنانية، محكومة بعلامات التعجب!!

ملحق
قراءة أولى في وثيقة حزب الله السياسية

تؤكد الوثيقة السياسية الصادرة عن حزب الله، ما ذهبنا إليه حول المهمة الأحادية، والمستند الإيديولوجي، وهي إذ تسعى إلى التفصيل، في الميادين الدولية والعربية والإسلامية والمحلية، فإنها لا تفعل أكثر من رسم إطار «تجميلي» فضفاض، للمهمة الوحيدة التي انتدب حزب الله بنيته لها، ألا وهي مهمة الصراع، بشكله المسلح، حصرياً. العمومية التحليلية منطقية وفق نظرة الحزب، لأن لا دور لها سوى إقامة الحجة على الخصم، وإتاحة التبرير للمسلك الخاص، ولأن الغاية محددة منذ البداية: التمسك بخيار المقاومة، تمسكاً دائماً، ولأن المبتغى معين، منذ نقطة الانطلاق: «ابتغاء رضى خالقنا وإلهنا رب السماوات والأرض...»، فإن كل ما يمهد للغاية والمبتغى، لا يستلزم الإطالة في التعليل، ولا الإسهاب في التحليل.

تتحكم سمة التبسيط بمجمل مفاصل الوثيقة، مثلما تظللها سمات التعميم، وترداد المصطلحات، وتنحية التناقضات، و«ابتكار» مسميات جديدة، لأقطاب معادلة التناقض القديمة. على هذا النحو، يكاد الخير يظل خيراً دائماً، دون أن ينال من مسيرته تحول، ويبقى الشر شراً أبدياً، دون أن يخالط بنيته تعديل، وتخلو مجتمعات الخير والشر، من حديث المصالح، التي تتحكم في الأصل، بالسياسة النظرية، مثلما تقود السياسة العملية.

تحضر أميركا، دولياً، كخصم أول، فهي بحسب الوثيقة، «معادية لأمتنا ولشعوبنا، وهي خطر عالمي، لذلك فإن مواجهتها يجب أن تكون عالمية...». يترتب على ذلك، حديث سردي عن العولمة، والتوحش الرأسمالي، لكنه لا يفضي إلا إلى شعار عام، يدعو إلى «وحدة المستضعفين»، مما يذكر بدعوة الماركسية إلى وحدة الطبقة العاملة، هذا مع عدم نسيان الفارق، بين الوصف «الأخلاقي»، في

مكان الوثيقة، والتحديد الطبقي، في مجال «البيان الشيوعي» المعروف.

ولأن آليات النظام الدولي غائبة عن التحليل، تغيب معها مفاهيم الهيمنة، ومقوماتها ومكوناتها، بما يحيلها إلى جانبها القهري التسلطي، وحسب، كذلك، تحضر أوروبا بصفتها «ضعيفة... تغلب عليها الأطلسية»، وتدعى إلى تحمل مسؤولياتها تجاهنا، لأنها كانت تستعمرنا. أما مساحات التلاقي مع أميركا اللاتينية فواسعة، مما يفسح في المجال أمام إمكانية بناء نظام عالمي آخر، معها!! ندع الاقتصاد والسياسة والثقافة، ومجمل العوامل التي تدفع بلداً ما، إلى صدارة النظام الدولي، أو تقذفه، إلى قعر التراتبية العالمية، ندع كل ذلك جانباً، لنقع على بيت القصيد، الذي تريده وثيقة حزب الله، عندما تقرر: «أن أميركا لم تترك من خيار، إلا خيار المقاومة...»، على ذلك، يبنى مع أميركا اللاتينية، حلف مقاوم، لأن بعض أنظمتها، مناوئ الآن، لبعض السياسات الأميركية، وتدعى أوروبا، إلى أن تستعيد ذاكرتها المقاومة، ليصير خيار المواجهة خياراً دولياً عاماً!!

تذهب الوثيقة في مقاربة الوضعين العربي والإسلامي، نفس المذهب، فتجعل إيران أنموذجاً تحررياً استقلالياً، وتنوه بسياستها الواضحة، في دعم فلسطين، وتتبنى «مدرسة حصر النزاعات أو تنظيمها»، التي قالت بها سوريا، وتدعو إلى علاقات مميزة معها، مشيدة بدورها في الصراع، وبمساهمتها في دعم المقاومة... وبعد ذلك، تجعل العلاقات البينية الخلافية، بين الدواخل العربية، وبين العرب والمسلمين، مجرد «توترات مفتعلة، واختلاق تناقضات قومية، وإساءة توظيف للتعدد الديني والقومي، أما المسؤول عن ذلك، فهو الغرب، وبعض التصورات الداخلية، غير المسؤولة من قبل بعض أهل الديار والعربية والإسلامية.

تفترض الوثيقة، إذن، الصفاء الأصلي في أحوال الأمة، لأنه خارج هذا الصفاء، يصير مطلوباً إعمال التحليل، والذهاب إلى التناقضات الأصلية، ورؤية التحالفات الممكنة، على حقيقتها، وصياغة البرامج والمشاريع المتعددة، التي تمكن من النهوض «بأحوال الأمة»، في مختلف المجالات، أي بما يؤشر إلى تعدد الجبهات الصراعية المفتوحة، بدل اختزالها في جبهة واحدة، وإلى تنوع الخيارات، وتراتبيتها، بدل اختزال كل ذلك في خيار قتالي وحيد، يحتل كل مساحة الأولويات.

تصيب وثيقة حزب الله، عندما تصف إسرائيل بأنها خطر دائم، وأن المواجهة معها دفاع عن النفس، وأن فلسطين قضية مركزية في الصراع، وأن على لبنان، أن ينهض بقسطه الواجب في الصراع العربي ــ الإسرائيلي. نقول تصيب، للقول أننا نتفق على التوصيف، هذا لنحفظ حق كل معترض، على كيفية إدارة الصراع، وعلى سبله الأنجع، والأنجح والأجدى، مما لا تختزله الدعوة، إلى الاكتفاء «بنقاش الاستراتيجية الدفاعية، ومن ثم الانضمام إلى صيغتها».

بالتأسيس على دعوة الاستنفار العامة، التي تلتزم بها الوثيقة، يصير الحديث عن لبنان الدولة والمؤسسات، حديثاً تفصيلياً. في هذا المجال، تتضاءل، عملياً، أهمية «لبنان الساحة»، في إزاء ثقل القضية الكبرى، التي تواجه «الأمة العربية والأمة الإسلامية»، ألا وهي مهمة التصدي للهيمنة الأميركية، والاستكبار العالمي، والتخلص من الكيان الصهيوني، الذي تقرر «الوثيقة» أنه افتتح مسيرة زواله.

لكن لا بأس من التوقف أمام متناقضات النص، الصادر عن حزب الله، في فصله الداخلي، يؤكد هذا النص على نهائية الكيان اللبناني، ويحدد الطائفية كقيد، ويوضح، دون التباس، أن المقاومة مهمة دائمة. ثمة تساؤلات ستظل حاضرة: أين تبدأ الدولة وأين تقف المقاومة؟ وكيف التداخل؟ ولمن الإمرة؟ وما الأولويات؟ وهل المقاومة وسيلة أم غاية؟ وهل صارت هذه الأخيرة، مكوناً بنيوياً، يرقى إلى مصاف المكونات البنيوية اللبنانية الأخرى؟ تأتي بعض ملامح الإجابة عن هذه التساؤلات، من خلال «التمسك بالتوافقية كقاعدة حكم، حتى إلغاء الطائفية، لأن التوافقية تؤمن مشاركة حقيقية، تساهم في فتح طريق بناء الدولة...» عليه، ولأن التوافق هو الأساس، تعلن الوثيقة، أنه لا معنى لمفهومي الأقلية والأكثرية، في مقاربة المسائل الوطنية، إذن ماذا يبقى من الديمقراطية التي يجري الحديث عنها، عندما يحال كل شيء إلى الإجماع؟ وهل يحصد اللبنانيون، من مواسمهم، غير «غلة الفدرالية الطائفية» المقنعة؟ وكيف يمكن الوصول إلى قرار وطني، طالما أن كل فريق طائفي يمتلك حق النقض؟ ولمن الاحتكام في تغليب هذه الوجهة السياسية أو تلك، عندما يستغنى عن الأقلية والأكثرية؟ وكيف تستقيم المساءلة والمحاسبة؟ بل ما السبيل إلى بناء «الدولة القوية القادرة والعادلة»، التي تدعو إليها

الوثيقة؟ طالما أن كل فريق يتطاول عليها، ويؤجلها، كما يحولها إلى الطرف الأضعف، بين من يتوزعون خيرات الدولة، ويحكمون باسمها!!

ثمة إلغاء للدولة، في معرض سرد بنود إصلاحها، من الإدارة إلى قانون الانتخاب، بل هناك استعارة برنامجية، من مكان آخر، لجأت إليها الوثيقة، فشابهت وثائق إصلاحية لبنانية سابقة، أهمها «برنامج الحركة الوطنية اللبنانية»، في سبعينيات القرن الفائت، لكنها لم تنتبه إلى الاختلاف الجوهري، بين طبيعة «أصل» الطرح الحالي، وتحالف قوى الإصلاح، السابق، مما لا يبقي من المرحلة السابقة، إلا نصّها، الذي لا تستطيع القوى الحالية، المختلفة، فكراً وممارسة، حمله، والذهاب به إلى مآله الإصلاحي، الأخير.

لقد كان كلام الوثيقة هادئاً، لكن مضمونه متوتراً على طول الخط، فهو رفض كل شيء، في معرض التمسك الهادئ، بحق المقاومة، في لبنان كما في فلسطين، ودعا «بلطف»، إلى الوحدة الواسعة، التي تفترض عدم التدخل في شؤون الغير، والتف على الدعوة، بنفي التناقضات بين أطرافها، وبالتمحور حول قطبين هما: إيران وسوريا، وبالتدخل في شؤون البيت الفلسطيني، عندما خاض في مسألة المرجعية الموحدة، وعندما دعا إلى التخلي عن أسلوب التفاوض، ورفض كل النتائج المترتبة عليه. هذا القرار الحزبي، يسقط الخيار التفاوضي سلفاً، كسياسة صراعية، يمكن اللجوء إليها، ويلغي جزءاً من التاريخ السياسي للشعب الفلسطيني، إلغاءً تعسفياً. أما عندما تقوم الوثيقة بإجراء المقارنة، بين لا جدوى التفاوض، وجدوى المقاومة، مستعينة بمثال خروج الاحتلال من غزة، فإنها لا تجد نفسها معنية بطرح سؤال: لماذا غزة؟ مثلما لا تحرج ذاتها بإضافة سؤال آخر: هل أضيف الخروج من غزة إلى مسيرة التحرير الفلسطينية؟ الجواب، بالإيجاب، أو السلب، يتطلب شرحاً مستفيضاً، تجتنبه الوثيقة، بل هي لا تريده.

نذّكر في هذا المقام، بأنه من غير الصائب، سياسياً، إقامة التماثل والتطابق، بين الوضعين اللبناني والفلسطيني، لدى الحديث عن المقاومة والتحرير، مثلما نلفت الانتباه إلى عدم إمكانية تعميم فائض خيرات «النصر الإلهي اللبنانيّ» على دنيا العرب، بقرارٍ حزبي، ببساطة، لأن البنى العربية تناقش في أثقاله، مما يوحي

أنها لا تريده، حقاً، الآن، ولأنها تكتفي من مساهمتها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بالتفرج على الفلسطينيين واللبنانيين، وتسرّي عن عجزها بالمزايدة عليهم، بألسنة قومية وإسلاميّة، ودائماً عبر الأثير... لكأنها القسمة التي ارتضاها العرب، للبنانيين والفلسطينيين، وارتضاها البعض من هؤلاء أيضاً: الحرب لكم، وقرع الطبول لنا... وتلك لعمري «قسمة ضيزى».

التيار الوطني الحر
في الوضع الملتبس

فارس أشتي

تثير إشكالية التيار الوطني الحر والتطور الديمقراطي قضايا عدة:

هل التيار الوطني الحر حزباً؟

وهل وجود التيار الوطني الحر، أي كان تحديد طبيعته، مفضٍ إلى تحول ديمقراطي؟ كيف ولماذا؟

وتتطلب الإجابة عن هذه الأسئلة عرض القضايا الآتية ومناقشتها:

I. تحديد معنى التيار

II. طبيعة التيار الوطني الحر

أ ــ نشأة التيار الوطني الحر.

ب ــ الديمقراطية في وجود التيار.

ج ــ الديمقراطية في فكر التيار.

د ــ الديمقراطية في تنظيم التيار.

هـ ــ الديمقراطية في ممارسة التيار.

III. **التيار والتحول الديمقراطي في لبنان.**

IV. **وقفة غير نهائية مع التيار.**

I. تحديد معنى التيار

التيار، كمصطلح، ملتبس في مدلوله السياسي إذ لم تحدد أي من الموسوعات الفلسفية والسوسيولوجية والسياسية، باللغة العربية، معنى له وإن استخدم، دون تحديد للمعنى أيضاً، في الكتابات السياسية والسوسيولوجية والتاريخية بثلاثة معانٍ:

ــ معنى القضية أو الموضوع أو العنوان الفرعي في الدراسة[١]!

ــ معنى الحركة أو الحزب[٢].

---

(١) المثل على ذلك:

ــ عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة** (١٨١٥ ــ ١٩٧٠)، القاهرة، دار الفكر العربي، ط. ١، ١٩٩٣، حيث يكتب عن أوروبا ومؤتمر فيينا والتوسع الاستعماري والحربين العالميتين والعلاقات الدولية وهيئة الأمم المتحدة وأسبانيا.

ــ كمال متولي، **التيارات السياسية في العالم العربي**، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨، حيث يكتب عن الكتلتين الغربية والشرقية ومجموعات الدول: الإسلامية، دول الحياد، دول عربية...

ــ صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، حيث يكتب عن البرتغاليين والتجارة الأوروبية.

ــ محمد شامة وآخرون، **عقائد وتيارات فكرية معاصرة**، دار قطري بن الفجاءة، ١٩٩٣، حيث يكتب عن اليهودية والصهيونية والمسيحية والاستشراق وسياسة التنصير والقومية والإلحاد والعلمانية والشيوعية وأثر البيئة في ظهور القاديانية.

(٢) المثل على ذلك:

ــ عبد القادر محمود، **الفكر الإسلامي والفلسفات المعاصرة**، الهيئة المصرية للكتاب، ط. ١، ١٩٨٦، يكتب عن تيارات من الشرق: الحركات: الباطنية، المشائية، الحاكمية، البهائية. تيارات من الغرب: حركات الديانات الطبيعية، حركة الماركسية، حركة الوجودية، حركة اللامعقولية.

ــ حيدر إبراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، حيث يكتب عن: الإخوان المسلمين في مصر، النهضة التونسية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، الجبهة الإسلامية القومية في السودان.

ــ وليد محمود عبد الناصر، **التيارات الإسلامية في مصر وموقفها اتجاه الخارج**، القاهرة، دار الشروق ٢٠٠١، حيث يكتب عن: الإخوان المسلمين، الجماعات الإسلامية في الجامعات، التنظيمات الإسلامية السرية، خطباء المساجد وموقف كل منها من القضايا الداخلية للعالم الإسلامي والتحديات الخارجية والعلاقات الدولية والدور العالمي.

ـ معنى الاتجاه(٣).

وبرغم التقارب بين المعنيين: الثاني والثالث، إلا أن أياً من مستخدميه لم يحدد معناهما ولم يميز بينهما، فضلاً عن عدم تحديد معنى التيار ولم تُزْلْ المعاجم والموسوعات ذات العلاقة، باللغة الإنكليزية، الالتباس إذ لم تستخدم التعبير الأقرب إلى المعنى العربي Stream كمصطلح، كما لم تفرد للتعابير المرادفة Current, Tendency, Trend معنى اصطلاحي، واقتصر الاستخدام الاصطلاحي على الباحثين.

ويستنتج من استخدام تعبير Trend معنى التطور في الحقل المعني ومعنى الاتجاه كما يستنتج من استخدام Current معنى الحركة المتواصلة ذات الاتجاه المحدد ومن استخدام Tendency معنى الميل نحو أمر ما والاتجاه نحوه ومن استخدام movement معنى الحركة المنظمة المثيرة للجدل، حضوراً وقضية وأسلوباً، نحو دعوى محددة تضغط للتغيير فيها في مواجهة الأخصام أو السلطات.

وقد يكون الأقرب إلى الدقة في الحقل السياسي اعتبار التيار رديفاً للحركة movement، كما نستنتج من استخدام حيدر إبراهيم علي، ووليد محمود عبد الناصر ومحمد عمارة، ومن تحديد Tarrow وGoldstone وTilly(٤) للحركة

ـ محمد عمارة، **تيارات الفكر الإسلامي**، مصر، دار الهلال، حيث يكتب عن الخوارج، المرجئة، المعتزلة، الزيدية، السلفية، الأشعرية، الشيعة الاثني عشرية.

(٣) المثل على ذلك:

ـ رناد الخطيب عياد، **التيارات السياسية في الأردن**، عمان، ١٩٩١، حيث يكتب عن التيار الإسلامي، التيار المحافظ والتيار اليساري، التيار القومي.

ـ حسين سبيتي، **التيارات الكبرى للفكر الإنساني**، بيروت، دار المواسم، ٢٠٠٢، حيث يستعرض التيارات الآتية: المثالي، العقلاني، النقدي، الصوفي، التجريبي، النفعي، الوجودي، السياسي والاقتصادي، فلسفة التاريخ.

ـ عادل فاخوري، السيمياء (**تيارات في السيمياء**)، الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩، حيث يكتب عن ثلاث تيارات: المنطقي الفلسفي، اللساني، البرغماتي.

(٤) كتب سدني تارو Tarrow في **Power in movement** عن العمل الجمعي المثير للجدل الذي يقدم عليه من ينقصهم العمل المنظم للوصول إلى السلطات باسم دعاوى جديدة وبتحدٍ للسلطات هو قاعدة الحركات الاجتماعية ومنها السياسية التي تتميز بـ: وجود تحديات جمعية ودعوى مشتركة وتضامن وتفاعل مديدين.

movement حيث هي:

١. تجمع غير رسمي لفئات وأفراد غير ذي فعالية في الحياة السياسية العامة.

٢. يلتقون حول دعوى مثارة بفعل حدث مؤثر ومثير للتحدي.

٣. يضغطون بأساليب غير مألوفة ومثيرة للجدل على السلطات والأخصام من أجل تغيير ما أجمعوا عليه.

٤. استعراض تمثيل الجدارة والوحدة والقوة العددية والالتزام.

٥. عدم استهداف المشاركة في السلطة.

وبذا تختلف الحركة عن الحزب السياسي بـ:

١. الطبيعة التنسيقية، لا التنظيمية، لهذا التجمع خلافاً للحزب الذي هو تنظيم، دون أن يعني ذلك غياب شبكة العلاقات التنظيمية بين مكوناته.

٢. الطبيعة الطارئة والعائمة والمحدودة لما يلتقي حوله التجمع؛ فهو دعوى محددة حول حدث مثار ومثير وخارج السياق المؤسساتي، خلافاً للحزب الذي يلتقي أعضاؤه حول مبادئ وأهداف محددة و/أو برنامج سياسي معلن من دون أن يعني ذلك قصر المشترك الفكري على الدعوى فقد يستبطن أساطير وخيالات وعقائد تغذي، ضمناً، حراك المناصرين، لكن لا ترقى إلى درجة المذهب الفكري كما لا ترقى الإثارة والحضور للدعوى إلى درجة الصياغة البرنامجية.

٣. اعتماد أساليب غير مألوفة لتحقيق دعواها مثل: الاجتماعات العامة،

وكتب شارلز تللي Tilly في Social movements.

وStories, Identities and Political change وخاتمة States, Parties and Social movements: الحملة التي تتطلب تصحيح خطأ يعاني منه جمهور واسع غير ذي فعالية في الحياة السياسية وتتمتع بالجدارة والوحدة والقوة العددية والالتزام وتستخدم أساليب ووسائل غير مألوفة ومتحدية للسلطات.

- Sidney Tarrow, **power in movement**, social movements and contentious political, Cambridge University Press, second ed. 1998.

- Charles Tilly, Social movements, 1768-2004, paradigm publishers, Boulder, London 2004.

Jack A. Goldstone (ed), **states, parties and social movementsm** Cambridge University press, 2000.

المظاهرات، الاعتصامات، الإضرابات، الاستعراضات، العصيان المدني خلافاً للحزب الذي يعتمد الأساليب المعززة لحضوره السياسي، برلمانياً وحكومياً، مثل الانتخابات، الاستفتاء، الإضراب، العرائض...

وبرغم التقاطع بين نوعي الأساليب، فإن أساليب الحركة أكثر حيوية وتعقيداً واشد صدامية وأقل مشروعية خلافاً لأساليب الحزب الروتينية والشرعية.

٤. إيلاء الإيحاء بالتميز في مناقبيتها، ووحدتها وعديدها والتزامها خلافاً للحزب السياسي الذي لا يولي التميز أهمية تذكر.

٥. استهدافها الضغط على السلطات لتحقيق دعواها، خلافاً للحزب السياسي الهادف للمشاركة في السلطة السياسية، دون أن ينفي ذلك تأثير حراكها السياسي في تسليط الضوء على قضايا ومطالب تخدم أحزاباً دون غيرها ووجود حالات تحولت معها الحركة إلى حزب سياسي[٥].

II. طبيعة التيار الوطني الحر

يؤدي هذا التحديد للحركة إلى القول بانطباقه على حال التيار الوطني الحر[٦] قبل اتخاذه هذا الاسم وبعده إلى أن أعلن تحوله إلى حزب سياسي، فالتيار الوطني الحر انطلق من حدث مؤثر ومثير هو تمترس ميشال عون في قصر بعبدا وتمرده على السلطة المنبثقة عن الطائف وصولاً إلى إخراجه منه وإطلاقه شعار حرية، استقلال، سيادة حيث التف حول هذا الشعار، بشكل شبه عفوي[٧]، فئات وأفراد من الطوائف المسيحية بشكل أساسي خارجة عن الأحزاب والتنظيمات

(٥) استخلص هذا التميز من المراجع السابقة وبخاصة:
- Goldstone, States op. cit. pp. 246-249.
- Tarrow, power op. cit, p.
- Tilly, social movement, op. cit, p 1-15, 145-157.
Tilly, stories op. cit, p. 78-91.

(٦) اتخذ التيار أسماء عدة قبل أن يستقر في العام ١٩٩٩ على اسم التيار الوطني الحر وهي: أنصار العماد عون، الحالة العونية، التيار العوني،.

(٧) نفترض دوراً ما لمخابرات الجيش في المرحلة الأولى.

والميليشيات القائمة لإحباط من فشل مشاريع بعضها[٨] ولاشمئزاز من ممارسة البعض الآخر[٩]. ومارسوا أشكالاً مختلفة من العمل السياسي غير المألوف والجدي: التجمع اليومي في قصر بعبدا، العصيان المدني، استخدام الزمور والكتابة على الحيطان، المظاهرات غير المرخصة، مقاطعة الانتخابات، الاستعراضات ضد السلطة من أجل إسقاط الحكم القائم على أساس الطائف وبرعاية سورية الذي اعتبروه ناقضاً للحرية والسيادة والاستقلال، وقدموا أنفسهم كقوة جماهيرية مناقبية معبرة عن هوية وطنية وهمّ مسيحي وملتزمة بهما.

ولم يحل تحول التيار الوطني الحر إلى حزب التيار الوطني الحر في ٢٢ أيلول ٢٠٠٥ بإعلان ميثاقه المسبوق بإعلان برنامجه السياسي في أيار من العام نفسه والملحوق بإعلان نظامه الداخلي في ٢٠٠٧/٤/٢٢ دون بقاء التيار كحركة فيه، لا بل غلبتها على الحزب، وضم الحالة العونية السابقة للتيار نفسه إليه.

ويظهر ذلك بوضوح في:

ــ نص مقدمة الميثاق على ذلك باعتبار حزب التيار امتداداً للحالة اللبنانية التي نشأت مع مسيرة نضال العماد عون ومرحلة توليه الحكم.

ــ قول العماد عون: «إن كلمة حزب ضيقة جداً علينا نحن، خصوصاً تجربة الأحزاب في لبنان معروفة، لكننا مجبرون على تسميته «حزب»، ولكي نحصل على «علم وخبر» وعلى وضع قانوني. ولن نستعمل في حياتنا عبارة حزب التيار الوطني الحر»[١٠].

ــ إبراز اسم التيار الوطني الحر في الميثاق والنظام الداخلي على اسم الحزب

---

(٨) أُحبط المعولون على قيادة بشير الجميل بعد استشهاده وما تلاها من انقسامات فانكفأوا عن أحزاب الكتائب والأحرار والقوات اللبنانية. وأُحبط اليساريون والعروبيون من المسيحيين بعد تحالف أحزابهم مع قوى إسلامية ودخولهم الحرب ضمن المحور الإسلامي، وأحبط محازبو الكتلة الوطنية لعدم اشتراك عميدهم بالحرب.

(٩) شكلت ممارسة الميليشات سبباً لاشمئزاز المواطنين وانكفائهم.

(١٠) صحيفة الديار، ٢٠٠٥/١٢/٣٠. والجدير ذكره عدم اشتراط قانون الجمعيات التسمية تلك، لا بل أن ما يشكى منه عدم إيراد اسم الحزب فيه، فضلاً عن وجود عشرات القوى السياسية القانونية بدون اسم حزب.

وكذا في الاستخدام اليومي لرئيسه ومسؤوليه.

ـ استخدام اسم تنظيم org لا حزب Party في موقع الحزب الالكتروني www.Tayyar.org.

ـ الطبيعة الفضفاضة لوحداته القاعدية ـ حسب النظام الداخلي ـ غير المحدد حدها الأقصى في حي أو قرية ـ إنما حدها الأدنى ـ ١٠ أعضاء.

ـ ثنائية العضوية التي لا تتمتع إحداها (المؤيد) بصفات العضوية الحزبية المعروفة والمتعارف عليها بل بصفات الجمهور الانتخابي

وعليه لا يأمن البحث السلامة إذا ما قصر إشكاليته على التيار كحزب دون لحظ ما قبله لاعتبار ما ذكر آنفاً ولاعتبارنا، المنهجي، الحزب السياسي أي تشكل منظم يبغي السلطة.

أ ـ نشأة التيار:

عُرف التيار الوطني الحر بهذا الاسم في العام ١٩٩٩ بعد محاولات متعثرة لتنظيم الحالة التي نشأت مع تولي العماد ميشال عون رئاسة الحكومة اللبنانية في العام ١٩٨٨ ومجابهته القوى الإسلامية التي فرضت الانسحاب من الحكومة على من سُمي منها واعترضت على وجوده نفسه من جهة ومجابهة بعض القوى المسيحية، وطرفها العسكري الأقوى والأوحد، التي لم يستسغ ميليشيوتها ولم تستسغ تفرده (حرب الإلغاء) من جهة ثانية ومجابهة القوات السورية الداعمة للقوى الإسلامية التي لم تسلّم له بالرئاسة ولم يسلّم لها بالطاعة الكاملة.

وكان اسم العماد عون ودعواه وأجهزة حكمه إبان ٨٨ ـ ١٩٩٠ الخيط الناظم لشبكة واسعة من التنظيمات والهيئات المحلية التي التقت تحت صيغة المكتب المركزي للتنسيق الوطني[١١]، وغالبيتها مستحدث بفعل إحباط سابق واستنهاض آمل.

---

(١١) يعدد أنطوان جرجي الجبيلي في: **ميشال عون الضحية والتحدي**، ٢٨ تنظيماً جديداً ضمها المكتب و٨ تنظيمات أخرى مؤيدة له خارجها. منشورات دار الجبيلي، بيروت، ١٩٩١.

وقد انكفأ المكتب المركزي للتنسيق بعد إنهاء حركة عون ونفيه إلى باريس، مع استمرار الشخصيات والهيئات التي دعمته على ولائها. واستمرار نشاطه السري دون علاقات منظمة، وبكلمة سر معلنة: زمور العماد وصوره.

وجددت محاولة تنظيم التيار العوني في مؤتمر باريس ١٢ و١٣ حزيران ١٩٩٤ الذي سُمي مؤتمر التحرير والتجديد وخلص إلى تأسيس المؤتمر الوطني اللبناني لصهر التيار الوطني وشكّل هيئة تأسيسية ومجلس اشتراعي ودعا إلى العلمنة وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٢٥ و٥٢٠ وتشكيل حكومة انتقالية(١٢)، ومعه بدأ استخدام تعبير التيار الوطني بدلاً عن التيار العوني. إلا أنها لم تعمر طويلاً مع استمرار استخدام الاسم كرديف. وإن استمر التيار ونشاطه بين الطلاب وأصحاب المهن في الحضور السياسي عبر علاقة مباشرة بالعماد عون.

وكان الإعلان الرسمي في ٦ شباط ١٩٩٩ من فندق الكسندر في الأشرفية كصيغة منظمة مكونة من هيئتين:

ــ هيئة عامة مكونة من رؤساء الهيئات النقابية والمهنية والطالبية والمناطقية برئاسة اللواء نديم لطيف. وهي هيئة تنفيذية.

ــ هيئة سياسية مكونة من ١٢ عضواً برئاسة يوسف سعد الله الخوري وهي هيئة استشارية.

وكان العماد عون مرجع الهيئتين وموجههما(١٣).

إلا أن هذه الصيغة استبدلت بصيغة أخرى بعد الاعتقالات التي طالت التيار إثر مظاهرة ٧ آب ٢٠٠١(١٤) بتعيين العماد عون قيادة مؤقتة باسم الهيئة التنفيذية مهمتها لملمة صفوف التيار وسوس شؤونه. استمرت إلى ما بعد الانتخابات النيابية الفرعية في المتن ٢٠٠٢ وبعبدا ــ عاليه ٢٠٠٣ حيث شارك التيار فيها بفعالية

(١٢) **النهار**، ١٣ و١٤ حزيران ١٩٩٤.

(١٣) **النهار والسفير**، ٧ شباط ١٩٩٩.

(١٤) شهادة عبد الله الخوري، أحد القياديين السابقين في التيار، (تحرير محمد أبي سمرا)، **النهار**، ٣/٢٣/ ٢٠٠٨.

واحتاج توسعه الشعبي إلى صيغة تنظيمية جديدة وضعها العماد عون، متجاوزاً رأي مجموعات الاستشعار التي كُلفت بإعداد هذه الصيغة وعيّن ٢٢٠ كادراً في مواقع التيار التنظيمية(١٥).

واستمرت هذه الصيغة حتى عودة العماد عون من منفاه الباريسي في ٧ أيار ٢٠٠٥ وما تلاه من تحضيرات أفضت إلى إعلان برنامج سياسي قبيل الانتخابات النيابية وإعلان ميثاقه، كحزب، في أيلول ٢٠٠٥ ثم نظامه الداخلي في العام ٢٠٠٧ مكملاً بذلك عدّة تحوّله إلى حزب دون أن تكتمل الإجراءات التنفيذية لذلك.

يطرح هذا العرض لنشأة التيار الوطني الحر وتطوره إلى حزب سياسي إشكالية التحول الديمقراطي من زاوية مغايرة للسائد في دراسة الأحزاب والتحول الديمقراطي.

فهل تأسيس التيار ووجوده مدعاة لتحول ديمقراطي؟ وإلى أي مدى يحمل فكر التيار وبرنامجه ملامح تحول ديمقراطي؟ ومن يمثل التيار مجتمعياً؟ وكيف ينتج القرار داخله؟

ب ــ الديمقراطية في وجود التيار

شكل تأسيس التيار الوطني الحر، منذ انطلاقته حتى الإعلان عن وجوده كحزب، حالة استثنائية في وضع استثنائي بحيث بدت استثنائيته، للبعض، حلاً لاستثنائية الوضع وبدا للبعض الآخر خروجاً عن أصول العمل السياسي الديمقراطي ودفعاً لاستثنائية الوضع نحو الاستعصاء.

ففي المرحلة الأولى لقيام التيار العوني (١٩٨٨ ــ ١٩٩٠) اعتمد زعيمه، وهو في موقع شرعي، أساليب غير شرعية، أي لاديمقراطية في خطابه وفي استمراء بقاء حكومة غير ممثلة لمكونات الاجتماع السياسي اللبناني وخروجها عن مهمتها في انتخاب رئيس للجمهورية وفي اعتماد السلاح ضد أطراف محلية وخارجية وفي قبول التبرعات، كما اعتمد وجمهوره على الاعتصامات اليومية في قصر بعبدا.

(١٥) عبد الله الخوري، المرجع السابق.
وأبلي محفوض، **خديعة العصر**، ٢٠٠١

فكان بذلك حركة تغييرية هي بمقاييس العمل الديمقراطي غير ديمقراطية.

إلا أن الوضع الذي قام ضمنه التيار لم يكن سوياً، فالميلشيات مسيطرة على مناطق لبنان كافة والقوات السورية ترعى قسماً منها، بخاصة الإسلامية، وموجودة في مناطقها، وإسرائيل تحتل أجزاء من البلد وترعى جيشاً غير شرعي، الأمر الذي يعني تعطيل الإطار الناظم للاجتماع السياسي التي ينتج إمكانية ممارسة الديمقراطية فكان التيار بذلك حركة تغييرية هي بمقاييس بناء الدولة حركة تطل على البناء الديمقراطي من خلال دفعها الأمور نحو إخراج السوريين من لبنان وإنهاء الميليشيات المسلحة، وهما عائقان أمام دولة مستقلة وسيدة تضمن إطار ممارسة الديمقراطية.

وفي المراحل التالية (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥) اعتمد التيار أساليب غير ديمقراطية في خطابه وفي رفض الاعتراف بالحكومات المتعاقبة وفي مقاطعة الانتخابات حيناً (عدم الاعتراف بالحكومة وبالوصي السوري) والاشتراك فيها، حيناً آخر (اعتراف بالحكومة والوصي) وفي التحرك الشعبي غير المرخص له وفي إقامة علاقات مع دول خارجية. فكان بذلك حركة تغييرية هي بمقاييس العمل الديمقراطي غير ديمقراطية.

إلا أن الوضع الذي عمل فيه التيار لم يكن سوياً، إن في استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من البلد وبخاصة قبل العام ٢٠٠٠ أو في استمرار وجود القوات السورية فيه وبخاصة بعد العام ٢٠٠٠ واستمرائها، قبل ذلك وبعده، في تجاوز حدود الدور العلني المناط بها في اتفاق الطائف أو في استمرار إبعاد زعيم التيار واعتقال زعيم معارض آخر وملاحقة أحزاب معارضة أخرى. فكان التيار بذلك حركة تغييرية هي بمقاييس إطار الدولة حيث ممارسة الديمقراطية ممكنة حركة ديمقراطية.

واعتمد التيار في مرحلة ما بعد خروج السوريين من البلد (٢٠٠٥) أساليب ملتبسة في ديمقراطيتها إن في عدم اعترافه بشرعية الانتخابات وقانونها رغم مشاركته فيها والفخر بكبر كتلته البرلمانية ضمنه أو وضعه شروطاً للمشاركة في

انتخاب رئاسة الجمهورية (٢٠٠٧ ــ ٢٠٠٨) وفي تشكيل الحكومة (٢٠٠٨)(*) مناقضة للدستور وللقوانين والأعراف الناظمة للاجتماع السياسي التي لا تستقيم الديمقراطية بدونها، فكان بذلك حركة تغييرية هي بمقاييس العمل الديمقراطي غير ديمقراطية.

ولم يكن في الانتخابات النيابية في حزيران ٢٠٠٩ وفي مشاورات تأليف الحكومة التي تجاوزت الثلاثة أشهر مغايراً لما قبله فقد سُمي «الرقم الصعب» في استعصاء التأليف بإصراره على توزير جبران باسيل، أحد قادته وصهر رئيسه، في وزارة الاتصالات(**)، وعلى التمثيل النسبي في الوزارة.

إلا أن الوضع الذي عمل فيه أكثر استواء من المراحل السابقة، وإن بقي مشوباً باستمرار وجود مقاومة مسلحة وتداعيات جريمة كبرى (اغتيال الرئيس رفيق الحريري)، فكان التيار فيها حركة تغييرية في غير هذين الموقعين الوطنيين، وهي بمعايير بناء الدولة حركة غير ديمقراطية تبغي تغيير النظام السياسي بأساليب بعضها ديمقراطي وبعضها غير ديمقراطي.

والتيار في هذه المراحل كلها مشدود بين حدين: حد التغيير في الكيان والصيغة والنظام، سواء بأساليب ديمقراطية أو غير ديمقراطية وحد اشتهاء الاستيلاء على السلطة، سواء للقيمين على أمره أو للفئة المجتمعية الذي يمثل (الموارنة).

ج ــ الديمقراطية في فكر التيار:

يتلخص فكر الحزب في موقعين: الأول: شعاره: سيادة، حرية، استقلال، والثاني: ميثاق الحزب وبرنامجه السياسي.

ويمثل كل موقع مرحلة من مراحل تطور التيار:

فشعار: سيادة، حرية، استقلال يمثل فكر التيار السياسي وملهم برامجه وهو

(*) اشتراطه أن يكون رئيسه هو الرئيس للجمهورية واشتراطه أن تكون حصته في الحكومة تمثل حجمه التمثيلي في البرلمان، وفرض الحقائب التي ستكون له ومن يشغلها..

(**) هكذا بدت الأمور داخلياً إلا أن عقدة التيار ورئيسه كانت الظاهر من العقد، إذ كان «المخفي» درجة تطور التفاهم السوري ــ السعودي وامتداداتهما الإقليمية والدولية، فضلاً عن شروط حليفه، حزب الله، غير المعلنة.

شعار يتوافق مع مرحلة التحرر الوطني التي لم يخفِ زعيم التيار ورموزه أنه ضمنها فاعتبروا وجود القوات السورية في لبنان احتلالاً كالاحتلال الإسرائيلي.

ولم تكن البرامج المعلنة في مؤتمر باريس ١٩٩٤ وبرامج بعض قطاعاته النقابية ومعاركه الانتخابية، البلدية والنيابية، خارج هذا الشعار وإن حملت مطالب داخلية. فقد أُريد منها مواجهة السلطات لتبعيتها لسوريا، إن بالمقاطعة في البداية أو في المشاركة لاحقاً.

ولا يحمل هذا الشعار بعداً يتعلق بطريقة إنتاج السلطة لبيان مدى ديمقراطية فكر التيار في هذه المرحلة وإن حمل بعداً ديمقراطياً بشكل غير مباشر في دعوته للدولة السيدة الحرة المستقلة. فالديمقراطية كرؤية وكنظام لإنتاج السلطة لا تستقيم دون وجود دولة مستقلة ذات سيادة، وبذا يكون شعار التيار ومطالبته بتحقيقه شعاراً ديمقراطياً، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الإجماع الوطني عليه وهذا محقق في الشق الإسرائيلي من الاحتلال وغير محقق في الشق السوري منه لمخالفة فئات مجتمعية عدة ذلك ولقبول شرعي لبناني به.

أما ميثاق الحزب وبرنامجه السياسي فيمثل فكر التيار في مرحلة ما بعد خروج القوات السورية من لبنان الذي سماها مرحلة التحرر بعد إنجاز مرحلة التحرير وتبدو الديمقراطية في:

ـ تضمين مبادئه السبعة ثلاثة مبادئ(١٦) ذات علاقة:

المبدأ الثاني الذي يعلن التزامه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

المبدأ الثالث الذي يعلن تشدده في سيادة لبنان وحريته واستقلاله القائم على عقد اجتماعي.

المبدأ الخامس الذي يعلن احترامه الدستور اللبناني.

---

(١٦) المبادئ الأخرى هي: إيمانه بالإنسان الفرد قيمة بذاته، تأكيده أن لبنان اختيار إنساني مميز، تمسكه بانفتاح لبنان على محيطه العربي والعالمي، اقتناعه بمساواة المرأة والرجل.

ـ **تضمين أهدافه الأربعة عشر**[١٧] الديمقراطية هدفاً في:

١ ـ ضمان سيادة الدولة واستقلالها.

٢ ـ بناء دولة الحق.

٣ ـ إرساء الديمقراطية نظام حكم وأسلوب حياة يضمنان احترام الحريات والحقوق الأساسية للمواطن.وقد أوضحت كلمة الرئيس العماد عون المرفقة بالميثاق والمعتبرة جزء منه طبيعة هذه الديمقراطية البرلمانية.

٤ ـ التربية على المواطنية.

٥ ـ نشر نظامه السلام والحوار والديمقراطية.

ـ **تضمين البرنامج السياسي المنشور** تحت عنوان: الطريق الآخر، النقاط التالية:

١ ـ إعادة إحياء المؤسسات الديمقراطية، وتكمن الخطوة الأولى في إجراء انتخابات حرة على أساس قانون انتخابي يضمن تمثيلاً فعلياً للتنوع السياسي والفعال.

٢ ـ إصلاح الجهاز القضائي كمقدمة لبناء دولة القانون.

٣ ـ خلق حيز للمواطنية اللبنانية بغية الخروج من المستنقع الطائفي.

٤ ـ الدفاع عن الحريات العامة.

ويبدو من الميثاق والبرنامج أن التيار ملتزم بالدستور اللبناني في المسألة الديمقراطية بمستوياتها الثلاث:

مستوى إطار الاجتماع السياسي (دولة حرة سيدة). ومستوى إنتاج السلطة (نظام ديمقراطي برلماني) ومستوى حقوق الإنسان.

والجديد الذي يطل على الديمقراطية والمبثوث في غير عناوينها هو: اقتناعه

---

(١٧) الأهداف الأخرى هي: صون العائلة، إزالة الفوارق القانونية والاجتماعية بين المرأة والرجل، دعم الشباب، تمكين المهاجرين من ممارسة حقوقهم السياسية، تعميم ثقافة تحرير اللبنانيين من التبعية، التمسك بالنظام الاقتصادي الحر، تعزيز العمل المؤسسي، الحفاظ على بيئة سليمة، تعميم التربية والتعليم.

بمساواة الرجل بالمرأة (البند ٧ من المبادئ)، فصل الممارسة السياسية عن الدين سعياً إلى الدولة العلمانية (هدف ٣)، خلق حيز للمواطنية اللبنانية بغية الخروج من المستنقع الطائفي (نقطة برنامجية ٧) والسماح للمغتربين بالاشتراك بالانتخابات (نقطة برنامجية تفصيلية رقم ١).

إن فكر التيار، بمرحلتيه، وبرنامجه السياسي لا يخرج عن السائد بين الأحزاب والقوى السياسية في لبنان خروجاً يبرر هذا الحضور اللافت للتيار وزعيمه والدور التغييري الذي يلعبه، الأمر الذي يستدعي افتراض سبباً آخر لهذا الحضور في البنية المجتمعية للبنان حيث الطائفية مكون أساسي من مكونات وجود لبنان وبنية نظامه السياسي.

ويفترض البحث حالة التشتت والإحباط الذين انتابا المسيحيين بعد اغتيال الرئيس بشير الجميل وانتكاس مشروعه التغييري وانقسامات تنظيماته من جهة وعجز القوى التقليدية المارونية وزعمائها الذين أمنوا موقعاً مميزاً وامتيازات كثيرة لطائفتهم حتى الحرب اللبنانية (١٩٧٥) عن استعادة هذا الموقع، لا بل اتجاه التطورات نحو خسارة بعضها من جهة ثانية حملا الجمهور المسيحي نحو الانجذاب إلى خطاب عون، شكلاً ومضموناً، وشخصه، إن في المطالبة بخروج السوريين من لبنان ورفض اتفاق الطائف ومواجهة الميليشيات كافة أو في أسلوب التحدي والعنجهية مع الخصوم أو في موقعه كقائد للجيش، يملك القوة والعصب ومواقفه المنخرطة في مشروع بشير الجميل[١٨]، فكان رمزاً لهذه الحالة المسيحية ـــ المارونية[١٩].

(١٨) يرد اسم ميشال عون أكثر من مرة ضمن مشروع القوات اللبنانية ومنها عضويته مع سمير جعجع في لجنة الدراسات الإستراتيجية. (آلان مينارغ، **أسرار الحرب اللبنانية**).
كما أورد سركيس نعوم في كتابه: **ميشال عون حلم أم وهم**، ١٩٩١ خبر عضويته في لجنة الدراسات الإستراتيجية برئاسة أنطوان نجم واشتراكه في اجتماعات سيدة البير حين قدم ورقة عمل عن كيفية الوصول إلى الحكم عام ١٩٨٢، ص٢٩, ـــ ٣٢.

(١٩) يرى عبد الله خوري (**النهار**، ٢٠٠٨/٣/١٦) عون ممثلاً للحالة الكيانية المسيحية وأنه فرط بالعذرية السياسية لها حين تحالف مع حزب الله.
ـــ ينقل أيلي محفوض (**خديعة العصر**، ص. ٨٢) عن سمير سكاف أنه يرى في انتمائه إلى التيار وجهة نظر إيمانية مسيحية ويرى العماد صاحب إيمان مسيحي.

ولم تبدل مرحلة ما بعد الطائف من مضمون هذا الخطاب ولا من أسلوب صاحبه فاستمرت المطالبة بتعديل ميثاق الطائف وخروج السوريين ومواجهة تابعيهم، وعلى رأسهم الحريري، وبالرجوع عن التهميش المسيحي، وما تغير، بعد اغتيال الرئيس الحريري وخروج السوريين الذي أدين الأول وهلل للثاني وطويا في المستودع كجزء من الماضي، هو الاستمرار في تصحيح التمثيل المسيحي الذي افتئت عليه مشروع الحريري فقط، كما استمر في الأسلوب واللهجة المعروفتين(٢٠).

ولا يضعف من هذه الفرضية المطالبة بالعلمانية، وبمساواة المرأة بالرجل، لا بل تعززها من نواحٍ عدة:

الأولى: تضمن الدعوة إلى العلمانية في البيئة المجتمعية اللبنانية إحراجاً للقوى الإسلامية، وقد استخدمها رجال الدين المسيحيين في مواجهة مطالبة القوى الإسلامية بإلغاء الطائفية السياسية.

الثانية: تستبطن الدعوة إلى العلمانية محاولة لإحراج الكنيسة وإبعادها عن المسرح السياسي.

الثالثة: تستنهض الدعوة إلى العلمانية فئات في البيئة المسيحية، يسارية وديمقراطية، أحبطتها قواها ولم تلبِ الأحزاب المسيحية، التقليدية كما الحديثة، طموحاتها.

الرابعة: تغطي العلمانية، إيديولوجياً، المضمون الطائفي للخطاب وتستقطب، مع لهجة التحدي وأسلوب المواجهة، فئات هامشية في البيئات الإسلامية لم تقدم القوى الإسلامية التقليدية والأحزاب القومية واليسارية، المدني منها كما الميليشياوي، لهم حلاً للأزمة، ولم تحقق لهم فائدة.

ـ ينطلق وضح شرارة في مقالته «مصائر ميشال عون والعونيين في مرآة أطوار «المجتمع» و«الشعب المسيحي»، **النهار**، ٨ و١٥ حزيران ٢٠٠٨) من الفرضية نفسها.

(٢٠) لم يخفِ مسؤول العلاقات السياسية في التيار، جبران باسيل في شهادته لمحمد أبي سمرا (**النهار**، ١١ أيار ٢٠٠٨) تحميل الحريرية وحدها مسؤولية الجشع والتفرد في الحكم قبل اغتيال الحريري أو بعده فهو الذي أطلق ظاهرة الفساد والإفساد الماليين ودعمها.

وفكر الحزب هذا، المعلن والكامن، هو فكر ديمقراطي من حيث التزامه بالنظام البرلماني وحقوق الإنسان ومن حيث مطالبته بتمثيل فئة مجتمعية يعتبرها مقهورة أو حقوقها منتقصة.

وهو فكر غير ديمقراطي في حيث تمسكه غير المعلن أو المعلن بخفر بالطائفية التي تحد من أخذ الديمقراطية مداها الكامل ومن حيث ثبوت مساهمتها مع عوامل أخرى في تفجير الإطار الناظم للديمقراطية وإلغاء أساليب الديمقراطية في إنتاج السلطة والقرار السياسيين.

د ـــ الديمقراطية في تنظيم التيار:

يعلن التيار في الهيكلية التنظيمية ــ كما في النظام الداخلي ــ اعتماد الديمقراطية من ضمن ستة مبادئ[٢١] لتحقيق أهدافه ويظهر هذا الاعتماد في:

مستوى إنتاج السلطة: حيث تنص المادة (٢ ـــ ٢) أن إرادة الأعضاء مصدر السلطات فيه وعلى القيادات والمراجع الحزبية على اختلافها ممارسة سلطتها بأمانة والتزام إرادة القاعدة وفق نصوص هذا النظام وأحكامه ويتجلى ذلك في:

١. المشاركة في اختيار مرشحي التيار للانتخابات النيابية والنقابية عبر إجراء انتخابات تمهيدية بالاقتراع السري (م. ٢,٢) ولم تحدد آلية ذلك وإنما ترك للرئيس تحديد آلية التسمية (م. ٨,٧,٢).

٢. إبداء الرأي الاستشاري في مرشحي التيار للانتخابات البلدية والاختيارية (م. ٢,٢) ولم يحدد النظام آليتها.

٣. مشاركة أعضاء المجموعة (الوحدة المحلية) في انتخاب أعضاء الهيئة المحلية على أساس برنامج لكل منها ومساءلتها والاستماع إلى برنامج عملها. (م. ٣,٢,٢)

٤. مشاركة أعضاء المجموعة بشكل غير مباشر في انتخاب أمين سر مجلس القضاء وفي مساءلته ومنحه الثقة أو حجبها، عبر وجود أحد أعضاء الهيئة المحلية

---

(٢١) هي الديمقراطية، العمل المؤسسي المنظم، الحكم الصالح، الشفافية، الأساليب المتطورة لإدارة المشاريع، التحسين المستدام.

المنتخبين أو كلهم في مجلس القضاء (حسب عدد كل هيئة). (المادة ٤).

٥. مشاركة أعضاء المجموعة بشكل مباشر في انتخاب منسق القضاء ومساعده وأمين السر بطريقة نظام الأصوات المرجحة لمجموعات القضاء ومساءلتهم بشكل غير مباشر عبر مجلس القضاء. (م. ١,٣,٤)

٦. مشاركة أعضاء المجموعات في قطاعات المهن الحرة والنقابات وجمعيات أرباب العمل والطلاب في انتخاب لجانها القضائية حسب الطريقة الآنفة الذكر. (المادة ٥)

٧. مشاركة أعضاء المجموعة بشكل غير مباشر في المجلس الوطني عبر أعضاء منسقية القضاء المنتخبين أو احدهم وعبر التمثيلين النقابي أو الطالبي في المجلس والمشاركة عبر هذا في انتخاب أمين سر المجلس . (م. ١,٢,٨) و(م. ٣,٢,٨)

٨. مشاركة أعضاء المجموعة بشكل غير مباشر في مراقبة أعضاء مكتب التيار ومساءلتهم عبر تمثيلها في المجلس الوطني. (م. ٣,٣,٨)

٩. مشاركة أعضاء المجموعة بشكل عير مباشر في مراقبة مسؤولي الهيئة التنفيذية ومساءلتها عبر تمثيلها في المجلس الوطني. (م. ٥,٤,٨).

١٠. مشاركة أعضاء المجموعات بشكل مباشر في انتخاب الرئيس ونائبيه في لائحة مقفلة ومساءلتهم، بشكل غير مباشر، عبر المجلس الوطني. (م٨,٥,١,) و(م: ٨,٢,٤).

مستوى إنتاج القرار: تفترض المادة (٢ ــ ٢) التزام القيادات والمراجع في ممارسة سلطتها، بأمانة، إرادة القاعدة، مما يعني أن إنتاج القرار محكوم بالتزام إرادة أعضاء التيار.

ويظهر من قراءة النظام الداخلي الآتي:

١. إن القرار في المجموعة يتخذ بالاقتراع السري وبأكثرية ثلثي المجموعة في الجلسات غير العادية وموضوعها مساءلة أو إقالة أعضاء الهيئة المحلية وبالاقتراع العلني بأكثرية الحاضرين في الجلسات العادية وموضوعها الحالات الأخرى.

٢. إن القرار في الهيئة المحلية يتخذ بالتوافق وبالأكثرية وبالاقتراع العلني وموضوع قراراتها المستنتج من مهامها (م. ٢٠٣ ــ ٣) شؤون المحلة وشؤون التيار فيه بما يتماشى مع ميثاق التيار، إلا أن قرارات النشاط تشترط موافقة القيادة الأعلى (هيئة القضاء)، وإذا لم توافق يشترط موافقة الرئيس. (م. ٧,٢,٣).

٣. إن القرار في مجلس القضاء بالاقتراع السري في الجلسات غير العادية وبأكثرية نصف الأعضاء في منح الثقة أو حجبها أو طرح الإحالة على مجلس التحكيم للمسؤولين المعنيين وأعضاء هيئة القضاء المعينين وبأكثرية ثلثي الأعضاء لمساءلة أعضاء الهيئة المنتخبين أو إقالتهم وهو بالاقتراع العلني في الجلسات العادية بأكثرية نصف أعضاء المجلس زائد واحداً (م. ٤,٢,٧) في القضايا الأخرى التي تشمل ــ تبعاً لمهام المجلس ــ نقل شؤون أهل القضاء وشجونهم وتطلعاتهم وشؤون أعضاء التيار إلى هيئة القضاء واللجان المركزية المعنية. ومناقشة أعمال التيار ونشاطاته وإبداء الرأي فيها. (م. ٤,٢,٤).

٤. إن القرار في هيئة القضاء يتخذ بالتوافق أو بأكثرية الحضور وبالاقتراع العلني وموضوعاته ــ تبعاً لمهامها ــ الاهتمام بشؤون القضاء على اختلافها وتمثيل القيادة في القضاء واقتراح إنشاء المجموعات الحزبية، إلا أن قرارات النشاط تشترط موافقة الرئيس. (م. ٤,٤,٤).

٥. إن القرار في المجلس الوطني ــ احد مكونات القيادة المركزية ــ يتخذ في الجلسات غير العادية بالاقتراع السري وبأكثرية نصف عدد أعضاء المجلس زائد واحد في منح الثقة للمسؤولين المعنيين أو حجبها عنهم وفي إحالة الرئيس ونائبيه إلى مجلس التحكيم وبأكثرية ثلثي أعضاء المجلس في تعديل النظام وحجب الثقة عن الوزراء الحزبيين وإقالة الرئيس أو أحد نائبيه وحل الحزب وتعديل الميثاق. أما في الجلسات العادية فيتخذ بالاقتراع العلني وبنصف الأعضاء + واحد (م. ٧,٢,٨) في القرارات الأخرى وموضوعها ــ تبعاً لمهامها ــ نقل شؤون اللبنانيين وشجونهم وتطلعاتهم وكذا أعضاء التيار إلى مكتب التيار واللجان المعنية وإقرار إنشاء لجان متخصصة وإقرار البرنامج الانتخابي العام وإقرار الموازنة وأصول إدارة أموال التيار وتقديم الاقتراحات

والتوصيات بتحديد أطر وخطوط السياسة العامة للحزب وإبداء الرأي في أعمال ونشاطات التيار (م. ٨,٢,٤).

٦. إن القرار في مكتب التيار ــ المكون الثاني للقيادة المركزية ــ لم يحدد أصول النصاب والتصويت فيه وإنما حدد اجتماعه بدعوة من الرئيس أو بطلب من ثلث الأعضاء، ويستنتج من مهامه موضوعات القرار فيه وهي مساعدة الرئيس على: رسم سياسة التيار واتخاذ القرارات بشأنها وتسمية مرشحي التيار لتولي المناصب الوزارية وإحالة الوزراء الحزبيين على المجلس الوطني والمحاسبة السياسية ووضع تقرير عن عمله إلى المجلس الوطني في ستة أشهر وتحديد إجراء الانتخابات العامة الحزبية واقتراح تعديل الميثاق واقتراح حل الحزب. (م. ٨,٣,٤).

٧. إن القرار في الهيئة التنفيذية ــ المكون الثالث للقيادة المركزية ــ لم يحدد أصول النصاب والتصويت فيه وحددت طريقة اجتماعه كما المكتب. ويستنتج من مهامه موضوعات القرار فيه وهي: تنفيذ قرارات مكتب التيار وإدارة شؤون التيار العملانية والتنفيذية، تقديم تقرير مفصل عن عملها إلى المجلس الوطني في كل اجتماع عادي والسهر على سير العمل في الوحدات الحزبية كلها.

٨. إن القرار في الرئاسة والرئيس غير منفصلة عن قرارات مكتب التيار ــ هو ونائبيه أعضاء فيه ــ والهيئة التنفيذية ــ هو يدعو إلى اجتماعها ــ ويستنتج من مهام الرئيس أن موضوعات قراراته هي: رئاسة التيار بجميع أجهزته وهيئاته وتمثيله تجاه الغير، السهر على تنفيذ المقررات الحزبية من قبل جميع الوحدات، إصدار التعاميم والمذكرات، إحالة أي حزبي على مجلس التحكيم، تعيين خمسة في مكتب التيار وأمين سر الرئاسة ومنسقها، ولجنتي الاتصالات السياسية الداخلية والخارجية ومسؤول لجنة الإعلام، تعيين سائر أعضاء الهيئة التنفيذية، وإنهاء ولاية أي من أعضاء مكتب التيار أو الهيئة التنفيذية المعينين، وإنهاء ولاية أمين السر للرئاسة، وإجازة اتخاذ القرارات السياسية في الحالات المستعجلة على أن تعرض على مكتب التيار في أول اجتماع لاحق.

مستوى موئل السلطة في التيار، يستنتج من النظام وجود موئلين للسلطة ومستويين:

الموئل الأول، تشريعي ورقابي ويتمثل في:

أ. المجموعة المحلية واجتماعها شهري في الأمور العادية واستثناء للمساءلة، وكل سنتين للانتخابات الحزبية، ما عدا انتخابات الرئاسة (٤ سنوات).

ب. مجلس القضاء واجتماعه كل شهرين لنقل شؤون القضاء والتيار في القضاء إلى القيادة الأعلى ومراقبة هيئة القضاء واستثنائي حين المساءلة وإعطاء الثقة وحجبها.

ج. المجلس الوطني واجتماعاته كل شهرين لنقل شؤون وشجون وتطلعات اللبنانيين وأعضاء التيار إلى القيادة العليا وتقديم الاقتراحات في إطار السياسة العامة ومراقبة مكتب التيار وهيئته التنفيذية وإقرار أصول إدارة الأموال، وسنوي لمناقشة الموازنة وعند الحاجة لمناقشة البرنامج الانتخابي وإقراره وعند الطارئ لمساءلة الوزراء وأعضاء المكتب والهيئة التنفيذية والرئيس وتعديل النظام.

الموئل الثاني، تنفيذي يتمثل في:

أ. الهيئة المحلية وتنتخب بشكل إفرادي وعلى أساس برنامج عمل لكل منهما وتصوغ، مجتمعة، برنامج مشترك ومهامها العناية بمنطقتها بما يتماشى مع التيار والعناية بأعضائها وتنفيذ المهام التي توكلها لها القيادة. واجتماعاتها شهرية.

ب. هيئة القضاء وهي ذات مكونين: مكون منتخب من أعضاء التيار في القضاء تبعاً للمجموعات وهم: المنسق ومساعده وأمين السر، وانتخابهم إفرادي وعلى أساس برنامج عمل ومكون معين من المكون الانتخابي وهم سبعة أعضاء يمكن أن يزادوا: مسؤول التمويل وأمانة الصندوق واللوجستية والتقنية والإعلام والموارد البشرية والاتصالات السياسية. ومهامها: الاهتمام بشؤون القضاء وتنميته بما يتوافق مع الميثاق وإدارة شؤون التيار واقتراح

إنشاء المجموعات الحزبية وتنفيذ المهام التي توكلها إليه قيادة التيار.

ج. مكتب التيار وهو ذات مكونين:

مكون منتخب: الرئيس ونائبيه ومكون معين من الرئيس نفسه (وزراء التيار الحاليين و٥ أعضاء معينين منه) ومنسقي لجنتي الاتصالات السياسية الداخلية والخارجية ومسؤول الإعلام وأمين سر الرئاسة، المعينون منه أيضاً، وآخرون يدعوهم للاستشارة. ومهامه: رسم سياسة التيار وتسمية المرشحين لتولي المناصب الوزارية وتحديد تواريخ إجراء الانتخابات واقتراح تعديل الميثاق وحل الحزب. واجتماعاته أسبوعية.

د. الهيئة التنفيذية، وهي ذات مكونين:

مكون منتخب: الرئيس ونائبه ومكون معين من الرئيس، بعد استطلاع رأي مكتب التيار، ويضم منسقي الاتصالات السياسية الداخلية والخارجية ومسؤولي لجان: الإعلام، الانتشار، المالية، المعلوماتية، اللوجستية، الموارد البشرية، الطلاب، الدراسات، النقابات القانونية، التواصل والتسويف، اللجان المتخصصة، وأمين السر. ومهامه تنفيذ قرارات مكتب التيار وإدارة شؤونه العملانية والتنفيذية والسهر على سير العمل في وحداته. واجتماعاته أسبوعية.

هـ. الرئاسة ومكونة من الرئيس ونائبيه المنتخبين ضمن لائحة متضامنة وبدون برنامج، خلافاً لشاغلي المراكز الأدنى ولمدة ٤ سنوات، خلافاً لمدة شغل المراكز الأدنى، دون أن يشكلوا هيئة جماعية، وإن كانوا معاً أعضاء في مكتب التيار وهيئته التنفيذية.

ومهام الرئيس واستطراداً نائبه الأول ثم الثاني في حالة الغياب، رئاسة التيار وتمثيله والسهر على تنفيذ قراراته وتكوين هيئته القيادتين التنفيذية (تعيين خمسة من أعضاء التيار ومنسقي الاتصالات ومسؤول الإعلام الذين يعينون بدورهم الوزراء ــ أي كل أعضاء المكتب ــ وتعيين سائر أعضاء الهيئة التنظيمية).

ومستويا السلطة: **محلي ومركزي:**

المحلي: السلطة فيه محدودة جداً وتقتصر على الاهتمام بشؤون المنطقة

وشؤون الأعضاء فيها ونقلها إلى القيادة الأعلى وتنفيذ المهام الموكلة إليها من القيادة دون أن يكون لأي منهما رأي مقرر في قبول الأعضاء، وإنشاء المجموعات وفي القيام بأي نشاط دون موافقة القيادة.

المركزي: الرئاسة والهيئتين المعينتين منها: المكتب والهيئة التنفيذية، السلطة فيها كبيرة جداً.

مستوى حقوق الأعضاء وواجباتهم، اعتبر النظام الداخلي أن الأعضاء (ملتزمين ومؤيدين) مصدر السلطات، ويعبر عن هذه الإرادة على مستوى إنتاج السلطة في أربع مواقع:

الأول: المشاركة في اختيار مرشحي التيار في الانتخابات النيابية والنقابية وفي إبداء الرأي الاستشاري في مرشحي التيار للانتخابات البلدية والاختيارية دون أن يحدد النظام آلية ذلك.

الثاني: المشاركة، كعضو في الوحدة المحلية (المجموعة) في انتخاب قيادته المحلية، جغرافياً أو مهنياً، التي تشترك بدورها في عضوية مجلس القضاء وانتخاب أمين سره.

الثالث: المشاركة، كعضو في الوحدة المحلية (الجماعة) في انتخاب منسق القضاء ومساعده وأمين سره الذين يشتركون بدورهم في المجلس الوطني الذي يراقب ويساءل مكتب التيار وهيئته التنفيذية والرئاسة.

الرابع: المشاركة، كعضو في الوحدة المحلية، في انتخاب رئيس الحزب.

إلا أن النظام ميز بين العضويتين فيه على مستوى إنتاج السلطة وممارستها: (المؤيد والملتزم) فأعطى الملتزم حق الانتخاب والترشيح ــ بعد مرور سنة على قبوله ــ وحرم المؤيد منها مكتفياً بواجباته في النشاط عندما يشاء وواجبات القيادة استطلاع رأيه عندما تدعو الحاجة. (م. ١,٢,٢ و٢,٢,٢). ولم يميز بينهما على مستوى الواجبات والاشتراكات. كما لم يميز بينهما في حضور الاجتماعات وفي احتساب العدد الانتخابي الترجيحي وفي احتساب النصاب.

ويمكن القول بعد هذا العرض للديمقراطية في تنظيم التيار إن في إنتاج السلطة

أو إنتاج القرار أو حقوق الأعضاء أو الثقافة الديمقراطية تميز هذه الديمقراطية بـ:

١. انبناء السلطة فيه من القاعدة مباشرة في المواقع الثلاث الأساسية، والوحيدة في التيار، الهيئة المحلية، هيئة القضاء، الرئاسة، وهو انبناء مغاير للسائد بين الأحزاب السياسية اللبنانية.

٢. تكوين السلطة الفردي، وإن كان الاسم جماعياً، فالقاعدة تختار المنسق ومساعده وأمين السر على مستوى هيئتي المحلة والقضاء، إفرادياً، وهؤلاء يعينون باقي أعضاء الهيئة، ويكون الانتخاب على أساس برنامج معلن، ويستثنى من ذلك الرئيس الذي ينتخب مع نائبيه في لائحة متضامنة وبدون برنامج. إلا أنها مثلهما في تعيين غالبية أعضاء مكتب التيار وكل أعضاء الهيئة التنفيذية.

٣. طبيعة إنتاج القرار في التيار مركزية فكل الصلاحيات محصورة بالقيادات المركزية التي تكاد تنحصر بالرئيس.

٤. إن طبيعة القيادة في التيار فردية وإن اتخذت القيادات طابعاً جماعياً، لا بل يكاد أن تكون السلطة محصورة بشخص الرئيس إذ يعين غالبية أعضاء مكتب التيار وكل أعضاء الهيئة التنفيذية.

٥. إن الأقليات غير ملحوظة في تنظيم التيار، لا في التمثيل ولا في التشكل ولا في القرار. فالانتخابات في الحالات العادية وعلى المستويات كافة بأكثرية نصف الأعضاء زائد واحد في الدورة الأولى وبأكثرية الحاضرين في الدورة الثانية وهي في الحالات غير العادية بأكثرية نصف عدد الأعضاء أو ثلثيهم في الدورتين. ويعني أن نصف عدد الأعضاء على الأقل غير مشاركين في إنتاج السلطة وفي إنتاج القرار، وغير ممثلين فيها.

كما أن النظام لم يلحظ تمثيلاً للأقليات داخل التنظيم دون أن يعني ذلك فرض غيابها، مع ترجيح يفرضه منطق النظام الأكثري إذ أن قرار الأغلبية هو قرار الكل.

ويقود هذا العرض لتنظيم التيار، نصاً، إلى القول بنظام رئاسي في التنظيم تنتخبه القاعدة الحزبية ويساءله ممثلوها المنتخبين، قاعدياً، ورموزه المنتخبة، شعبياً، نواب ونقباء مهن كبيرة، في المجلس الوطني ويمارس وحده السلطة التنفيذية في

الحزب عبر مكتب التيار المعين من الرئيس والمسؤول أمامه وأمام المجلس الوطني، بحدود، وهو الذي يرسم السياسة العليا للتيار وعبر الهيئة التنفيذية المعينة من الرئيس والمسؤولة أمامه وأمام المجلس الوطني، بحدود، وهي التي تنفذ قرارات المكتب وتدير شؤون التيار، إذ لم يلحظ التيار أصولاً للنصاب وللتصويت في هاتين الهيئتين كما يقود إلى وحدة التيار الشكلانية وغياب الاتجاهات عنه.

إلا أن القراءة السوسيولوجية والمتابعة السياسية للتيار تظهر بعض التعديل لأصول النظام، بعضها عائد للنشأة الحديثة للتيار كحزب وبهذا النظام الداخلي، وبعضها الآخر عائد لطبيعة الأحزاب والمنظمات كافة الذي يتفاوت فيها النص عن الممارسة وتنشأ داخل الحزب تشكيلات غير شكلانية تفرضها البنية المجتمعية لأعضائه.

فعلى مستوى اتخاذ القرار في الحزب، لم يظهر من المقابلات التي أجريت ومن القراءات التي أنجزت ومن المتابعة السياسية نقضاً للنص النظامي في انحصار القرار بالرئيس على المستوى التنفيذي، لا بل عززت، وإن كان المنضوون في التيار يضربون أمثلة على أخذ الرئيس بآراء الأعضاء في بعض المسائل وتعديل رأيه بما يمكن أن نسميه استحساناً للرأي أو تشاوراً.

أما على مستوى الهيئة التشريعية (المجلس الوطني)، فالرئيس ليس حكماً في عضوية المجلس ولا انتخاباً، وهو في المجلس الحالي عضواً حكمياً كونه نائباً في المجلس النيابي، ولم تتح مرحلة التأسيس اكتمال دور هذه الهيئة، إلا أن الهيئة الرديفة في هذه الرحلة (المجلس التأسيسي) شهدت نقاشاً واقتراعاً على قرارات ومنها ما يتداوله المسؤولون في التيار، الحاليون والسابقون، حول مبدأ التعيين في هيئته التنفيذية.

وقد أُقر مبدأ التعيين المدعوم من العماد عون بأغلبية بسيطة ردها البعض إلى كاريزما العماد وردها البعض الآخر إلى مشاركة من لا يحق لهم بالتصويت (سكرتيرات الرئيس).

وقد يكون لشخصية العماد عون وما قام به ولمحوريته في تأسيس الحزب، لا بل في إطلاق التيار الذي سمي لفترة طويلة باسمه وما زال، رغم تغيير الاسم، لصيقاً به

دوراً في إعطاء أرجحية طاغية له في النظام وفي تأثيرها في مجرى القرار الداخلي.

كما قد يكون لطبيعة التيار كحركة مؤسسة على حدث مثار ومثير هو رمزه دوراً في هذه الأرجحية، نصاً وممارسة.

وقد تكون طبيعة القيادة في التراث العربي الإسلامي، والتياريون فيه وإن كانوا مسيحي المعتقد، التي تنحو ــ كما قال بشير الخضرا ــ إلى نمط القيادة النبوي ــ الخليفي[٢٢].

كما قد يكون عصر الاتصالات، الانترنت، الخلوي، عصراً يتيح سهولة الاتصال بين القائد والموالين، دوراً في هذه الأرجحية، وقد نجح العماد في استخدامه من منفاه فكان حاضراً، بصوته وصورته أحياناً في كل التحركات التي قام بها مناصروه وكان الاتصال الهاتفي عابراً كل مستويات التنظيم.

ولا يعني هذا الموقع للرئيس، العماد عون راهناً، غياب الاتجاهات داخل التيار، فطبيعة التيار، كحركة، وطبيعة التيار العوني منذ تأسيسه وإلى أن أصبح حزباً هي ذات منابت متعددة لا بل تكوّن التيار بفعل قوى ومنظمات سابقة الوجود عليه ومواكبة لوجوده[٢٣]، تملك كل منها رؤى ومصالح ضمن المشترك الذي انضووا فيه.

ويفترض تعدد القوى والمنابت قيام اتجاهات داخل التيار تعبر عن مصالح وأهداف هذه القوى، وبخاصة أن مستجدات عديدة غير منظورة حين التأسيس تتطلب رأياً وموقفاً.

إلا أن طبيعة التيار العوني حين قيامه وحتى تأسيسه كتيار وطني وتيار وطني حر وصولاً إلى تشكله الحزبي لا تسمح بقيام اتجاهات ضمنه فتركيبه مكون: قائداً وقضية وجمهوراً دون تنظيم وأصول تنظيمية تحدد من هو التياري ومن هو

(٢٢) يرى ــ في كتابه: **النمط النبوي ـــ الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية**، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ٢٠٠٥ ــ أن نمط القيادة السياسية العربية هو النمط النبوي ــ الخليفي ومكوناته هي: أ ــ الذاتية، ب ــ الفردية، ج ــ اللامؤسسية، د ــ توقع الرجل العظيم

(٢٣) يذكر أنطوان جرجي الجبيلي في كل من: **العماد في البال والغربال**، **ميشال عون الضحية والتحدي**، بيروت، ١٩٩١، منشورات دار الجبيلي، ص. ١٤٦ ــ ١٤٨.
وأيلي محفوض في: **لبنان من الفينيقيين إلى العونيين**، بيروت، ١٩٩٦، ص. ٢٠٨ ــ ٢١٣.
العديد من التنظيمات والحركات والجمعيات المكونة للتيار.

خارجه ودون برنامج يحدد، بالملموس، المطروح ليُخْتلف حول صياغته ويكون معياراً للممارسة وتتشكل الاتجاهات حوله.

ولم يشكل التأسيس الحزبي للتيار تجاوزاً لهذه الطبيعة لعدم استكمال عملية التأسيس، أولاً، ولنص النظام الداخلي على عضويتين، إحداهما (المؤيد) أشبه بجمهور ناخب في الخارج منه كعضوية حزبية، ثانياً، ولاستمراء رئيس الحزب ومؤسسه وقائده، العماد عون، الحالة التيارية لا الحزبية.

ولم تحل طبيعة التيار هذه دون بروز تباينات ظهرت للعلن، فضلاً عن انكفاءات فردية أو جمعية لأسباب شخصية أو عامة لم تعلن.

وقد شكلت أربع قضايا سياسية وقضية الديمقراطية والمأسسة داخله نقاط خلافية أساسية في تاريخ التيار هي:

الأولى: انتخاب العماد أميل لحود رئيساً للجمهورية في العام ١٩٩٨ إذ ساد مناخ داخل التيار بانفراج سياسي نتيجة ما رافق انتخابه من حملة إعلامية ـ إعلانية وما تضمن خطاب القسم من وعود وما عرف عن سلوك العماد لحود الشخصي، فضلاً عن انتمائه للسلك العسكري الذي تخرَّج منه العماد عون وعوَّل عليه، كما مناصروه، دوراً كبيراً في إنجاح القضية التي حملها وحملوها.

وقد عبر عن هذا المناخ بصدور بيان باسم التيار الوطني الحر ـ هيئة الطوارئ[٢٤] وآخر باسم مكتب التنسيق الوطني[٢٥] وإعفاء كمال اليازجي من مسؤوليته كمسؤول عن طلاب التيار[٢٦]. وقد أثير هذا الوضع الخلافي ـ أخباراً

---

(٢٤) **السفير** ١٩٩٨/١٠/١٥، وتضمن رفض سياسة الانغلاق وسياسة المقاطعة والمطالبة بالانفتاح على العماد لحود وبالعودة عن قرارات الإعفاء بحق عدد من الكوادر.

(٢٥) **نهار الشباب** ١٩٩٨/١٠/٢٠ وقد ورد ضمن تحقيق لرلى مخايل اعتراض أعضاء مكتب التنسيق الوطني (نجيب زوين، روجيه عزام) على استعمال سلاح التحدي وعلى أسلوب عمل التيار والخطاب غير الواقعي للجنرال فضلاً عن إعلان عدم قناعتهم بضرورة الالتزام بمقررات شخصية وفشل سياسة التيار.

(٢٦) أعفي اليازجي لقيامه بزيارة تهنئة للعماد لحود ـ وهذا تبرير عون له، فضلاً عن تخطيه صلاحيته في التيار (السفير ١٩٩٨/١٠/١٩) ـ وقد برر اليازجي الزيارة بحوار مع الآخرين ـ وقد شهد له آنذاك ـ بأتباع سياسة انفتاح على كافة القوى ـ (**نهار الشباب** ١٩٩٠/١٠/٢٠) وقد نفى علمه ببيان هيئة الطوارئ.

وتحقيقات وتعليقات ــ في العديد من الصحف[٢٧].

وشكل الانفتاح على الرئيس لحود وعلى الآخرين وأسلوب التحدي في ممارسة العماد عون والتيار والفردية في القرار مواضيع هذا الخلاف[٢٨].

إلا أن هذا التباين طُمس بخروج المعارضين من التيار أو انكفائهم عنه، إلا أنها أحدثت تعديلاً في سياسة التيار بتراجعه عن المقاطعة.

الثانية: اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان وعودة العماد عون من المنفى ثم وثيقة التفاهم مع حزب الله. وقد أدت هذه الأحداث إلى نشوء قضية هي هوية التيار إذ رأى العماد عون ومعه الكتلة المؤثرة في التيار، أن قضية التحرير قد أنجزت بخروج السوريين من لبنان والمطلوب هو التحرر أي مواجهة المفاسد في النظام السياسي وتعديل في بعض مفاصله ورأى آخرون أنّ قضية التحرير لم تنجز، وإن خرج السوريين، فما زال قرارهم نافذ في لبنان وما زال حزب الله مسلحاً وخارجاً عن قرار الدولة.

وقد عُبر عن هذا المناخ بخروج مجموعة من الكوادر إفرادياً (الياس الزغبي[٢٩]، أيلي محفوض[٣٠]) وجماعياً (هيئة التيار في الشمال[٣١]) وإعلان بعض هيئات التيار في الخارج استقلالها عنه (منظمة التيار في كندا[٣٢]) فضلاً عن

(٢٧) منها: **السفير** ١٩/١٠/١٩٩٨، **والنهار** ١٩/١٠/١٩٩٨ و٢٠/١٠/١٩٩٨، **والشرق الأوسط** ٥/١١/١٩٩٨.

(٢٨) المصادر الآنفة الذكر.

(٢٩) الياس الزغبي مسؤول الإعلام في التيار منذ العام ٢٠٠٣ وكادر إعلامي قديم فيه.

(٣٠) أيلي محفوض رئيس حركة التغيير التي كانت ضمن القوى المنخرطة في مكتب التنسيق، أيام رئاسة عون للحكومة، ومن المدافعين عن عون بحماسة بعده والذي يعتبر نفسه عونياً، وإن لم ينخرط في الحزب وقد أصدر عدة كتب إشادة بعون ودفاعاً عنه منها: لبنان من الفينيقيين إلى العونيين (١٩٩٦).

(٣١) وتضم مجموعة من التيار برئاسة منسق الشمال بسام آغا وقد أعلنت اختلافها معه بعد تفاهمه مع حزب الله وتعاونه مع قوى ٨ آذار وأسست هيئة سياسية منفصلة باسم الحركة اللبنانية الحرة في ٢٤ حزيران ٢٠٠٦.

(٣٢) عرفت عن نفسها باسم المجلس الأعلى للتيار الوطني الحر وتضم نخبة من المناضلين المؤسسين للتيار الوطني الحر في كندا ولبنان ودول أخرى، ويعود تأسيسها إلى العام ٢٠٠٦.

(٣٣) هي هيئة قديمة جددت نشاطها في ٣ نيسان ٢٠٠٧، منسقها نجيب زوين ورئيس المكتب روجيه عزام،

تشكيل مجموعة من قدامى التيار هيئة سياسية جديدة مناهضة لطروحاته (المكتب المركزي للتنسيق الوطني)[٣٣].

ويلتقي الجميع على نقد سكوت التيار عن مهاجمة سوريا وتفاهمه مع حزب الله ــ خلافاً لمواقفه السابقة بما فيها موقفه في البرنامج السياسي (٢٠٠٥)، وتخليه عن المطالبة بسيادة لبنان وحريته واستقلاله، والتي يمكن اختصاره جنوح التيار نحو قضية التحرر، رغم أن قضية التحرير ما زالت عالقة[٣٤].

القضية الثالثة: الانتخابات الفرعية في المتن الشمالي في ٢٠٠٧/٨/٥[٣٥]. التي فاز بها مرشح التيار، كميل الخوري، بفارق بسيط، إلا أن نسبة المؤيدين لمرشحه تراجعت من ٧٠٪ إلى ٥٠٪ مع تأييد حزب الطاشناق والنائب ميشال المر له[٣٦]. فشكل هذا التراجع تبايناً في الرأي حول هذا التراجع، فضلاً عن تباين

تنتقد العماد عون من ضمن نقدها لسوريا ولحزب الله.

(٣٤) هذا ما قاله الزغبي في مقابلة معه وفي ما يصرح به في إطلالاته الإعلامية.
وقد أصدر محفوض كتاباً بعنوان «خديعة العصر» موضوعه التبدل في موقف عون.
ويمكن إضافة عبد الله الخوري الذي ترك التيار قبل ذلك لملاحظات في مناحٍ أخرى ويشترك معهم في هذا النقد في حديثه مع محمد أبي سمرا (النهار ١٦ و٢٠٠٨/٣/٢٣).
وقد وردت، أيضاً، آراء هؤلاء في تحقيق لأيمن شروف وعبد السلام موسى نشرته صحيفة المستقبل في ٢٠٠٨/١١/١٤ بعنوان: «مؤسسو التيار لا يندمون... وجنرالهم دفنوه في باريس.
وهذا ما يرد في نصين على موقع: **tayyarcanada.org**
الأول: بيان في ٢٦ أيار ٢٠٠٦ يعلن عدم الالتزام بخيارات حزب التيار السياسية بعد عودة العماد إلى لبنان واختلاف خياراته عن خيارات التيار في لبنان وقطع العلاقات التنظيمية وحتى التنسيقية معه.
الثاني: بيان تعريف بالمجلس الأعلى للتيار الوطني الحر الذي تأسس في كندا في العام ٢٠٠٦ بعدما تمّ تحويل مسار التيار عن الخط الاستقلالي السيادي الحضاري والمسالم إلى المقلب الآخر، إن من حيث التحالف مع فئات معروفة الولاء والأهداف والأساليب أو نوعية الخطاب السياسي الجديد... وطمس قضية المعتقلين السياسيين في السجون السورية والعمل بعكس البرنامج الانتخابي لكتلة الإصلاح والتغيير والبدء بإتباع أساليب البروباغاندا.

(٣٥) شغر مقعد ماروني في المتن الشمالي باغتيال بيار أمين الجميل في ٢٠٠٦/١١/٢١، الذي تفترض الدعوة لانتخاب بدلاً عنه تبعاً للدستور، لأن المدة الفاصلة عن موعد الانتخاب الدوري تجاوز ٦ أشهر، وقد جرت محاولات لتزكية والده أمين، كما حصل بعد اغتيال جبران تويني إذ زُكي والده غسان تويني بإجماع القوى، إلا أن الأجواء السياسية الشديدة التأزم، آنذاك، وإصرار التيار على ترشيح كميل الخوري، حالا دون ذلك، فتنافس على المقعد أمين الجميل وكميل الخوري.

(٣٦) نشرت صحيفة **الأخبار**، ٢٠٠٧/٨/٩ تحليلاً لعبدو سعد يظهر فيه نسبة الموارنة الذين اقترعوا لخوري

حول الإصرار على مرشح للتيار.

ففي موضوع الترشيح زار مسؤولون في التيار أمين الجميل وأعلنوا تأييدهم له[٣٧] في خطوة حملت دلالتين: تأييد خيار الجميل السياسي ورفض إصرار التيار على ترشيح منافس له.

وفي موضوع التراجع، برز تباين أنعش تبايناً سابقاً حول قضايا داخلية (مأسسة التيار، الفردية في القيادة) فردَّ ناشطون في التيار التراجع إلى تعدُّد المرجعيات في التيار وعدم فعاليتها والفوضى، استغلال بعض النواب لمواقعهم، وجود مجموعة حول العماد همَّشت المناضلين وأذلتهم وعدم تجاوب العماد مع اعتراضات هؤلاء فشعروا بالإحباط[٣٨].

دفع التباين في الرأي حول هذه القضية إلى تشكيل رئيس التيار لجنة مركزية مهمتها تقييم وضع التيار الوطني الحر ضمت: كمال يازجي، سيمون أبي رميا، بيار رفول، جبران باسيل، الآن عون، نعيم عون، بشير حداد، طوني نصر الله، لواء شكور، مي عقل، ميشال دوشدرفيان، رمزي كنج، رولان خوري، أنطوان مخيبر مثَّلوا المعترضين والموالين في التيار خلصوا في تقريرهم إلى النتائج الآتية: ضعف

(٤٣,٧٪) والأرمن (٧٩,٨٪) والشيعة (٩٧,٤٪) والطوائف الأخرى (٤٠,٣٪). وقد فاز على خصمه بِـ ٧٩٥ صوتاً.

(٣٧) **النهار**، ٢٤ تموز ٢٠٠٧، ووضعت عنواناً للخبر «منشقون عن التيار زاروا الجميل مؤيدين»، وقد ضمت المجموعة، حسب الصحيفة:
عماد الحاج، المسؤول عن هيئة المنصورية.
بول أبي راشد، المسؤول عن سن الفيل.
حبيب صقر، المسؤول عن ضبيه.
عبد الله الخوري، مؤسس هيئة المتن ورئيسها والمسؤول عن التعبئة سابقاً.
يوسف غصوب، المسؤول عن الفريكة وبيت شباب.
أيلي سيزار شمعون، المسؤول عن عين عار ـ قرنة شهوان.
روني بو عبود، المسؤول عن الدكوانة.
جان كلود حمصي، المسؤول عن الجديدة ـ الفنار.
عزيز رعد، المسؤول عن بيت مري.
مجيد وأندريه أبو جوده، من جل الديب.

(٣٨) غسان سعود، ناشطو التيار، «تسونامي» تهدد «فوقية» المحيطين بالعماد، صحيفة **الأخبار**، ١٥ أيلول ٢٠٠٧.

الماكينة الانتخابية، عدم القدرة على استيعاب الأعضاء الجدد، قلة عدد المتفرغين للعمل الحزبي، المدخول المادي المتواضع الذي يكبل حركة الحزب، الفارق في العقلية بين الحرس القديم الذي وضع حجر الأساس بخلفيات نضالية وبين المنتسبين الجدد الذين دخلوا لأسباب كثيرة[٣٩].

القضية الرابعة: الانتخابات النيابية في حزيران ٢٠٠٩ وتشكيل الوزارة بعدها (٢٠٠٩/١١/٥)، إذ دار الخلاف حول:

١ ــ نتائج الانتخابات إذ فاز للتيار مرشحون دون ما توقع، وحصل مرشحوه في بعض المناطق على أصوات دون توقعه أيضاً.

٢ ــ إصرار رئيس التيار، العماد عون، ــ إبان الاستشارات والمشاورات لتأليف الوزارة ــ على التمسك بجبران باسيل وزيراً لوزارة الاتصالات واعتراض قوى ١٤ آذار على ذلك بحيث بدا هذا الإصرار والاعتراض عليه عقدة تأليف الحكومة، ثم إقدام العماد عون ــ بعد تراجعه عن وزارة الاتصالات لباسيل دون التراجع عنه ــ على تسمية وزيرين من خارج التيار، وهما محسوبان على قوى سياسية أخرى لتمثيله لكفاءتهما، (شربل نحاس القريب من الحزب الشيوعي اللبناني، وفادي عبود القريب من الحزب السوري القومي الاجتماعي) وقد ارتبطا بالخلاف حول القضية الدايمقراطية أيضاً.

وقد تلطَّت القضية الأولى تحت القضية الداخلية فلم تظهر في وسائل الإعلام وتصدرت الثانية، وكان نجمها اللواء عصام أبو جمرة، أحد اثنين المتبقين مع عون من حكومته العسكرية (١٩٨٨ ــ ١٩٩٠) واستمر معه في منفاه الباريسي وبعد العودة، الذي عبَّر عن اعتراض واسع دون أن يتمكن من تشكيل تكتل واحد للمعارضين فيه.

ودار الخلاف حول: الوزراء الممثلون للتيار، قرار الاختيار، إخراج القرار، طائفة الوزراء.

فقد اعترض أبو جمرة وآخرون على اختيار وزيرين من خارج التيار وعلى تفرد

(٣٩) **السفير**، ٢٨ شباط ٢٠٠٨، تحقيق لريتا النمار بعنوان «التيار يتحضر لانتخاباته الداخلية».

العماد عون بالقرار وعلى القول بوجود .C.V جيدة تثبت كفاءة كل منهما عنده وعدم وجود .C.V لشخصيات في التيار، ثم اعترض أبو جمرة على عدم تمثيل الروم الأرثوذكس بين الوزراء، وهم كثر في التيار، أعضاء وكفاءات، فضلاً عن اعتراضه على نقل ترشيحه من حاصبيا ــ مرجعيون إلى الأشرفية.

وبرر عون الاختيار بكفاءة الوزيرين (نحاس وعبود) وبخبرة الأول الرفيعة في الاقتصاد والمال التي تمكنه من مراقبة السياسة المالية والاقتصادية للرئيس الحريري وفريقه ومواجهتها علمياً ووطنياً[٤٠].

القضية الخامسة: قضية الديمقراطية في القيادة ومأسسة التيار، وهي قضية مركزية قابعة في القضايا السابقة كلها، المتمثلة باحتكار العماد عون القرار وتفرده به وعدم اندفاعه لتحويل التيار إلى مؤسسة قبل إقرار النظام الداخلي، وعدم التزامه بالنظام وتطبيقه بعده، وقد طرحت في أكثر من مرحلة، لكنها لم تطرح كقضية منفصلة عن الارتباط مع قضايا أخرى وبخاصة القضايا الآنفة الذكر وكأنها ملحق بها أو هي المضمر فيها كلها، وشكل الاعتراض عليها حالات فردية حيناً وجماعية حيناً آخر، بعضها معلن وبعضها غير معلن.

ولا تشكل فردية عون حالة مقلقة ضمن التيار، فهو مطلق التيار الذي حمل اسمه لفترة طويلة ونظام التيار يعطي للرئاسة دوراً محورياً ينيط القرار به والمنجذبون إلى التيار وموالوه في البدء والمنخرطون في صفوفه لاحقاً ثم

---

(٤٠) يراجع: تحقيق لملاك عقيل بعنوان «فريق برتقالي يحاول الإصلاح وآخر يفضل الانسحاب، السفير، ١٧/ ٢٠٠٩/١١.
ــ كلير شكر، «التيار العوني يعد ولا يفصح»، في **السفير**، ٢٠٠٩/١١/٢١.
ــ نادر فوز، أبو جمرا وحيداً لكن الاحتجاجات قائمة»، **الأخبار**، ٢٠٠٩/١١/٢٥.
ــ أنطوان الخوري حرب، «ما هي أسباب تراجع قوة التيار في الجامعات»، **النهار**، ٢٠٠٩/١١/٢٧.
ــ لقاء مصارحة بين عون وأبو جمرا، **النهار**، ٢٠٠٩/١٢/٣.
ــ نادر فوز، «لقاء ٤٥ دقيقة بدون نتيجة»، **الأخبار**، ٢٠٠٥/١٢/١٤.
ــ بيار عطا الله، «أبو جمرا يسعى إلى حركة تصحيحية أو انقلابية»، **النهار**، ٢٠٠٩/١٢/١٥.
ــ أبو جمرا في حديث لـ«النشرة» عنوان المشكلة مطالبته عون العودة إلى النظام، ٢٠٠٥/١٢/٤ والمنشور أيضاً في **النهار**، ٢٠٠٥/١١/٥.
ــ كلير شكر، ورشة تنظيمية تأسيسية على أكتاف كل التيار، **السفير**، ٢٠٠٩/١٢/٣٠.

المنتسبون إليه عند تشكله الحزبي قبلوا بهذا التفرد الأمر الذي يبرر ثانوية هذه القضية دون أن ينفي الاعتراضات الفردية والجماعية عليها التي هي في الغالب مقرونة بقضية أخرى.

ويمكن تقسيم هذه الاعتراضات إلى نوعين، وإن متداخلين:

١ ـ الاعتراضات التنظيمية المقرونة باعتراضات سياسية. وأبرزها ما ظهر بعد استشهاد الرئيس الحريري عام ٢٠٠٥ وهي: هيئة التيار في الشمال، منظمة التيار في كندا، المكتب المركزي للتنسيق الوطني، فضلاً عن مجموعة من الكوادر (الزغبي، محفوض، الخوري).

وتعتبر حالة منسق التيار في المتن الشمالي، عبد الله الخوري والمجموعة التي معه، حالة مميزة ومبكرة في طرح القضية الديمقراطية مستقلة عن غيرها حين اعترضوا على إصدار نظم جديدة للتيار في أواخر ٢٠٠٣، متجاوزاً اللجنة المكلفة بإعداد صيغة للتنظيم، كما اعترضوا على ترشح إبراهيم كنعان وعلى التحالف مع ميشال المر في انتخابات ٢٠٠٥[٤١].

ويورد محفوض والزغبي أمثلة عديدة عن تفرد عون يحمل بعضها دلالة في تجاوز الأصول التنظيمية، منها:

ـ سحب البرنامج السياسي، الطريق الآخر من التداول شعبياً وعلى موقع التيار الالكتروني، بسبب وجود ملحق بعنوان: مسألة حزب الله المتضمن القول بلا مشروعية العمل المسلح لحزب الله بعد الانسحاب الإسرائيلي وذريعة مزارع شبعا غير مقبولة مع المحافظة على إنجازات المقاومة على قاعدة السيادة الوطنية أولاً.

ـ إقصاء المسؤول الإعلامي الياس الزغبي من دون محاكمة.

ـ تجاوز الأطر التنظيمية، قبل تأسيس الحزب وبعده عبر الاتصال بأي كان

(٤١) أورد أيلي محفوض في كتابه «**خديعة العصر**» م. س.، هذه المعلومات مرفقة بصور عن بيانات يحمل بعضها تواقيع مجموعة كبيرة من الأعضاء، ص. ١٤٤ ـ ١٤٨.
ويؤكد عبد الله الخوري هذه المعلومات في حديثه مع محمد أبي سمرا المنشور في **النهار** في ١٦ و٢٣ آذار ٢٠٠٨.

والاستماع إلى رأيه دون الرجوع إلى مسؤول الهيئة وفي قضية تهمها[٤٢].

يشكل هؤلاء مع هيئة التيار في الشمال والمكتب المركزي ومنظمة التيار في كندا حالة اعتراض على تفرد عون بما يعنيه من إضعاف للديمقراطية وللعمل المؤسساتي مقرونة باعتراض على خيارات التيار السياسية بعد ٢٠٠٥ إن بالتحالف مع حزب الله أو بعدم نقد سوريا.

٢ ــ الاعتراضات ذات الطابع التنظيمي دون تمايز سياسي وقد تعدد رموز هذه الاعتراضات ومرت بمراحل متعددة تبعاً للمفاصل السياسية.

وقد برزت، بشكل خاص ومع إعلان التيار تحوله إلى حزب سياسي، اعتراضات لم تتناول الخيارات السياسية للتيار بعد ٢٠٠٥ ولا شخصية عون، وإنما فرديته ولا مؤسسية التيار فظهرت دعوات إلى بناء مؤسسة حزبية ونقد ضعف الأداء المؤسسي والتباين في الرأي حول ذلك عُبِّر عنها بكلام معلن لمسؤولين في التيار[٤٣] وبانشقاق عن التيار[٤٤]، وبمحاولة تجاوز الخلاف بعقد ندوة برضى العماد وبحضور الأطراف كافة[٤٥] بعد كل توتر.

---

(٤٢) أيلي محفوض، **خديعة العصر**، م. س.، ص. ٨٤ ــ ٨٦. والياس الزغبي، مقابلة معه.

(٤٣) نقلت منال شعيا، في **النهار**، ٢٩ آب ٢٠٠٦ كلاماً لنعيم عون بنفي انشقاقه عن التيار دون أن ينفي وجود تباين في الرأي في أغلب الأمور. ونقلت دنيز عطا الله حداد، في السفير، ١٨ أيلول ٢٠٠١ كلاماً للآن عون بعد مرور سنة على إطلاق حزب التيار يعلن فيه أن خطوة بناء الحزب ما زالت ناقصة ويرده لظروف خارجية (التطورات السياسية الاستثنائية) وداخلية (جهوزية غير كافية للاستيعاب، ضمت الأداء المؤسسي، الاصطدام ببعض الانتهازيين وبالمناكفات).

(٤٤) أعلن سمير سكاف مع مجموعة في مؤتمر صحفي في ٢٠٠٦/١١/٣ الخروج عن التيار وإطلاق حزب التيار اللبناني والسبب: التفرد بخيار الحزب من جهة والقناعة بحصر السلاح بيد الدولة، وتأييد نداء المطارنة السابع، وقد تصدى أدي جبيلي، أحد أفراد المجموعة، لسكاف عندما نقد القصور ولمح إلى عون فرفض الجبيلي المس به.

(٤٥) ألمح آلان عون، في تحقيق دنيز عطا الله حداد (**السفير**، ٢٠٠٦/٩/١٨) إلى أنهم في صدد مراجعة شاملة لأخذ العبر واعتماد التغييرات اللازمة في الإدارة والممارسة والذهنية.
وقد عقد كوادر التيار، بموافقة العماد، خلوة لمدة ثلاثة أيام (٣ ــ ٢٠٠٦/١١/٥) في فندق القادري ــ زحلة، لستين كادراً في التيار، وموضوعها «التخطيط الاستراتيجي للعام ٢٠٠٧»، حيث عُرِّف التخطيط وتقنياته وشكلت مجموعات للبحث في محاور عدة: (العمل المناطقي، القطاع التربوي، بلاد الانتشار، إدارة الانتخابات العامة، الإعلام، الإدارة المركزية، المال، العمل النقابي).

وكانت الانتخابات الفرعية في ٥ آب ٢٠٠٧ والانتخابات العامة في ٧ حزيران ٢٠٠٩ وتشكيل حكومة سعد الحريري في ٢٠٠٩/١١/٥ بعد مخاض طويل (حوالي ٥ أشهر) مدعاة لتفاقم الصراع أمام استحقاقات سياسية مهمة.

ودارت الخلافات حول تطبيق النظام الداخلي وتطويره وما يضمر ذلك من نقدٍ للجنرال في ذلك، إنْ في خروجه عن النظام أو في تفرده، وذلك تحت سقف التمسك بخيارات التيار الأساسية وبمرجعية العماد واستثنائية قيادته(٤٦).

وكانت أطرافه:

ـ الحلقة الضيقة المقربة من عون، دموياً وشخصياً، في إدارة الملفات وفي العمل السياسي، وبعضهم كان معه في منفاه الباريسي والبعض الآخر ذو مواقع قوية غير «تيارية»، المال أو الشعبية أو العلاقات، والبعض الثالث مغالٍ في الحماسة لخيارات العماد الإستراتيجية والتكتيكية وقد يكون في كل من هؤلاء مستفيدون.

ـ مسؤولو التيار الناشطون، نقابياً ومناطقياً، إبان مرحلة التضييق والملاحقة السابقة لعودة العماد في العام ٢٠٠٥، وغالبيتهم من الطلاب في تلك المرحلة.

ـ الطامحون لمركز في الدولة أو في الحزب من المنفيين مع قائده أو من المناضلين من أجله، وبخاصة أن التيار، بعد عودة العماد، أصبح طرفاً رئيسياً شريكاً في الحكم وله حرية الحركة وما تجر تلك الشراكة من منافع مادية ومعنوية.

وكانت أبوة العماد في التيار ومرجعيته غير المنازع عليه موئلاً لتقديم مخارج

وقد اعتبره كمال اليازجي، احد منسقيه، «خطوة رائدة ومتقدمة ونمط فكري جديد، في العمل الحزبي ومنيعة على صعيد المؤسسات والشركات الخاصة، وهو «تمرين استراتيجي وانتصار للنقد الذاتي» مع رغبة بإمكانية تحويله إلى تقليد سنوي.

ويبدو من ما نُشر عنه الدور الفاعل للمعارضين في تنظيمها إذ ورد اسم كمال اليازجي ونعيمم عون. **النهار** في ٢٠٠٦/١١/٥، نشرت خبراً مفصلاً عنه.

وفي ٢٠٠٦/١١/١٤ نشرت تحقيقاً لمنال شعيا بعنوان «كوادر التيار اختلوا للتفكير الاستراتيجي: انتصار النقد الذاتي والتحديات الكبيرة.

(٤٦) **النهار**، ٧ آذار ٢٠٠٨.

للصراع تؤجله دون أن تلغيه، وذلك بالإقدام أمام كل صراع متفجر على عقد ندوة أو اجتماع تقويمي يؤجل معه التفجر، فضلاً عن عقوبات في حالات قليلة لم تصل إلى حدِّ الفصل.

وقد كان الخلاف الأول حول التأخر في بناء الحزب وفي إدارته وممارسته وعُبر عنه بتسريبات صحفية لبعض المعترضين (نعيم عون، آلان عون)[٤٧] وبالتجاوب مع رغبتهم بعقد خلوة التخطيط الاستراتيجي في تشرين الثاني ٢٠٠٦ كان المعارضون بارزين في تحضيرها (كمال اليازجي ونعيم عون)[٤٨]. وكان التعبير الأبرز في مناقشة النظام الداخلي في أواخر العام ٢٠٠٦ إذ عارضه ٥٤ مقابل ٦٢ مؤيداً وكان جوهر المعارضة الفردية في إدارة الحزب وضعف الديمقراطية في إنتاج القرار[٤٩]. كما كان في إقراره أياً كانت مضامينه تسوية للخلاف.

وكان الخلاف الثاني بعد الانتخابات الفرعية في ٥ أيار ٢٠٠٧ التي أظهرت تراجع شعبية التيار، وبخاصة بين الموارنة، إذ حمّل «المناضلون» ــ هذا ما يسمى الناشطون في التيار في لبنان إبان نفي العماد أنفسهم ــ مجموعة حول العماد مسؤولية تراجع شعبية التيار، فضلاً عن تهميش المناضلين وحمَّلوا العماد مسؤولية عدم التجاوب مع الاعتراضات، وقد أدى هذا الاعتراض إلى تجاوب العماد معه بتكليف لجنة مركزية بمهمة تقييم وضع التيار وضمت طرفي الصراع[٥٠] وأنتجت تقويماً (ذكر سابقاً) لم يخفِ وجود فارق بين الحرس القديم المناضل والمنتسبين الجدد الذين دخلوا لأسباب كثيرة.

ثم دعا إلى انتخابات داخلية في ٤ أيار ٢٠٠٨.

وتجدد الخلاف، وكان الثالث، مع إقرار موعد للانتخابات في أيار ٢٠٠٨ إذ

---

(٤٧) **النهار**، ٢٠٠٦/٨/٢٩، والسفير، ٢٠٠٦/٨/١٨، وهما ابن أخ وابن أخت العماد.

(٤٨) **النهار**، ٥ و١٤/١١/٢٠٠٦، ذكرت أخبارها سابقاً..

(٤٩) يراجع عنوان «الديمقراطية في تنظيم التيار» من هذا البحث، وتحقيق كلير شكر، «عون «عكس التيار» في السياسة فماذا عن التنظيم؟» **السفير**، ١٠ تموز ٢٠٠٩.

(٥٠) ضمت: كمال اليازجي والآن عون ونعيم عون وطوني نصر الله ولواء شكور من المعارضين البارزين،

استؤنف النقاش حول المختلف عليه حين إقرار النظام الداخلي وفيه، دون المس باستثنائية عون، وتدور حول آلية اتخاذ القرار ومشاركة قواعد التيار فيه وتمثلت بقضايا في النظام الداخلي: تعيين الرئيس الغالبية الساحقة من أعضاء الهيئات التنفيذية في الحزب، حرمان ممثلي القطاعات النقابية والشبابية من المشاركة في آلية الانتخابات، حصر صلاحيات المجلس الوطني بمنح الثقة، انتخاب نائبي الرئيس مع الرئيس في لائحة مقفلة(٥١).

وتركز على نقطة أكثر إلحاحاً هي اللائحة المقفلة في انتخاب الرئيس التي تتيح لعون(*)، المجمع عليه قائداً ورئيساً، أن يأتي بنائبين للرئيس غير مجمع عليهما، وبخاصة أن الاسم المطروح هو جبران باسيل، صهر العماد، وأحد أبرز الحلقة المحيطة بعون، والموجهة اليه السهام في تفرد العماد وغيره، فضلاً عن أن هذا الاختيار يكرس مبدأ التوريث في الرئاسة، المرفوض في التيار، وبخاصة المعارضين منهم(٥٢).

وقد أدى هذا الصراع إلى تأجيل الانتخابات من ٤ أيار إلى ٢٦ تشرين الأول من العام نفسه بذريعة فنية قدمها المقربون من العماد هي: إفساح المجال أمام استكمال الجاهزية الفنية والتقنية لتأتي النتائج تعبيراً عن التنافس الديمقراطي في حين قدم الآخرون السبب هو الاعتراض على دعم عون لباسيل كنائب للرئيس، وهو من أهل البيت، واقتراحهم أبو جمرا بدلاً عنه كما اعترضوا على رئيس مكتب التنسيق بيار رفول لموالاته لباسيل(٥٣).

وجبران باسيل وبيار رفول وسيمون أبي رميا من أبرز الموالين فضلاً عن آخرين. السفير، تحقيق ريتا النمار المنشور في ٢٨ شباط ٢٠٠٨.

(٥١) **النهار**، ٧ آذار ٢٠٠٨.

(*) قد يكون محورية الصراع حول هذه النقطة أمر طبيعي، لأن انتخاب الرئيس ونائبيه هو الانتخاب الوحيد ــ تبعاً للنظام الداخلي في الهيئات التنفيذية وهو الانتخاب بلائحة مقفلة فمن يختاره الرئيس العماد عون ناجح حكماً.

(٥٢) عرض وليد شقير في **الحياة**، ٧ نيسان ٢٠٠٨، أسباب تأجيل الانتخابات في التيار، وكذلك النهار في المصدر السابق (٧ آذار ٢٠٠٨).

(٥٣) المصدر نفسه.

وقد تبلور الاعتراض لأول مرة بصيغة تنظيمية إذ قرر المعارضون عقد اجتماع في أحد فنادق الساحل[٥٤] لوضع ورقة موحدة ترفع إلى العماد وتشكل قوة ضاغطة فطلب منهم عون نقله إلى الرابية حيث عقد الاجتماع في ٢٥ آذار ٢٠٠٧ وكان عاصفاً في المصارحة والانتقادات الأمر الذي دفع عون إلى إحالتهم على المجلس التأديبي في التيار[٥٥] وقد سمّاه المعارضون لاحقاً بـ«الثلاثاء الأسود».

وقد كان الخلاف الرابع بعد الانتخابات النيابية العامة في ٧ حزيران حيث كان الفائزون فيها للتيار كثر ولكن دون المتوقع من قيادته، عدداً وكمية أصوات، وتشكيل حكومة سعد الحريري (٥ تشرين الثاني) حيث كان تمثيل التيار بشخص جبران باسيل لوزارة الاتصالات أحد العقد المعلنة لتأخير التشكيل وكان ممثلو التيار في الحكومة بقرار من الرئيس لثلاثة، اثنان منهم من خارج التيار.

ومع استشعار أطراف الصراع باستهداف التيار ككل في الحملات الانتخابية وفي الفيتو الذي وضع على باسيل كممثل للتيار في الوزارة الذي استهدف باسيل التياري لا باسيل العضو في أحد أطراف الصراع الداخلي وبعد اختيار العماد بعض المعترضين للترشيح ونجاحهم في الانتخابات النيابية، حاول المتصارعون في التيار إبعاد الجانب الشخصي عن الصراع والحوار حوله بما يخدم تفعيل التيار ومأسسته.

فعقدت لقاءات مصارحة ومصالحة ومجاملة حضرها ممثلون عن أطراف الصراع في قاعة الريمال في جونيه بدعوة من باسيل وعلى مأدبة عشاء في منزل لواء شكور المعارض ثم مأدبة أخرى في منزل باسيل[٥٦]، أكد فيها المعارضون الطابع غير الشخصي في اعتراضهم على باسيل وطرح باسيل في ندوة الريمال

---

(٥٤) وليد شقير يسمي فندق لورويال في ضبيه، وكلير شكر تسمي فندق سانشري بارك.

(٥٥) المعلومات من: وليد شقير، أسباب تأجيل الانتخابات في التيار الوطني الحر، **الحياة**، ٧ نيسان ٢٠٠٧. تحقيق لكلير شكر، عون «عكس التيار» في السياسة فماذا عن التنظيم؟، وفيه تستعيد المراحل السابقة. **السفير**، ١٠ تموز، ٢٠٠٩.
ويضم المجلس التأديبي: نديم لطيف، سليم العازار، سعد الله الخوري، جوزف جريصاتي..

(٥٦) تحقيق لغراسيا بيطار في **السفير**، ٢٠٠٩/٨/١٨، بعنوان «صهر العماد بعيد وصل ما انقطع مع القواعد. وتحقيق كلير شكر في **السفير**، ٢٠٠٩/٨/٣١، بعنوان «الحركة التنظيمية للتيار تدور حول الحل ولا تلمسه».

تجربته الوزارية ونوقشت، كما طرح في العشاء قضايا الخلاف التي تدور حول عدم تطبيق النظام الداخلي الذي للمعارضين اعتراضات عليه نفسه (عدم تعيين لجنة تنفيذية، استحداث مناصب لم يأتِ على ذكرها)[٥٧].

وقد بادر العماد كالعادة، إلى إعلان رغبته بتعديل النظام السابق[٥٨]، وكلف كريمته كلودين وضع تصور لسبل إعادة تفعيل التيار والانتقال به إلى العمل المؤسساتي استجابة لمطالب المعارضين[٥٩]، كما دعا إلى اجتماع للهيئة التأسيسية في ٩/١٦، بعد توقف اجتماعاتها ثلاث سنوات، مضيفاً أعضاء جدد إليها ومحملاً إياها مسؤولية الخسارة في الانتخابات وأبلغها التوجه لتشكيل لجان جديدة[٦٠].

وكانت هذه الرغبة وذاك التكليف، مع المصالحات قبلها، في ظل انتظار تشكيل الحكومة، مدعاة لهدنة قصيرة فرضها الظرف الخارجي الضاغط من جهة وتباين في الرأي بين المعارضين الذين أصبح بعضهم نواباً[٦١]. التي لم تطل كثيراً إذ تفجر الصراع حين تشكيل الحكومة.

وقد كانت القضية التنظيمية[٦٢] في الاعتراض تفرد العماد بقرار الاختيار دون العودة إلى اللجنة التأسيسية وتبرير اختيار لاثنين من خارج التيار بحجة عدم وصول C.V. للتياريين إليه وما تحمله من دلالة مزدوجة: عدم معرفة بالتياريين وعدم وجود كفاءات بينهم[٦٣].

---

(٥٧) المصدرين السابقين.

(٥٨) المصدر السابق (شكر، ٢٠٠٩/٨/٣١).

(٥٩) بيار عطا الله، تحقيق بعنوان «الوطني الحر ينظم مؤسساته الحزبية»، في ٢٠٠٩/٩/١٥.

(٦٠) تحقيق غسان سعود بعنوان «الإصلاح في التيار على وقع الاستحقاقات الانتخابية، في الأخبار، ٩/٣٠/ ٢٠٠٩.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) أشرنا سابقاً للقضية السياسية.

(٦٣) تذكر **السفير**، ٢٠٠٩/١١/١٧، انتشار رسالة قصيرة على الهواتف النقالة «إذا بدك تتوزر باسم التيار ٢٠١٣ ما إلك إلا تبعت V.C. عند فرنجية أو هاغوب أو حدادة أو حردان ويمكن قانصوه وما تنسى تحسن خبرتك».

وتجدد مع هذا الاعتراض المطالبة بالمأسسة والعودة إلى النظام ونقد تفرد العماد الذي حمله أبو جمرا، علناً، دون أن يجاريه جماعة «الثلاثاء الأسود» لعدم وقوفه معهم، مع تمسكهم بالاعتراض(٦٤).

وقد أقدم العماد «المجمع عليه»، على مخرج تمثل بتشكيل لجنة تنظيمية مركزية بعد اجتماع له مع الكوادر كان فيه ودّياً مع المعارضين (١٦/١٢/٢٠٠٩)(٦٥) ضمت رموزاً من التيارين وآثر أحد المعارضين (كمال يازجي) عدم المشاركة ولم يسم النواب الذين كانوا معارضين ولا غيرهم(٦٦)، ثمَّ إطلاق ورشة تنظيمية تأسيسية(٦٧)، قُدر عدد المشاركين المحتملين بين ٣٠٠ و٥٠٠ كادر وموعدها مطلع العام ٢٠١٠ ومواضيعها: صياغة منهجية عمل جديدة، ورش عمل تؤمن انصهار الكوادر، سلة تعيينات واسعة، تغيير شبه شامل للجان(٦٨).

هـ ـــ الديمقراطية في ممارسة التيار:

إن ممارسة التيار ــ كأي حزب سياسي ــ مرتبطة ببنيته المجتمعية والمؤسسات التي يطل عبرها على بيئته االمجتمعية وقدرته المالية على تغطية النفقات، بقدر ارتباطها بفكره وتنظيمه الأمر الذي يتطلب عرض هذه النقاط ومناقشتها.

١ ـــ بنية التيار المجتمعية:

تتحدد البنية المجتمعية لقوة سياسية أو حركة أو حزب، بالقضية التي يطرحها أولاً، والأهداف والبرامج التي يعمل لها، ثانياً، وبالطريقة التي يعمل عبرها، ثالثاً،

(٦٤) **السفير**، ١٧ و٢١ و٣٠/١١/٢٠٠٩.
الأخبار، ٢٥ و٢٧/١١ و١٤/١٢/٢٠٠٩ **والأخبار** ١٣/١/٢٠١٠.
النهار، ١٧/١١ و٣ و٥/١٢/٢٠٠٩.
النشرة، ٤/١٢/٢٠٠٩ (فصلت عناوين التحقيقات سابقاً).

(٦٥) **الأخبار**، ١٣/١/٢٠١٠ تحقيق لغسان سعود بعنوان: «الجنرال يحسم أولوية مأسسة التيار».

(٦٦) ضمت اللجنة: جبران باسيل، بيار رفول، نعيم عون، زياد عبس، ناجي حايك، شربل حبيب، كارلا سعاده، رومل صادر، نبيل شديد، غابي عبود.

(٦٧) تحقيق كلير شكر بعنوان «باسيل: هذه تفاصيل الورشة التنظيمية»، في **السفير**، ٣٠/١١/٢٠٠٩..

(٦٨) تحقيق كلير شكر بعنوان «ورشة تنظيمية تأسيسية على أكتاف كل التيار»، في **السفير** ٣٠/١٢/٢٠٠٩.

وبالعصبية التقليدية، طائفية أو أتنية أو مناطقية، لمطلق الحزب ومؤسسه، دون أن يعني ذلك انتماء كل ذوي المصلحة في كل واحدة منهم إلى الحزب، إذ يلعب العمر والجنس والطبيعة والشخصية والظرف المكاني والزماني والوضع الوظيفي دوراً في الحد من الانتماء.

وفكر التيار المعلن قبيل تشكله الحزبي (سيادة، حرية، استقلال) يفترض مصلحة لكل اللبنانيين، وفكره المعلن بعد تشكله الحزبي (الميثاق والبرنامج السياسي) يحقق مصلحة غالبية اللبنانيين باستثناء قلة مستفيدة من الشواذ في تطبيق الدستور والقوانين ومعيقة تصحيح الشوائب فيها.

إلا أن هذا الافتراض الفكري المحدد لبنية التيار المجتمعية مشوب بالتباسين:

الأول: أن قسماً كبيراً من اللبنانيين لا يشاطر التيار في اعتبار سوريا محتلة ومنتقصة استقلال لبنان وحريته.

الثاني: أن قسماً كبيراً من اللبنانيين لا يرى في ميثاق الحزب وبرنامجه جديداً في الفكر لم تطرحه القوى فهو مكرس بغالبيته في الدستور والقوانين، ولم يتح للتيار فرصة يثبت فيها أنه مغاير للقوى القديمة ذات الطرح المشابه والتي لم تفلح في التجربة.

ويدفع هذان الالتباسان إكمال الافتراض في مكونات التحديد: القضية، الأسلوب، العصبية، فالتيار طرح شعار: سيادة، حرية، استقلال، بحملة على سوريا وقرن برنامجه المعلن بخطب تدعو لإلغاء تهميش المسيحيين في الدولة وإعادة الصلاحيات لرئيس الجمهورية التي انتقصت في الطائف؛ فعبر بهذا عن عصبية مسيحية ترى، تاريخياً وراهناً، عدو الاستقلال الأول هو سوريا وضمانة المسيحيين موقع رئيس الجمهورية[٦٩].

---

(٦٩) عبر أحد كوادر التيار القدماء، عبد الله خوري (شهادات من قدامى الكوادر في التيار، **النهار**، ٢٠٠٨/٣/١٦) عن ذلك باعتباره عون ممثلاً للحالة الكيانية التي مثلها فخر الدين في مرحلة أولى وأميل أده في مرحلة ثانية وكميل شمعون في مرحلة ثالثة وبشير الجميل في مرحلة رابعة واعتبر تحالف التيار مع حزب الله فرط بهذه العذرية السياسية اللبنانية للمسيحيين كما فرط قبله أيلي حبيقة في الاتفاق الثلاثي ويشاطر خوري الرأي محفوض في كتابه: :خديعة العصر والياس الزغبي» في مقابلة معه.

وبهذا يُفترض مسيحية بنيته المجتمعية المكونة من مختلف الفئات المجتمعية دون أن نملك إحصاءات دقيقة حول ذلك إلا أنّ حجم الأصوات التي أخذها نوابه وحلفائهم تظهر ذلك، كما أن مسؤوليه يقدرون نسبة المسيحيين ثلاثة أرباع التنظيم[(٧٠)]، وإن كان أحد مسؤوليه السابقين اعتبر المسلمين أقل بكثير من ربع التنظيم[(٧١)]، ويظهر ذلك من أسماء مسؤولي الأقضية الـ٢٦ عدم وجود أي مسلم بينهم[(٧٢)].

ويتوزع أعضاؤه على كل المناطق ذات الطابع المسيحي ويشكل العنصر الشبابي والمتوسط الدخل الثقل بين أعضائه دون أن يكون للنساء موقفاً مؤثراً في جهازه[(٧٣)].

٢ ـــ مؤسسات التيار:

هناك نوعان من المؤسسات يمكن أن تبنى في الحزب السياسي: مؤسسات ضمن تنظيم الحزب نفسه، ومؤسسات رديفة للتنظيم وقد تكون حزبية بالكامل أو واجهة للحزب أو تحت وصايته ولا يخرج التيار عن ذلك.

فبالنسبة لتنظيم الحزب، يمكن، تجاوزاً، اعتبار اللجان المكونة على مستوى الهيئة التنفيذية وهيئة القضاء وهيئته المحلية مؤسسة، إذ يشترط النظام الداخلي على كل مسؤول قطاعي تشكيل لجنة لمساعدته.

وهذه اللجان على مستوى الهيئة التنفيذية هي: الاتصالات السياسية الداخلية، الاتصالات السياسية الخارجية، الإعلام، الانتشار، المالية، المعلوماتية، اللوجستية، الموارد البشرية، الطلاب، الدراسات، النقابات، التواصل والتسويق، اللجان المتخصصة.

---

(٧٠) مقابلة مع الدكتور أدونيس عكرة في ٢٠٠٨/٤/١٤.
مقابلة مع الدكتور بسام الهاشم في ٢٠٠٨/٤/٣٠.
مقابلة مع السيدة ليلي الرحباني في ٢٠٠٨/٥/٢٨.

(٧١) مقابلة مع الأستاذ الياس الزغبي في ٢٠٠٨/٦/١٦.

(٧٢) لائحة الأسماء منشورة في كراس للتيار بعنوان: **«لبنان وطن الإنسان»**.

(٧٣) تشكو السيدة ليلى الرحباني من ذلك.

أما على مستوى هيئة القضاء فلجانها هي: التنمية، الأسرة، الشؤون الاجتماعية، الثقافة، الشباب والرياضة، وأجاز النظام الداخلي إنشاء لجان أخرى.

أما على مستوى الهيئة المحلية، أجاز النظام الداخلي تشكيل فرق عمل لمسؤولي المهام التالية: الموارد البشرية، نشاطات، اللوجستي، تعبئة، تنمية، أسرة وشؤون اجتماعية، شباب وغير ذلك.

ونلحظ في هذه اللجان التفاوت في وجودها على المستويات الثلاث، فغالبية اللجان المركزية غير موجودة في القضاء والمحلة وهناك لجنة واحدة معنية باللجان على المستويين الأدنيين.

ويلحظ أيضاً غياب اللجنة الثقافية، مركزياً، ووجودها على مستوى القضاء فقط، رغم الاشتراط على الملتزم متابعة دورة تعريف بفكر التيار[٧٤].

أما المؤسسات الأخرى فقليلة، وقد يعود ذلك لحداثة نشأة الحزب[٧٥]. وما هو موجود الآتي:

ــ **مؤسسة** OTV وهي مؤسستان مترابطتان بتبعيتهما إلى التيار الوطني الحر وبالوظيفة المناطة بهما.

الأولى: شركة مالية قابضة بدأ العمل بها في صيف العام ٢٠٠٥ وأنشئت رسمياً كشركة قابضة في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٦ وشُكل مكتبها من روي الهاشم رئيساً وإبراهيم براج وسيدة لطوف ونظير دكاش، وهي ذات طبيعة مساهمة بلغ عدد المساهمين فيها في أيار ٢٠٠٧ سبعة آلاف مساهم وأسهمها على نوعين: أسهم أسمية وأسهم لحامله.

وقد أنيطت فكرة تأسيسها بإنشاء محطة تلفزيونية للتيار وتمويلها.

الثانية: محطة تلفزيونية معروفة بهذا الاسم OTV واسمها الرسمي الشركة اللبنانية للإعلام ش.م.ل. مؤسسة تلفزيونية من الفئة الأولى حصلت على ترخيص

(٧٤) النظام الداخلي/الانتساب إلى التيار.

(٧٥) هذا ما أجمع عليه من قابلت: بسام الهاشم، أدونيس عكره، ليلى الرحباني.

في ٢٠٠٦/٦/٣٠، كما حصلت على ترخيص باستئجار قناة بث فضائية في ٢٢/ ٢٠٠٧/٥.

وتتميز المؤسسة بوجود نوعين من المساهمين فيها: حاملي الأسهم الاسمية وحاملي الأسهم لحامله، وهي، بهذا، الوحيدة بين المؤسسات الإعلامية في لبنان. وأبرز المساهمين الاسميين: ميشال نعيم عون، روي الياس الهاشم، جبران جرجي باسيل، ميراي ميشال عون هاشم، كلودين ميشال عون، شانتال ميشال عون باسيل، نظير غندور الدكاش، عباس حسين هاشم، ندى نقولا ساسين أبو جودة، بيار مارون سلوان، ريم سعدون حمادة دبس، أنطوان الياس حداد، الياس حبيب القارح، نبيل لبيب السحلاني، نبيل سيمون فريد أبي رميا، ريّا نديم تقي الدين داعوق، كبريال نعوم عيسى

ــ **مؤسسة بترونيات**: هي جمعية نالت العلم والخبر رقم ١٦٦/أد في ٣/٥/ ٢٠٠٦ ومركزها البترون وأهدافها: إنمائية (وضع الدراسات الإنمائية والعمرانية)، ثقافية (عقد المحاضرات والندوات)، اجتماعية (تقديم المساعدات الاجتماعية للحتاجين)، بيئية (إقامة حملات لتنظيف الشواطئ)، سياحية (إقامة المهرجانات)، صحية (إنشاء المستوصفات والمراكز الصحية).

وهي تقوم بنشاطات ضمن البترون وفي إطار الأهداف المعلنة وما هو معروف عن نشاطاتها خارج البترون مشاركتها في معرض المونة والمنتوجات الزراعية والحرفية الأول (أرضي) مع عشرات الجمعيات المشابهة وذلك في ١ ــ ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨ في قاعة مجمع سيد الشهداء ــ برج البراجنة، وتعاونها مع جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان .P.C.A ومجموعة من الشركات العالمية والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، لإقامة المركز الرابع لأكاديمية المعلوماتية المهنية والاتصالات PICTA في البترون.

أما وسائل إعلام التيار فعديدة أبرزها:

ــ **محطة تلفزيونية OTV** التي رخصت في العام ٢٠٠٦ وبدأت البث في ٢٠ تموز ٢٠٠٧.

ولا تعود ملكيتها للتيار، كمؤسسة، إذ يمنع قانون البث المرئي والمسموع تجاوز حصة الشخص المعنوي أو الطبيعي ١٠٪ من أسهم الشركة، إلا أن المساهمين الأساسيين ومجلس إدارتها، فضلاً عن مضمون برامجها وسياستها الإعلامية تثبت تبعية هذه المحطة للتيار.

ويشرف على المحطة أحد ناشطي التيار الصحافي جان عزيز.

ـ موقع إلكتروني Tayar.org ينشر أخبار التيار وتحليلاته ومواقفه وسياسته يشرف عليه باتريك باسيل.

ـ صوت الغد، وهي غير مملوكة من التيار إلا أن ساعات البث السياسي مؤجرة له ويشرف عليها الصحافي حبيب يونس.

ـ تصريح الرئيس اليومي السابق على قيام المؤسسات الإعلامية والمرافق لها وذو الحضور في مؤسسات الإعلام كافة إلى درجة خصص له مكتب إعلامي تديره ليلى الرحباني.

ويلاحظ على مستوى الإعلام تنوع في مؤسساته وارتباط مباشر بالرئيس، فكانت اللجنة الإعلامية ومسؤولها طوني نصر الله عضو في الهيئة التنفيذية، هناك مكتب إعلامي غير ملحوظ في النظام الداخلي ومسؤولته ليلى الرحباني، وموقع إلكتروني مسؤوله باتريك باسيل، وتلفزيون مسؤوله جان عزيز، وإذاعة مسؤولها حبيب يونس.

٣ ـ تمويل التيار:

ما ورد في النظام حول التمويل ملتبس ولا يفصح عن مصدره كما لا يتوازن مع ما ذكر عنه وعن إدارته.

ففي مجال مصادر التمويل ورد في باب الانتساب وحقوق الأعضاء بند الاشتراك السنوي الذي تقترحه الهيئة التنفيذية ويقره المجلس الوطني (م. ٤ و٢ و٢) كما ورد في باب طرق التمويل وإدارة أموال التيار ضمن صلاحيات مسؤول التمويل تلقي الهبات والمساعدات الخاصة وإسهامات الدولة (م. ٢ و١ و١٠) من دون أن يحدد بند خاص لطرق التمويل، وآلية قبولها.

وفي مجال إدارة الأموال فصّل في الباب العاشر في تكوين اللجنة المالية (مسؤول إدارة أموال ومحتسب مركزي، مسؤول مكتب مشتريات) وفي أمانة الصندوق وفي الحسابات المصرفية وفي لجنة التفتيش. الأمر الذي يشي بدقة من جهة وبوفرة مالية تستدعي هذه الدقة والاتساع.

كما أفرد باب أحكام عامة بنداً لإدارة المشاريع على مختلف المستويات (المحلية، القضاء، الأراضي اللبنانية، الانتشار) الذي سيحقق التيار أهدافه عبر تنفيذها وذكر هيئة معينة لتحديد هدف كل منها وموازنته وهي مسؤولة عنه، سياسياً وإدارياً وتتولى مراقبة عمل المسؤول عنه.

وحصر النظام إقرار الموازنة العامة السنوية وإجراء الحساب القطعي للسنة السابقة وإقرار أصول إدارة أموال التيار وتوظيفها بالمجلس الوطني.

ويلاحظ في هذا المجال الآتي:

١ ــ التناقض في تحديد الجهة التي تحدد الاشتراك فهي في المادة (٤ و٢ و٢) الهيئة التنفيذية تقترح والمجلس الوطني يقرر، وهي في المادة (٤ و٣ و٨) مكتب التيار يحدد بدل اشتراكات الأعضاء وهي في المادة (٢، ١، ١٠) المسؤول المالي يقترح على الهيئة التنفيذية.

٢ ــ الضبابية في موضوعي الموازنة وأصول إدارة أموال التيار وتوظيفها، إذ حدد النظام الداخلي من يناقشهما ويقرهما (المجلس الوطني) إلا أنه لم يحدد من يعدهما ويعرضهما على المجلس، فلا ترد هذه المهمة ضمن مهام أي من مكتب التيار أو هيئته التنفيذية أو رئاسته، وما ورد محصور في صلاحية مسؤول التمويل (٢,١,١٠) وهي: عرض خطة التمويل في الجلسة السنوية لإقرار الموازنة على المجلس الوطني وإعداد مختلف المشاريع التمويلية والاستثمارية وإدارتها، وهو أحد المسؤولين في الهيئة التنفيذية المعين كغيره منها من الرئيس.

٣ ــ الضبابية في تحديد إدارة المشاريع، فهل تشمل المشاريع كل أنواع المشاريع، بما فيها المشاريع ذات المردود المالي، ومن هي الهيئة المعينة التي

تحدد هدف المشروع وموازنته... الخ وأمام من الهيئة مسؤولة عن المشروع وأين موقع هذه الهيئة في الهيكلية التنظيمية.

أما التمويل عملانياً فيشوبه الغموض، كما في كل الأحزاب السياسية، إذ لا معلومات دقيقة عنها، وما هو متوفر أقوال يحدد طبيعتها خلفية قائليها، فالمسؤولون في التيار[٧٦] يردون التمويل إلى الاشتراكات والتبرعات،ويحصرون نفقات التيار بأمور إجرائية بسيطة، فالمحطة التلفزيونية شركة خاصة والإذاعة مستأجرة بألفي دولار شهرياً ومكاتب التيار يستأجرها أعضاء التيار في مناطقهم ومسيرات التحشد والمظاهرات يدفع نفقاتها المشاركون.

والمسؤولون السابقون يتذكرون التبرعات التي وصلت إلى العماد عون أيام رئاسته للحكومة (٨٨ ــ ١٩٩٠) وتقدر بـ ١٥ مليون دولار أمريكي اعتبرها تبرعات له[٧٧] واحتفظ بها دون أن يعيدها إلى الدولة[٧٨]. كما يذكرون مصدراً آخر للتمويل غير الاشتراكات والتبرعات هو ما دفعه المرشحون على لوائح التيار وهي مبالغ كبيرة[٧٩].

ولا يؤكد الطرفان أو ينفيان صحة الإشاعات عن مساهمات مالية إيرانية وحزب اللهية داعمة للقيادة.

ولا يستطيع البحث الجزم في صحة الآراء المطروحة عن تمويل التيار في ظل غياب المعلومات الدقيقة، إلا أنه يؤشر إلى:

١. الإنفاق الكثير الذي يفترضه كبر حجم التيار في مكاتبه المركزية والإقليمية

---

(٧٦) المقابلات الآنفة الذكر مع عكرة والهاشم والرحباني.

(٧٧) لبنان زمن التغيير، دولة رئيس العماد ميشال عون، الجزء الأول، ص. ١٤، Edito international, 2006.

(٧٨) ينقل محفوض عن عبد الله الخوري، مسؤول المتن الشمالي السابق، أنه طلب كشف حساب حول الأموال والتبرعات التي حصل عليها في انتخابات بعبدا ــ عاليه العام ٢٠٠٣ فلم يلقَ جواباً واعترض صهر العماد عون، جبران باسيل، مبرراً الرفض بأن إخفاء الموضوع يسمح باستغلال أكبر في الانتخابات القادمة، ويقدر أيلي محفوض أن هذا الطلب هو أحد أسباب إبعاد الخوري كما يقدر قيمة التبرعات بـ٩٠ ألف دولار. (أيلي محفوض، خديعة العصر، م. س. ص. ١٤٠)

(٧٩) يقول الياس الزغبي في مقابلة معه إن المرشحين على لوائح التيار في انتخابات ٢٠٠٧ وقد دفعوا مبالغ كبيرة لإشراكهم فيها.

وفي إعلامه وجهازه التنفيذي، وفي حراكه السياسي.

٢. الوفرة المالية التي يؤمنها الاشتراك وإن كان محدوداً والتبرعات التي وصلت إلى الرئيس عون (وقد تكون وظفت وأعطت مردوداً) وإلى التيار، وبخاصة إذا ما أدركنا أنّ العصبية الطائفية تدفع بالمتمولين في الطائفة إلى التبرع إبراء لذمة أو طلباً لسؤدد. وأنّ شعبية التيار تدفع بالراغبين في الحصول على مواقع نيابية أو وزارية وما شاكلهما إلى التبرع.

ولا يستطيع البحث الحكم أي المؤشرين أفعل في غياب الشفافية المالية وغياب الإحصاءات عن عديد التيار وقيمة الاشتراكات وأسماء المتبرعين وتبرعاتهم، ولا يشفع للتيار تذرعه بالسائد بين الأحزاب في هذا المجال فقد أعلن أنه غيرها وتمسك بمبدأ الشفافية كما لا يشفع له تذرعه بالسرية والخوف الدافع له ـــ كما يدعي البعض ـــ فهو قد أعلن تمسكه بالشفافية وعلانيته وبنى هيكليته على هذا الأساس.

٤ ـــ التيار في الممارسة:

يظهر من هذا العرض لبنية التيار المجتمعية ومؤسساته وتمويله أن ممارسته السياسية مهجوسة بهموم البيئة المسيحية وتطل على المجتمع عبر مؤسساتها الإعلامية بشكل أساسي معتمدة على تمويل غير معروفة حدوده.

وشكل التيار الوطني الحر، في الحالة العونية السابقة عليه وفي الحالة الحزبية اللاحقة، ظاهرة مميزة في السياسة اللبنانية ذات حضور لافت ووازن منذ قيامها، اندرجت ممارستها السياسية بين عهدي التحرير والتحرر ـــ حسب تعبير البعض ـــ وبين حدي استعادة الحضور المسيحي وبناء المجد السياسي ـــ حسب تعبير البعض الآخر.

وفي الحالين كانت قضايا بناء الدولة وإصلاح النظام السياسي ضمن وجهة معينة متداخلة في مسيرته تبرز إحداها في مرحلة دون أن تختفي الأخرى.

ولقد طرح التيار قبيل الانتخابات النيابية في ٢٠٠٥ برنامجاً سياسياً وليس برنامجاً انتخابياً لمرشحيه بعنوان: الطريق الآخر: تأسيس الدولة تضمن العناوين الآتية:

١. إحياء المؤسسات الدستورية بقانون انتخابي جديد (الجمع بين النظام الأكثري (دائرة فردية) والنظام النسبي (دائرة موسعة) وحق الاقتراع للمغتربين وفصل النيابة عن الوزارة والالتزام بفصل السلطات وتحديد مهل لتأليف الحكومات وتشكيل برلمان ظل.
٢. إعادة تأهيل القوى العسكرية اللبنانية، بحصرها في مهماتها، وبناء جيش فعال ولين وقريب من مجتمعه.
٣. إصلاح الجهاز القضائي بتكريس مبدأ فصل السلطات.
٤. وضع خطة للنهوض الاقتصادي تقلص الدين العام وتعيد إطلاق عملية النمو وتعزيز الطابع الليبرالي للاقتصاد والانفتاح للخارج.
٥. تطهير الإدارة العامة وإعادة هيكلتها بتقليص مهام القطاع العام وإعادة مركزة الإدارة على مفهوم الخدمة العامة.
٦. الحفاظ على البيئة والإرث الوطني.
٧. خلق حيز للمواطنية بغية الخروج من المستنقع الطائفي.
٨. رد الاعتبار لدور التربية.
٩. استعادة المبادرة على صعيد السياسة الخارجية.
١٠. الدفاع عن الحريات العامة بتكريس حقوق المواطن الأساسية.
١١. ضمان نفاذ متكافئ إلى الخدمات الصحية.
١٢. وقد أضيف كملحق مستقل (مسألة حزب الله)، اعتبر فيه عمله العسكري حتى انسحاب القوات الإسرائيلية مشروعاً وبعدها غير مشروع بحيث يجب المحافظة على إنجازات المقاومة في ظل السيادة الوطنية.

ويفترض البرنامج السياسي لأي حزب أن يطرح القضايا التي يعمل على تحقيقها خلال فترة زمنية محددة (أي أن يكون واقعياً في طرح القضايا الممكن تحققها). وأن يكون معيار ممارسة الحزب يسير بهديه وتحاسب قيادته، جماهيرياً وداخلياً، على أساسه.

إلا أن ممارسة التيار خلال هذه المرحلة (٢٠٠٥ ــ ٢٠٠٩) لم تكن مندرجة تحت هذه العناوين لنشوء ظروف لم تكن بالحسبان (العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦ والاغتيالات التي طالت شخصيات سياسية وإعلامية) ولأحداث سابقة لم يلحظ البرنامج تداعياتها (اغتيال الرئيس رفيق الحريري شباط ٢٠٠٥ ومشروع إنشاء المحكمة الدولية) ولأحداث كان شريكاً فيها (اعتصام المعارضة في بيروت (٢٠٠٦ ــ ٢٠٠٨) وأحداث ٧ أيار ٢٠٠٨ واتفاق الدوحة) ولقضايا لم يلحظها (انتخابات الرئاسة).

ويمكن متابعة ممارسته في المفاصل الأساسية خلال هذه المرحلة:

ففي الانتخابات النيابية (٢٠٠٥)، خاض التيار معاركه على الحصص مع قوى ١٤ آذار في لائحة بعبدا ــ عاليه تحت شعار تهميش المسيحيين في مواجهة التحالف الرباعي (تيار المستقبل، حركة أمل وحزب الله، الحزب التقدمي الاشتراكي) الذي لم يكن تحالفاً ولا كان رباعياً بل تسوية لبنانية ــ إقليمية ــ دولية للاستعصاء الذي حصل آنذاك[٨٠] متحالفاً مع شخصيات بعضها خارج الفريقين المتصارعين (٨ ــ ١٤ آذار)[٨١] وبعضها على علاقة بـ٨ آذار. مشكلاً كتلة نيابية كبيرة متعددة الانتماءات الطائفية والمناطقية لم تشترك في الحكومة.

(٨٠) قد احدث اغتيال الحريري وتداعياته الشعبية والإقليمية والدولية ثم خروج القوات العسكرية السورية من لبنان والانقسام الحاد حول هذه القضايا استعصاء في الوضع اللبناني وبخاصة أن موعد الانتخابات النيابية قريب جداً فكانت تسوية برعاية إقليمية ودولية لتجاوز هذا الاستعصاء.

(٨١) انقسمت القوى السياسية في لبنان، بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ إلى فريقين:
الأول: مؤيد لسوريا اتخذ اسماً له من المظاهرة الحاشدة التي جرت في ٨ آذار ٢٠٠٥ تشكر سوريا وضم: حزب الله، حركة أمل، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الاتحاد، التنظيم الشعبي الناصري مع شخصيات سياسية.
الثاني: متهم لسوريا باغتيال الحريري اتخذ اسماً له من المظاهرة الحاشدة التي جرت في ١٤ آذار بذكرى مرور شهر على اغتيال الحريري وكردٍ على مظاهرة ٨ آذار وضم: تيار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي، القوات اللبنانية، حزب الكتائب، حركة التجدد الديمقراطي، حركة اليسار الديمقراطي، حزب الوطنيين الأحرار، حزب الكتلة الوطنية.
وقد كان التيار ضمن الفريق الثاني وشارك في انتفاضة الاستقلال إلى قبل الانتخابات النيابية وخلافه مع قوى ١٤ آذار على توزيع الحصص فخرج منه واستقل عن الاثنين مع اقتراب ملحوظ من ٨ آذار وبخاصة حزب الله.

وفي موضوع التحقيق الدولي ثمَّ المحكمة الدولية، أيد التيار قيامها لكنه لم يوليها الأهمية التي أولتها إياها قوى ١٤ آذار[٨٢].

وفي موضوع العلاقة مع سوريا، اعتبر خروج السوريين العسكري إنهاء لمرحلة مواجهة السوريين والمطلوب علاقات أخوية ضمن شرط التمسك بالسيادة خلافاً لقوى ١٤ آذار التي حملت النظام السوري مسؤولية الاغتيالات التي حدثت واستمرار تدخله وخلافاً لقوى ٨ آذار التي دافعت عن السوريين.

وفي مواجهة عدوان إسرائيل (٢٠٠٦)، أدان العدوان الإسرائيلي وتضامن مع المهجرين بسببه إلا أنه لم يثر مسألة إقدام حزب الله على خطف جنديين إسرائيليين التي كانت السبب المباشر للعدوان، كما فعلت قوى ١٤ آذار التي أثارت قضية قرار الحرب والسلم بيد من؟، وإن تضامنت مع المهجرين وأدانت العدوان، كما لم يندفع كقوى ٨ آذار في تبني المقاومة واعتبار الحرب نصراً لها.

وشارك في الاعتصام الذي نفذته المعارضة في بيروت (٢٠٠٦/١٢/١) مطالبة بإسقاط حكومة السنيورة وكان خلالها شريكاً أساسياً فيها متبنياً القول بلا شرعية الحكومة ــ بعدما استقال الوزراء الشيعة منها.

وشارك مع المعارضة في مقاطعة جلسات مجلس النواب لاعتبارات تتعلق بـ«لا شرعية الحكومة» خلال الفترة ٢٠٠٦/١٢/١ إلى ما بعد اتفاق الدوحة (٢٠٠٨).

كما امتنع عن حضور جلسات المجلس خلال المهلة الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية وبعدها، مع قوى ٨ آذار، إلا إذا اتفق على رئيسه رئيساً.

ولم يستنكر أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨ التي كان المُقْدِم عليها حزب الله[٨٣]، لا

---

(٨٢) تعلق باغتيال الرئيس الحريري إن بإجراء تحقيق دولي رغب به فريق ١٤ آذار والأمين العام للأمم المتحدة والحلفاء الدوليين لهذا الفريق وبوشر به بعد الاغتيال مباشرة وسرى في مسارب متعرجة، لبنانياً، وصولاً إلى الاتفاق على إنشاء محكمة خاصة بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة (٢٠٠٦/١١/٢٥) ثم إنشاؤها. وقد تحفظ فريق ٨ آذار على التحقيقات ثم اعترض، وكان هذا الموضوع في صلب اضطرام الصراع الداخلي (استقالة الوزراء الشيعة، ثم الاعتصام، وتعطيل جلسات مجلس الوزراء ومحاولات انتخاب رئيس للجمهورية في موعده).

(٨٣) هي إقدام حزب الله ومعه قوى ٨ آذار على اقتحام مكاتب تيار المستقبل، عسكرياً، في ٧ أيار بما فيها محطته التلفزيونية وحصول اشتباكات في أكثر من منطقة ومحاولة اقتحام مكاتب الحزب التقدمي

بل بررها وشارك في اجتماعات الدوحة[٨٤] وتمترس ممثلوه عند الإصرار على رئيسه رئيساً للجمهورية الذي لم يتراجع عنه إلا بعد تسويات إقليمية تجاوب معها حزب الله وفُرض عليه التراجع، فقبل بالاتفاق على العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وبقانون انتخابات ١٩٦٠، معدلاً، وبوزارة لقوى ٨ آذار الثلث المعطل فيها، كما اشترك في الحكومة التي شكلها فؤاد السنيورة وأُعطي لقوى ٨ آذار الثلث المعطل.

وخاض الانتخابات النيابية ضمن تحالفات قوى ٨ آذار في كل المناطق مع تمايز «حبي» في جزين[*]، ففاز مرشحوه ومن تحالف معه في مناطق عديدة ففاز التيار في دوائر المتن، كسروان، جبيل حيث هو المقرر الرئيسي وبعبدا، جزين حيث هو الشريك الرئيسي وفاز حليفه (تيار المردة) في زغرتا، وكان لافتاً سقوط مرشحيه وحلفائه في دوائر بيروت الأولى، البترون، الكورة، زحلة، ولم يكن مفاجئاً سقوط مرشحيه وحلفائه في الشوف، ولم يكن له مرشحون في باقي الدوائر، سواء التي نجح فيها تحالف ١٤ آذار أو ٨ آذار، وإن كان فيها مرشحون مسيحيون[٨٥]،

الاشتراكي في منطقة الشويفات والشحار ــ عاليه وجبل الباروك والشوف (٩ أيار) وذلك إثر إقرار الحكومة في ٥ أيار بنقل قائد المطار (القريب من حزب الله) وإزالة شبكة الاتصالات العائدة له..

(٨٤) هو الاتفاق الذي توج محاولات جامعة الدول العربية لحل الخلاف منذ ٢٠٠٦، وبخاصة إبان انتخابات الرئاسة (٢٠٠٧)، التي لم تفلح إلى أن تجددت بعد أحداث ٧ أيار وتوصلت اللجنة الوزارية العربية إلى قرار في ١٥ أيار (العودة إلى ما قبل ٥ أيار، استئناف الحوار حول حكومة الوحدة الوطنية، قانون انتخاب جديد، إنهاء الاعتصام والامتناع عن استعمال السلاح وتعزيز سلطة الدولة)، وافق عليه أطراف الصراع وتوصل حوار للأطراف اللبنانية في الدوحة وبرعاية حاكمها وتوافق عربي ــ إيراني إلى تكريس قرار اللجنة العربية ودعوة مجلس النواب إلى انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً وتشكيل حكومة ثلاثينية (١٦ لـ١٤ آذار ١١ لـ٨ آذار ٣ للرئيس) واعتماد قانون انتخاب ١٩٦٠ مع بعض التعديلات في بيروت).

(*) أصر التيار الوطني الحر على أن تكون لائحة جزين له، في حين أصرت حركة أمل على أن يكون النائب، آنذاك، (سمير عازار على اللائحة مع مرشح تياري)، ولم يفلح تدخل حزب الله، حليف الطرفين، في حل المشكلة فاتفق على خوض معركة حبية وقد فازت لائحة التيار بكاملها.

(٨٥) أقدم التيار على الترشح في المناطق ذات الثقل المسيحي بعامة، وبخاصة الماروني، باستثناء زغرتا حيث حليفه (تيار المردة) له الثقل الأكبر وبشري حيث خصمه (القوات اللبنانية) لها الثقل الأكبر وكان في باقي الدوائر داعماً لمرشحي ٨ آذار.

ويبدو من وضعه في الدوائر التي خاض فيها مرشحون له كالآتي:

- كان التيار في دائرة المتن الطرف الرئيسي في تشكيل اللائحة (٨ مرشحين) التي ضمته مع الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الطاشناق الذي فاز مرشحه بالتزكية وهو في تكتل التيار البرلماني.

•

وكان مجموع الأصوات التي نالها مرشحوه في مختلف الدوائر أدنى مما حصل عليه في انتخابات ٢٠٠٥.

وتشكلت كتلته من ١٨ نائباً غالبيتهم من التيار.

وقد كان إصراره، وبخاصة الرئيس، على توزير جبران باسيل وإسناد وزارة الاتصالات إليه، العقدة الظاهرة في تأخير تشكيل الحكومة، وتجاوز الوزارة دون الوزير في تشكيلها حيث سمى رئيسه ثلاث وزراء ، اثنان ليسا من التيار.

وفاز للتيار ٥ مرشحين بفارق ٢٪ وبتراجع عن ٢٠٠٥، إذ تراجع العدد نائب، ونسبة المقترعين ٦,١٤٪ وبخاصة بين الموارنة والأرثوذكس.

• كان التيار في دائرة كسروان الوحيد في تشكيل اللائحة (٥ مرشحين) وقد فازت بكاملها بفارق ٧,٦٪ (٤٢٧٥ صوتاً) عن اللائحة المنافسة وبتراجع عن انتخابات ٢٠٠٥ (كانت ٣١٪ (١٠٦,١٧ صوتاً).

• كان التيار في دائرة جبيل الوحيد رسمياً في تشكيل اللائحة (٣ نواب) والرئيسي فعلياً (شاركه دون إعلان حزب الله وحركة أمل لوجود ٢٥٪ من المقترعين شيعة) وقد فازت بكاملها بفارق كبير نسبياً (٨٢٠٠ صوتاً).

• كان التيار في دائرة بعبدا (٦ نواب) الطرف الرئيسي في تشكيل اللائحة مع حزب الله وحركة أمل وباقي قوى ٨ آذار وقد فازت بكاملها بفارق ١٠٪ عن اللائحة المنافسة في حين لم يفز للتيار في انتخابات ٢٠٠٥ اي مرشح فيها، ويعود ذلك إلى طبيعة التحالفات الذي كان لموقع الكتلة الشيعية الكبير وتحالف قوتيها (حزب الله وحركة أمل) دوراً في تعديل النتائج.

• فازت لائحة حليفه تيار المردة في زغرتا (٣ نواب).

• كان التيار في دائرة بيروت الأولى الطرف الرئيسي في تشكيل اللائحة (٥ مرشحين) بدعم من قوى ٨ آذار، ولم يفز أيٌّ منها.

• كان التيار في دائرة الكورة طرفاً في تشكيل اللائحة مع تيار المردة والحزب السوري القومي الاجتماعي دون أن يكون له مرشحاً ولم يفز أي منها.

• كان التيار في دائرة البترون الطرف الوحيد في تشكيل اللائحة (مرشحان) ولم يفز أي منه وكان الفارق ١٤٪ لصالح اللائحة المنافسة.

• شكل التيار مع تيار التوحيد ورابطة الشغيلة لائحة غير مكتملة في الشوف (٦ من ٨ مرشحين) وكان له فيها ٤ مرشحين ولم يفز منها أحد.

• شارك التيار مع الكتلة الشعبية وحزب الله وباقي قوى ٨ آذار في تشكيل لائحة زحلة التي لم يفز فيها أحد وكان الفارق ٤٣٪ (٤٠ ألف صوت) لصالح الائحة المنافسة.

• شكل مع الحزب الديمقراطي اللبناني وقوى ٨ آذار لائحة في عاليه (٥ مرشحين) فاز منها طلال ارسلان الذي تُرك له مقعد شاغر في اللائحة المنافسة وكان الفارق بين اللائحتين ٢١٪ لصالح اللائحة المنافسة.

يراجع الكتب الخمسة التي أصدرتها الوكالة الدولية للمعلومات بعنوان «الانتخابات النيابية اللبنانية ٢٠٠٩». والجدير ذكره أن تعديل تقسيم الدوائر الانتخابية حالا دون المقارنة مع انتخابات ٢٠٠٥ في بعض الدوائر.

III. التيار والتحول الديمقراطي في لبنان:

إنّ عرض طبيعة التيار والديمقراطية في فكره وتنظيمه وممارسته السياسية تقود إلى التعمق في إشكالية التيار والتحول الديمقراطي.

فالتيار ــ كحزب سياسي ــ مرتبط بحقل اجتماع سياسي قائم على الديمقراطية ويفترض أنه مفضٍ إلى تطويرها وهو ــ كحزب لبناني في مطلع الألفية الثالثة ــ محكومة ديمقراطيته بإشكال ما قبل حداثي مصدره البنية المجتمعية الهجينة في تكوينها وبإشكال ما بعد حداثي مصدره التطور في وسائل الاتصالات، وهو ــ كحركة في نشأته ومساره ــ محكومة ديمقراطيته بالاستثنائية في طروحاته وأساليبه وبالتحدي والإثارة في ممارسته.

ويمكن القول إنّ دور التيار في التحول الديمقراطي في لبنان يظهر على مستويات عدة:

الإطار الناظم للاجتماع السياسي، النظام السياسي، أساليب العمل، الثقافة السياسية، بناء الحزب.

فعلى **مستوى الدولة (الإطار الناظم للاجتماع السياسي)** لعب التيار دوراً ديمقراطياً مميزاً في طرحه شعار: سيادة، حرية، استقلال وفي مواجهته معيقي بناء الدولة السيدة: الميليشيات، الوجود العسكري السوري والمنتفعون من هذا الوجود.

وتميز هذا الدور في موقعين: الطرح والممارسة المفضين إلى توفير الإطار الممكن للممارسة الديمقراطية.

إلا أن هذا الدور اقترن بالتباسين:

١. الأول: تشديد الحملة على سوريا أكثر من إسرائيل مع أن احتلال الثانية معرى ووجود الأولى ملتبس بشرعية ما.

٢. الثاني: اعتماد الأسلوب العسكري والخطاب التهيجي في المواجهة دون إدراك طبيعة اللحظة الراهنة والتمييز بين الإستراتيجية والتكتيك[٨٦].

---

(٨٦) يأخذ فؤاد بطرس في مقدمة كتاب سركيس نعوم، ميشال عون حلم أم وهم، على عون عدم تمييزه بين إستراتيجية الدول وتكتيكها وعدم قراءة التحولات.

وقد دفع هذان الالتباسان في ممارسة هذا الدور إلى عكس ما يستهدفه فدفعت معاركه مع القوات السورية إلى إضعاف مشروع إعادة لحمة الدولة المصاغ في اتفاق الطائف وزيادة الإمساك السوري بقرارها. ودفعت معاركه مع القوات اللبنانية إلى إضعاف العصبية المارونية التي كانت حاضنة للكيان اللبناني ومدافعة عنه ودفعت معاركه مع كل من شارك بالحكم بعد الطائف إلى إعاقة بناء حلف يدفع لتصحيح العلاقة مع سوريا ودفع تفاهمه مع حزب الله دون إنتاج تسوية داخلية تحول دون تدخل الدول الخارجية في لبنان.

وعلى **مستوى النظام السياسي**، يلعب التيار دوراً ملتبساً في ديمقراطيته، فهو في معارضته الدائمة للقيمين على شؤون النظام يمارس دوراً ديمقراطياً، بامتياز، بالمعارضة بحد ذاتها وبإنعاش قوى معارضة أخرى. وهو في مضمون خطابه المعارض يدفع لتطوير ديمقراطي في دعوته لاعتماد نظام مزدوج في الانتخابات دائرة صغرى ونظام أكثري أو دائرة كبرى ونظام نسبي، وفصل النيابة عن الوزارة وتشكيل برلمان ظل وفي دعوته لاستقلال القضاء، وهو في ممارسته السياسية يدفع لإعاقة الديمقراطية في دعوته لرفع الغبن عن المسيحيين التي وإن حملت ملمحاً ديمقراطياً (مطالبة بحقوق جماعة «مظلومة») فإنها تحمل إنعاشاً للطائفية المعيقة للديمقراطية، وكذا مطالبته الخارجة عن أي نص أو عُرف قانونيين: المطالبة بالاستفتاء، الموافقة على تعطيل جلسات مجلس النواب، اشتراط الاتفاق على رئاسة رئيسه للجمهورية وتوزيع الحقائب الوزارية وتسميات مندوبيه ووزرائهم في الحكومات(٨٧).

وعلى مستوى أساليب العمل، يُشهد للتيار ابتكاره أساليب جديدة في العمل إنْ في حدود هذه الأساليب أو في الأساليب نفسها.

فالتيار مولعة قيادته بلعبة حافة الهاوية في ممارسته السياسة وهي ممارسة قد

(٨٧) بغض النظر عن أحقية المطالب، إلا أن أي اجتماع سياسي لا يقوم بدون معايير هي، في العصر الحديث، الدستور والقوانين والأعراف النابعة منهما. ويتطلب حصول تغيير أو إصلاح في النظام أن يكونا ضمن هذه المعايير ليكون الحزب أو المطالبة ديمقراطية وإذا ما خرجت المطالبة عن هذه المعايير تدخل في حقل سياسي آخر هو حقل التغيير العنفي اللاديمقراطي.

تدفع لتحقيق الحد الأقصى من المطالب ضمن اللحظة الراهنة ــ إذا ما كانت القراءة واقعية ودقيقة لها(*) ــ وقد تدفع للهاوية ــ إذا لم تكن القراءة واقعية ودقيقة(**) ــ وهي في الحالة الأولى مسرّعة للتحول الديمقراطي ــ إذا كان موضوعها ديمقراطي، وفي الحالة الثانية مدمرة للتحول الديمقراطي ــ أياً كان موضوعها.

أما أشكال الممارسة التي ابتدعها فهي ليست جديدة بالمطلق ولا حتى جديدة في العمل السياسي اللبناني وإنما جدتها في ممارستها في البيئة المسيحية، فالاعتصامات الجماهيرية والمظاهرات والتحشدات الشعبية معروفة في العالم وقد مارستها الأحزاب التقدمية والعروبية في لبنان نفسه إلا أن جديد التيار أنه أدخل هذه الأساليب بين الجمهور المسيحي التي لم تستخدمها أحزابه، وإن مارستها نخبه التقدمية والعروبية.

وعلى مستوى الثقافة الديمقراطية، لم يولِ التيار في بنائه التنظيمي الثقافة أهمية تذكر(***)، كما لم يكن في ميثاقه، مبادئ وأهداف، حاملاً إيديولوجية تفترض بناء الإنسان ثقافياً، إلا أن ما ورد في الميثاق والبرنامج من مبادئ وأهداف ونقاط برنامجية ديمقراطية هي قضايا في صلب الثقافة الديمقراطية.

إلا أن عدم إيلاء الثقافة والتثقيف أهمية في الهيكلية التنظيمية وقصرها على اشتراط إفادة بالخضوع لدورة ثقافية في فكر الحزب للاشتراك في الترشيح للمناصب الحزبية يقلل من أهمية دور وجود المبادئ الديمقراطية في فكر الحزب

(*) المثل على ذلك: موقفه في الدوحة ٢٠٠٨ وفي تشكيل الحكومة التي تلتها وفي تشكيل حكومة سعد الحريري (٢٠٠٩).

(**) المثال على ذلك: حرب التحرير وحرب الإلغاء.

(***) في مقال لياسر منيف في السفير ٢٠ نيسان ٢٠٠٠ بعنوان: التيار الوطني الحر: إرث الماضي واحتمالات المستقبل يتطرق للجانب التثقيفي والإيديولوجي في التيار فيذكر بعض الأسماء والعناوين التي يعتبرها أنصار التيار مراجع أساسية وهي:
- كتاب ألبير رفول، الصحوة اللبنانية.
- كتاب فؤاد عون، ويبقى الجيش هو الحل.
- النشرة اللبنانية.
- كتابات حبيب حرب، كريم بقرادوني، وأشعار سيمون عساف.

في نشر الثقافة الديمقراطية، داخل التنظيم وخارجه.

كما أن خطابات قياديه وإعلامه الناحية باتجاه نقض المعايير الدستورية التي تحكم الاجتماع السياسي تؤسس لثقافة تمردية أكثر منها ديمقراطية، بغض النظر عن أحقيتها وصحتها في ضوء المعايير الديمقراطية بالمطلق.

كما أن النزوع الفردي في بناء الهيئات في الحزب من الأدنى إلى الأعلى والدور المعطى لرئيسه في النظام الداخلي والهالة التي يلف بها تعزز النزوع نحو الزعامة والولاء في العمل السياسي وهي ثقافة غير ديمقراطية، برغم أن الديمقراطية مرتكزها الفرد، لكن الفرد المواطن، لا الفرد ـ الزعيم.

وعلى **مستوى البناء الحزبي**، قدم التيار في بنائه التنظيمي وممارسته السياسية نموذجاً جديداً للأحزاب في لبنان، بالجمع بين نموذجي الحركة والحزب، والجديد فيه هو:

ـ محاولته تأطير الحركة (التيار) ضمن التنظيم، بإقامة عضويتين (ملتزمة ومؤيدة) تتيح بناء حزب متواصل تنظيمياً مع جمهوره، وهي محاولة ـ إن نجحت ـ توسع دائرة مشاركة المواطنين في العمل السياسي دون كلفة مرتفعة، والمشاركة هي من أصول العمل الديمقراطي.

ـ الاشتراك المباشر للأعضاء في اختيار مسؤوليه التنفيذيين من منسق المجموعة إلى الرئيس، وهذا الاشتراك يضعف المصافي غير الديمقراطية في الانتخاب على درجات للمسؤولين الحزبيين وإن كانت تضعف الخيار الحر باضطراره اللجوء إلى الدعاية.

ـ الانتخاب على أساس برنامج لكل المسؤولين التنفيذيين ما عدا (الرئيس) والبرنامج ـ إذا ما روعي في صياغته البرنامجية مضموناً لا الاكتفاء بالعنونة ـ في صلب البناء الديمقراطي للأحزاب السياسية، وفي غيابه تصبح الأحزاب السياسية مذاهب وأديان جديدة.

ـ قصر مدة ولاية أي مسؤول على ولايتين متتاليتين فقط والولاية سنتان ما عدا الرئاسة (٤ سنوات).

إلا أن هذه الجدّة وما فيها من مسحة ديمقراطية ــ نصاً ــ تقترن ــ نصاً أيضاً ــ بمسحة غير ديمقراطية في أكثر من موقع:

ــ اعتماد مبدأ التعيين في الهيئتين القياديتين الأساسيتين: مكتب التيار والهيئة التنفيذية.

ــ عدم اعتماد المبدأ الديمقراطي القائل: من يختار يحاسب في الرئاسة إذ تنتخبه القاعدة الحزبية مباشرة ويحاسبه المجلس الوطني.

ــ الاستثنائية في وضع الرئيس (صلاحيات واسعة بحيث يختصر كل الهيئات التنفيذية، انتخابه دون برنامج، عدم تحديد مدة ولايته خلافاً للهيئات الأخرى.

كما تقترن ــ ممارسته ــ بمسحة أبوية تحمل في طياتها نزوعاً غير ديمقراطي ومسحة غير ديمقراطية في أكثر من موقع:

ــ خرق النظام الداخلي رغم ما يحمله من صلاحيات واسعة جداً للرئيس، إن بعدم إجراء الانتخابات على مستوى القيادة العليا أو بالتعليق العملي لمندرجاته لصالح قرارات الرئاسة.

ــ أبوُّة العماد التي تتوقف الانتقادات عند المحيطين به، رغم أنه هو حائطهم، والتسليم بالحلول التي يطرحها للخلاف وهي تأجيل الخلاف بلجنة للدرس والتقييم.

ــ اتساع طابع الصراع الداخلي بالخلاف على الحصة والوراثة بين الصهر وابن الأخ وابن الأخت، رغم الخطاب حول المأسسة والديمقراطية(٨٨).

ــ طبيعة الحلقة الداخلية(*) القائمة على رابطة الدم في التيار، فصهر الرئيس (باسيل) الأبرز في إدارة الحراك السياسي للتيار والمرشح لوراثته وصهره الآخر (الهاشم) الأبرز في إدارة المال والإعلام والمحيطون به، وابن أخيه وابن أخته

---

(٨٨) المثل البارز مؤخراً تراجع الآن عون، ابن أخت الرئيس، عن تصدر المعارضة بعد اختياره مرشحاً وفوزه نائباً.

(*) الحلقة الداخلية المحيطة بالقيادة موجودة في كل الأحزاب، وقد تطرق إليها موريس ديفراجيه في كتابه «الأحزاب السياسية» وغيره الكثر، وتتخذ أحياناً القربى الدموية أو الجغرافية، أو الدينية أو الفكرية.

البارزين بين المعارضين رغم الخلاف بين أركانهم هم أقربائه (مصاهرة أو نسباً) والمساهمون في ملكية أهم مؤسساته .O.T.V من هذه الحلقة.

IV. وقفة غير نهائية مع التيار

يثير هذا العرض للتيار والتحول الديمقراطي مجدداً طبيعة التيار نفسه، وبخاصة بعد إعلان نفسه حزباً سياسياً، فهل أصبح حزباً أم بقي تياراً؟ أم هو في منزلة بين المنزلتين؟

ويرى البحث ــ بعد هذا العرض ــ كمون محاولة التحول من تيار إلى حزب خلف مظاهر الخلاف داخله حول الديمقراطية وخلف مظاهر التباين خارجه حول ديمقراطيته، سواء أكان هذا الكمون مُوعىً من أطرافه ومن مناقشيه أم لا(٨٩).

فالخلافات الداخلية حول مأسسة التيار هي في العمق خلافات بين الحاملين نموذج الحزب السياسي الذي يريدونه للتيار وبين الحاملين نموذج التيار ــ الحركة الذي كانه التيار في المراحل الأولى.

والخلافات حول فردية العماد هو كذلك خلاف بين النموذجين والذي لم يخفِ العماد نفسه تمسكه بالتيار كتيار واعتباره حمل اسم حزب لشروط تقديم العلم والخبر.

والاستثنائية المعطاة للعماد التي جعلته فوق الصراعات الداخلية هي فكرة «تيارية» لا حزبية، لا بل يمكن القول إن الخلافات في التيار التي أخذت على التيار تعديل خياراته السياسية (الخوري، الزغبي، محفوض، آغا) هي من هذا القبيل، من زاوية أخرى، إذ أراد المعترضون على عون البقاء في خيارات مرحلة التحرير حيث لا همّ باستلام السلطة أي تيار ــ حركة وهو أراد أن يكون في مرحلة التحرر حيث همّ استلام السلطة أي تيار ــ حزب، وإن كانت المعادلة مقلوبة حيث العماد، وحلقته الداخلية حزبيون والمعترضون تيارون بينما في الخلافات حول الديمقراطية والمأسسة العماد وحلقته «تياريون» والمعترضون «حزبيون».

---

(٨٩) يراجع تحديد البحث للفرق بين الحزب والتيار.

كما أن لعبة الإثارة ومخالفة المألوف في الحياة السياسية الديمقراطية التي مارسها التيار ــ الحزب بعد العام ٢٠٠٥ التي لم تسمّ بالديمقراطية هي من سمات التيار ــ الحركة أكثر منه التيار ــ الحزب.

كما حملت تفلتاته غير الديمقراطية في الممارسة هذا المضمون فقد كانت حصة التيار، في الرئاسة أو المجلس أو الوزارة وفي التعيينات هي مضمون الخطاب والممارسة المتفلتتين من الطابع الديمقراطي.

وهذه المظاهر، الداخلية والخارجية، تخفي قضية أخرى في صلب التفريق بين التيار والحزب، لا بل هي في صلب العمل السياسي: قضية السلطة في الدولة، فالتيار ــ الحركة الذي كانه الوطني الحر، ومسمياته السابقة في المرحلة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥ لم يكن استلام السلطة هدفاً معلناً في الخطاب والتعبئة، بينما التيار ــ الحزب الذي صاره بعد ٢٠٠٥ أصبح استلام السلطة هدفاً معلناً.

وقد حملت الخلافات داخله حول المأسسة والديمقراطية داخله وحول القضايا السياسية هذا المضمون الذي لم يخفِ المعارضون اتهام الموالين بالمنفعة والمصلحة والاستئثار كما لم تخفِ مطالبتهم، وأحياناً سكوتهم ذلك، وبطبيعة الحال هذه حالة الموالين المستمرئين في مواقعهم، داخل التيار وخارجه، والمستأثرين بالمنفعة والجاه.

ولا يضير التيار، كما غيره، استهداف السلطة وابتغاء المصلحة فهذه من طبيعة العمل السياسي في لبنان وفي غيره وما يضار هنا هو وعي ذلك وإعلان هذا الوعي، أي كشف اللبس الإيديولوجي فيه.

وفي **الخاتمة**، يمكن القول إن التيار الوطني الحر ظاهرة مميزة في العمل السياسي تستحق دراسات أشمل في أكثر من ناحية، وهي ظاهرة خضّت الحياة السياسية في لبنان طوال ربع القرن المنصرم وما زالت، وقد ساهمت، مع عوامل أخرى، في إحداث تغييرات في البنية السياسية والمجتمعية، بعضها ينتظم في إطار الديمقراطية المتعارف عليه وبعضها يتجاوزه، إن على مستوى البيئة المسيحية أو على مستوى النظام السياسي ككل.

المحتويات

الاحتباس الديمقراطي في الأحزاب اللبنانية

التيار يمثل فرادة في تشكله الحزبي واستثنائية في ممارسته الديمقراطية، وحزب الله يمثل نموذجاً للعمل الحزبي الإسلامي في الريادة في استخدام اسم حزب وفي المزاوجة بين الدعوة الدينية والعمل السياسي والغامضة في قناعاتها الديمقراطية، وكلاهما يتكئ على بنية طائفية يغرف منها ويصب فيها، والحزب الشيوعي يمثل نموذجاً للأحزاب العريقة النشأة والعابرة للطوائف، بنية وفكراً، والساعية إلى تحول في بنيتها الديمقراطية دون مغادرة فكرها الشمولي لكن العاجزة، رغم العمر المديد، على أن تكون لإضافة ديمقراطية حقيقية.

(من المقدمة)